المقتطف

(أخبـــار ـ تقـاريـر ـ مقـالات)

الخميس ـ ٢٠١٩/١/٣م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

«حماس» تلوّح مجدداً بـ«ورقة دحلان»... لكن	الأخبار اللبنانية	٣
عباس يحضّر لتصعيد جديد ضد غزة... وينقل الأزمة لقمة تونس	العربي الجديد	٤
إيران: سنواصل دعم المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل	وكالة معا	٦
خبراء: عجز استخباري وراء إنشاء إسرائيل حاجز بحري في غزة	عربي ٢١	٦

شؤون عربية:

دمشق تعلن انسحاب ٤٠٠ مقاتل كردي من منطقة منبج	الشرق الأوسط	٨
واشنطن: انسحاب أميركا من سورية لن يؤثر في دعمها إسرائيل	الحياة اللندنية	١٠
ترامب يصف سوريا بـ"الرمل والموت"	فرانس برس	١٢
لماذا تغادر الولايات المتحدة الشرق الأوسط؟	أوراسيا دايلي	١٢

شؤون إسرائيلية:

مصادر أمنية إسرائيلية تحذر من "هجوم خطير" لجماعة يهودية على فلسطينيين	القدس العربي	١٤
وثيقة إسرائيلية: منع التغطية وقمع احتجاجات بعد محاولة اغتيال فلسطينيين	عرب ٤٨	١٤

شؤون دولية:

مستشار بوش الابن يتوقع تنحي ترامب في ٢٠١٩ مقابل الحصانة	الأناضول التركية	١٦
توقعات المشهد الأميركي لـ٢٠١٩.. خروج ترامب ومرشح ديمقراطي غير متوقع	الجزيرة نت	١٧
واشنطن بوست: ماذا ستقول البلورة في ٢٠٢٠؟ اختر من متعدد	وكالات أنباء	١٩

المقالات والدراسات

دبلوماسية الجهاد الإسلامي	خالد صادق	٢٢
تنفيذ مخطط تصفية القضية الفلسطينية	عبد الجواد صالح	٢٤
انعكاسات حلّ المجلس التشريعي على البيئة السياسية الفلسطينية	د. محسن صالح	٣٠
حل الكنيست وانتخابات مبكّرة.. هل تؤثر شبهات الفساد ضدّ نتنياهو في النتائج؟	المركز العربي للأبحاث	٣٤
قانون الدولة القومية لليهود في إسرائيل: الأبعاد السياسية	نورا فخري أنور	٣٩
قانون الدولة القومية لليهود... هل تتجه إسرائيل نحو الفصل العنصري؟	د. ماجد عبد ربه	٤٤
خلاصات من أحداث سوريا	صبحي غندور	٥٠
بين العام ٢٠١٨ والعام ٢٠١٩: تحديات جديدة	د. شفيق ناظم الغبرا	٥٣
٢٠١٩ من منظور روسي: نظام عالمي جديد.. لا انتصار مطلق.. لا أحد يريد الحرب	قاسم قصير	٥٥
حصاد العام ٢٠١٨ في المنطقة العربية والشرق الأوسط (٢ ـ ٢)	مجموعة من الخبراء	٥٧
حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق لأوسط ٢٠١٨ ـ ٢٠١٩ (١ ـ ٤)	مركز المستقبل	٦٣

«حماس» تلوّح مجدداً بـ«ورقة دحلان»... لكن

الأخبار ـ ٢٠١٩/١/٣

بحذر شديد، بدأت حركة «حماس» استخدام ورقة القيادي المفصول من «فتح» محمد دحلان مجدداً، لكن هذه المرة لمواجهة خطوات رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، الأخيرة، المتمثلة في حلّ المجلس التشريعي (البرلمان)، وتنفيذ حملة اعتقالات كبيرة ضد عناصر الحركة في الضفة، وليس أخيراً استمرار فرض العقوبات على قطاع غزة، مع التوعد بقرارات تصعيدية أخرى، وهو ما فتح الأمر لدراسة إنهاء وجود «تيار عباس» في غزة والسماح لأنصار دحلان بالسيطرة على مقارّ «فتح» والعمل باسمها.

مع ذلك، لم تتخذ «حماس» قراراً حاسماً بوضع البيض الفتحاوي كله في سلة «التيار الإصلاحي»، بل قررت الاعتماد على خطوات تدريجية بدأت بالسماح لأنصار دحلان بالاحتفال بالذكرى الـ٥٤ لانطلاقة «فتح»، ومنع «تيار عباس» ـ بطريقة غير مباشرة ـ من تنظيم أي فعاليات في هذا الإطار، الأمر الذي أثار رئيس السلطة إلى حدّ وصف فيه «حماس» و«تيار دحلان» قبل يومين بـ«الجواسيس»، وتعهدت قيادات «فتحاوية» بعقوبات جديدة ضد غزة.

يقول مصدر «حمساوي» لـ«الأخبار» إنه لا قرار نهائياً بالسماح لـ«تيار دحلان» بالعمل بحرية، فالأمر «متعلق بجملة ردود جهزتها الحركة على قرار عباس بحلّ التشريعي وحملة الاعتقالات في الضفة»، مشيراً إلى ردود أخرى ستنفّذ قريباً ضد «فتح» قد يكون ضمنها تسليم كل مقدرات الأخيرة في القطاع لأنصار دحلان، مع الاعتراف بهم ممثلين فعليين لحركتهم في غزة. وأشار المصدر إلى أنه في حال تطبيق ذلك، سيكون محظوراً على أي أشخاص آخرين تمثيل «فتح» في القطاع ضمن أي فعاليات أو لقاءات من خارج «التيار الإصلاحي»، وأن من يخالف ذلك سيكون عرضة للمساءلة، بوصفه ينتحل صفة فصائلية ليست من حقه.

لكن مصادر أخرى أكدت أن ما حدث في الأسبوع الماضي، من اعتقال قيادات «فتحاوية» ميدانية في غزة، ومنعهم من إقامة فعاليات «جاء بقرار رسمي من حماس». رغم هذا، تؤكد أوساط عدة أن «حماس» لا تزال تتعامل مع تيار دحلان بـ«حذر شديد»، نظراً إلى تأثير ذلك في علاقاتها الخارجية، خاصة مع دولتي قطر وتركيا اللتين تريان دحلان عدواً لهما، بل شريكاً في الانقلاب على أنقرة وحصار الدوحة، وهو الأمر الذي استغله «أبو مازن» لضرب علاقة الحركة بهذين «الحليفين» (راجع العدد ٣٦١٥ في ١٤/١١/٢٠١٨).

وبينما تقول مصادر «فتحاوية» إن ثمة أصواتاً داخل الحركة تدعو عباس إلى التروي وألا يترك غزة «لقمة سائغة» لدحلان، بل أن يخفف العقوبات التي أضرت بـ«قطاعات مؤيّدة»، قال القيادي في الحركة يحيى رباح، إن قرارات جديدة ستتخذها السلطة على خلفية إجراءات «حماس» الأخيرة، ولاسيما الاعتداء على كوادر الحركة ومنعهم من إيقاد شعلة الانطلاقة الـ٥٤، مشيراً إلى أن «اللقاءات مع حماس انتهت... مع من نجلس منهم، وهم الذين جعلوا قرارهم رهناً لمواقف خارجية يحركها الاحتلال كيفما يشاء؟». وتصاعد التراشق الإعلامي بين

الحركتين منذ أسابيع جراء حل المجلس التشريعي وتبادل الاعتقالات السياسية في الضفة وغزة، في وقت أخفقت فيه الجهود المصرية بعد رفض «فتح» طلب القاهرة عقد لقاء ثنائي لديها.

من ناحية أخرى، علمت «الأخبار» أن الدفعة الثالثة من المنحة القطرية لموظفي غزة ستصل مطلع الأسبوع المقبل، وسيُحضرها السفير محمد العمادي بالآلية السابقة التي جرت خلال الشهرين الماضيين، كما بلّغ بذلك قيادة «حماس». أيضاً، أبلغت الحكومة الإسرائيلية الوسيطين المصري والقطري بتوسيع مساحة الصيد لقطاع غزة إلى ١٢ ميلاً بحرياً في المنطقة الواقعة من وادي غزة إلى بحر رفح (جنوب)، واعدةً بتوسيع المساحة تدريجاً في حال استمرار الهدوء على الحدود. في المقابل، رفضت «نقابة الصيادين الفلسطينيين» القرار الإسرائيلي بتوسيع مساحة الصيد على نحو مجتزأ في مناطق محددة، ما سيحوّل منطقة الصيد على شكل مثلث، الأمر الذي يعني «تهديد حياة الصيادين للخطر من بحرية الاحتلال قبيل بلوغ الـ١٢ ميلاً إن زاغ المركب يميناً أو شمالاً».

إلى ذلك، حذرت وزارة الصحة في غزة من توقف خدماتها خلال أيام بفعل أزمة الوقود رغم الإجراءات التقشفية التي تتبعها في المستشفيات والمراكز الصحية، قائلة إن «سبب الأزمة حكومة فتح في رام الله وتنصّلها من مسؤولياتها تجاه الوزارة في غزة»، علماً أن الأوضاع الجوية الجارية أثرت في جدول وصل التيار في القطاع عموماً.

عباس يحضّر لتصعيد جديد ضد غزة... وينقل الأزمة لقمة تونس

العربي الجديد ـ ٢٠١٩/١/٣

يتجه المشهد الفلسطيني الداخلي إلى مزيد من التصعيد والتأزيم، إذ إن تطورات الساعات الأخيرة ستلقي بظلال قاتمة على الوضع العام، وستعيد الفلسطينيين إلى نقطة الصفر داخلياً، في ظل التراشق الإعلامي الأعنف منذ سنوات بين قطبي الانقسام.

وبدأ التراشق هذه المرة بكلمات غير عادية، وصف فيها الرئيس محمود عباس، حركة "حماس" بـ"الجواسيس"، بعدما منعت إيقاد شعلة انطلاقة حركة "فتح" في غزة، وتوعدها بمزيد من الإجراءات. وأشار إلى أن من "ينحرف عن الخط الوطني وإرادة الشعب سيكون في مزابل التاريخ". لكن "حماس"، التي تأخر ردها على عباس هذه المرة ليوم كامل، تأكدت، وفق معلومات "العربي الجديد"، أنّ لهذه التصريحات ما بعدها من قبل الرئاسة الفلسطينية، فردت ببيان هو الأعنف على الإطلاق، وصفت فيه الرئيس بأنه "شخصية مهزومة". وقالت "حماس"، في بيانها، إن العبارات التي أطلقها عباس "لا تليق برئيس، ولا يتشرف بها الشعب الفلسطيني المقدام، والتي عبرت عن حجم البؤس واليأس الذي يتملكه جراء السياسات الفاشلة التي اتبعها، والمواقف المدمرة التي اتخذها على مدار حكمه، وفرضها على الشعب وكل مكوناته، وأثرت على وحدته ورؤيته السياسية والنضالية المتعلقة بإدارة الصراع".

ويبدو تصاعد التصريحات والتراشق الإعلامي القاسي هذه المرة، نتيجة طبيعية لغياب الحوار واللقاءات بين الطرفين وحالة الاحتراب المستمرة بينهما، وإصرار كل منهما على موقفه من ملفات المصالحة والانتخابات، إلى جانب غياب الراعي المصري عن الملف وعدم إحرازه أي تقدم فيه رغم الجولات الأخيرة التي عقدها. ووفق مصادر تحدثت لـ"العربي الجديد"، فإنّ عباس اتخذ سلسلة قرارات ضد "حماس" وقطاع غزة، ولن يتوقف الأمر عند حل المجلس التشريعي والدعوة إلى انتخابات عامة (قد تُجرى في الضفة الغربية فقط)، بل سيصل الأمر إلى عقوبات جديدة وفصل عشرات الموظفين في القطاع المحاصر. ومنذ إبريل/ نيسان ٢٠١٧، فرضت السلطة الفلسطينية عقوبات قاسية على القطاع، شملت إحالة آلاف الموظفين على التقاعد الإجباري، وتخفيض رواتب الموظفين بما يزيد عن ٥٠ في المائة، وخفض فاتورة العلاج، ووقف دعم قطاعي الصحة والتعليم. وأدت هذه "الإجراءات"، التي تصفها الفصائل في غزة بـ"العقوبات"، إلى حالة من الانهيار الاقتصادي والمعيشي، وزجت بالعشرات من الموظفين في السجون نتيجة عدم استطاعتهم الوفاء بالتزاماتهم بأقساط لتجار محليين وبنوك. وقالت المصادر إنّ السلطة الفلسطينية بدأت رسمياً بفرز موظفيها في قطاع غزة، حسب الانتماء السياسي، وستقوم بفصل كل من يثبت أنه ليس من "فتح"، التي يتزعمها عباس، ومن ثم إحالة المتبقين من عناصر "فتح" إلى التقاعد الإجباري. ويستهدف هذا الفرز كل العناصر الموالية لحركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، وكل من تثبت عليه مخالفة تعليمات السلطة الفلسطينية وقيادة "فتح". وسيصدر عباس قراراً بمنع الموظفين المتقاعدين من العمل في الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تشرف عليها "حماس"، تحت طائلة المسؤولية والتهديد بالفصل والإقصاء، وفق المصادر ذاتها.

وأوضحت المصادر أنّ عباس أصدر أمراً بوقف جميع الاتصالات مع حركة "حماس"، حتى الاتصالات الثنائية التي كانت تدور بين أعضاء في اللجنة المركزية لحركة "فتح" مع قيادات "حماس" في الخارج، وقرر بشكل نهائي عدم الذهاب إلى أي حوار مع "حماس" دون "تسليمها قطاع غزة كاملاً للسلطة". ولن تذهب "حماس" إلى خيار تسليم قطاع غزة للسلطة. وحتى في أوج أزمتها المالية والاقتصادية والأوضاع القاسية في غزة، فإنها لم تفعل ذلك، ولن تفعل ذلك اليوم وهي تلقى الدعم لفرض الهدوء على الحدود في ظل ما أحدثته مسيرات العودة من حراك حول القطاع.

وفي السياق ذاته، قال مسؤول قريب من حركة "فتح"، لـ"العربي الجديد"، إنّ عباس سيذهب إلى الجامعة العربية وسيطلب "إجبار حماس" على الذهاب للانتخابات العامة عقب حل المجلس التشريعي، وسيكون هذا الملف جزءاً رئيسياً من خطابه في اجتماع القمة العربية في تونس في مارس/ آذار المقبل. وأوضح أنّ عباس، بدعم من أعضاء اللجنة المركزية والتنفيذية لمنظمة التحرير، سيذهب إلى كل الخيارات لـ"إجبار" حركة "حماس" على "تغيير سلوكها" وتسليم القطاع للحكومة.

من ناحيته، أكد عضو المجلس التشريعي عن حركة "حماس"، يحيى موسى، لـ"العربي الجديد"، أنّ "المطلوب من الكل الوطني الوقوف في وجه أي إجراءات ضد القطاع، والوقوف بحزم أمام سياسة التفرد التي ينتهجها عباس". وقال موسى إنّ القضية لم تعد قضية انقسام داخلي بين "فتح" و"حماس"، وإنما "هناك فريق خرج من حدود

الوطنية بشكل كامل، ورضي أن يكون خنجراً في ظهر الشعب الفلسطيني، وتهيئة البيئة لصفقة القرن، وتفكيك الجغرافيا والتاريخ"، معتبراً أن "القضية اليوم أصبحت بين هؤلاء وبين الشعب الفلسطيني ككل".

إيران: سنواصل دعم المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل

وكالة معا - ٢٠١٩/١/٣

اعتبر رئيس مجلس الشورى الاسلامي علي لاريجاني دعم القضية الفلسطينية بانه يعزز أمن المنطقة، مؤكدا دعم ايران الدائم للشعب الفلسيطين ومقاومته.

وخلال استقباله امين عام حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين زياد النخالة والوفد المرافق له في طهران الاربعاء، اعتبر لاريجاني دعم الشعب الفلسطيني المظلوم واجبا اسلاميا لايران وقال: ان دعم الشعب الفلسطيني يعزز امن المنطقة وان الجمهورية الاسلامية الايرانية داعمة للشعب الفلسطيني ونهج المقاومة دوما.

واشار لاريجاني الى التطورات الاخيرة في فلسطين ومسيرات العودة التي ينظمها ابناء الشعب الفلسطيني واضاف، ان استراتيجية "اميركا والكيان الصهيوني في الظروف الراهنة تتمثل بمواجهة وتقييد محور المقاومة الا ان اجراءات ومبادرات الشعب الفلسطيني كمسيرات العودة تحبط مثل هذه الممارسات".

وتابع رئيس مجلس الشورى الاسلامي قائلا: "لاشك انه في الساحة الاقليمية تتحرك التطورات في مسار انتصار محور المقاومة مما يجعل الاعداء يقومون بمحاولات محمومة لمواجهة الشعب الفلسطيني".

وقال لاريجاني: "من المؤكد ان السبيل الوحيد للتغلب على العدو هو دعم نهج المقاومة ولكن لتحقيق هذا الامر هنالك حاجة لمبادرات مثل مسيرات العودة."

خبراء: عجز استخباري وراء إنشاء إسرائيل حاجز بحري في غزة

عربي ٢١ - ٢٠١٩/١/٣

أكد خبراء، أن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي في بحر غزة، تعكس خوفا وقلقا إسرائيليا من قدرات الكوماندوز البحري التابع لكتائب الشهيد عز الدين القسام، في الوقت الذي يشعر الاحتلال بـ" العجز الاستخباري" أمام ما تخطط له المقاومة خاصة عبر البحر الذي يعتبر "نقطة ضعف كبيرة لإسرائيل".

ومنذ عدوان الاحتلال عام ٢٠١٤، ونجاح "كوماندوز حماس" البحري الوصول لقاعدة "زيكيم" الإسرائيلية شمال القطاع، يخطط جيش الاحتلال لـ"منع هجمات مستقبلية"، وشرع منذ ٧ أشهر بتشييد "حاجز بحري بالقرب من زيكيم، بهدف سد الفجوات في الدفاعات الإسرائيلية مع غزة من جهة البحر"، وفق موقع "تايمز أوف إسرائيل".

وأكد أن هذا "الحاجز الذكي شارف على الانتهاء، وهو مكون من جدار تحت الماء، مؤلف من صخور ويمتد ٢٠٠ متر داخل البحر، وداخل الجدار الصخري هناك جدار اسمنتي به أجهزة كشف زلازل ومعدات تقنية أخرى

هدفها سري، وفوق الجدار من الطرف الغربي هناك سياج ذكي طوله ٦ أمتار به أجهزة كشف، ومن الشرقي كاسر أمواج".

ونوه الموقع إلى أن "لدى إسرائيل، سياج فوق الأرض وتقوم ببناء نظام مركب من حواجز تحت أرضية وأجهزة كشف لمنع حماس من حفر أنفاق، كما يمكن لتواجد سلاح البحرية الإسرائيلي بشكل دائم أن يكشف محاولات التسلل عبر البحر"، موضحا أن "هناك فجوة عند شاطئ زيكيم، في منطقة ضيقة من مياه ضحلة لا يمكن للقوات البرية أو السفن البحرية العمل داخلها بسهولة".

وحول الإجراءات الإسرائيلية جهة البحر، أوضح الخبير الأمني، إبراهيم حبيب، أن "المتابعة الأمنية لمجريات وتطور الأحداث الأمنية منذ العدوان الإسرائيلي على القطاع عام ٢٠١٤ وحتى اليوم، يتضح بما لا يدع مجالا للشك أن البحر هو نقطة ضعف كبيرة لإسرائيل، وهي نقطة قد تخترق منها بشكل كبير".

وأضاف في حديثه لـ"عربي٢١"، "لذلك تحاول إسرائيل قدر الإمكان مواجهة هذا الخطر بأساليب عديدة خصوصا بعد نجاح المقاومة تنفيذ عملية زيكيم".

وذكر حبيب، أن "إسرائيل قامت بإنشاء جدار إلكتروني بحري لمواجهة أي قوة متحركة في البحر متجهة إلى الساحل الفلسطيني المحتل، كي يتم اكتشافها ومتابعتها، كما مدت ألسنة صخرية، ووضعت منصات مراقبة وتجسس".

ولفت إلى قدرات المقاومة البحرية باتت "تؤرق الاحتلال وجبهته الداخلية، بل هناك خوف حقيقي أن تكون المقاومة قادرة على اختراق جبهة الاحتلال الداخلية، والقيام بتنفيذ عمليات عبر البحر".

ونوه الخبير الأمني، أن "إسرائيل تحاول أن ترسل رسائل في اتجاهين، الأول؛ هي رسالة طمأنة لجبهة الاحتلال الداخلية، أنا باتت قادرة على حمايتها وأنه لن يكون هناك مخاطرة، والرسالة الثانية هي للمقاومة الفلسطينية، بأن إسرائيل باتت تمتلك أساليب ردع لمنعها من التوجه لتنفيذ عمليات عبر البحر".

وأكد أن إجراءات الاحتلال في البحر، "تعكس تخوفا كبيرا جدا من الكوماندوز البحري التابع لكتائب القسام (الجناح العسكري لحركة حماس)، ومما يدلل على هذا، استهداف الاحتلال للقوة البحرية التابعة للمقاومة خلال حرب ٢٠١٤ وما تلاها، وهو مؤشر كبير على أن إسرائيل تخشى من تصاعد وتطور القوة البحرية للقسام".

وحول شعور الاحتلال بـ"العجز والفشل" تجاه ما تخطط المقاومة، قال حبيب: "هذا كلام صحيح إلى حد بعيد، واتضح من خلال ضعف بنك الأهداف في الحروب الإسرائيلية الثلاثة على القطاع، وما تلاها من محاولات استخبارية إسرائيلية جادة للحصول على معلومات عبر زرع أجهزة تنصت في مقاسم الاتصالات الخاصة بكتائب القسام".

وتابع: "وهذا يشي بأن العجز الاستخباري لدى الاحتلال بات واضحا، وإسرائيل تخوض حرب عمياء، ورأيناها كيف تضرب مؤسسات مدنية دون أن يكون لديها قدرة حقيقية على ضرب القسام، وتجلى هذا الأمر بشكل واضح خلال جولة التصعيد الأخيرة عقب اكتشاف المقاومة للقوة الخاصة في خان يونس".

تطور المقاومة

وذكر الخبير، أن "الحال وصل بالمراسلين والمختصين الإسرائيليين، أن يتحدثوا، أنه برغم الرقابة الجوية الإسرائيلية على قطاع غزة، إلا أن القذائف الصاروخية تطلق ولا نعرف من أين أطلقت بدقة وكيف أطلقت ومن المطلق، وهذا يعطي مؤشرا على تقدم القمامة في قدرتها على مواجهة العمل الاستخباري الإسرائيلي بطريقة أكثر ذكاء وقدرة على التمويه".

من جانبه، أوضح الخبير العسكري الفلسطيني، اللواء واصف عريقات، أن "الإجراءات الإسرائيلية تعكس قلقا إسرائيليا بوجود تطور في أداء المقاومة الفلسطينية، إضافة لوجود جهل إسرائيلي بما يجري في قطاع غزة".

ولفت في حديثه لـ"عربي٢١"، أن "الحرب التي تجري الآن بين المقاومة والاحتلال؛ هي حرب عقول، فجيش الاحتلال يبني السدود والموانع، وفي المقابل المقاومة تطور أدواتها وتجاوز كل ما تقوم به إسرائيل التي ولذلك تحاول حرف البوصلة باتجاه تصعيد عسكري".

وأكد عريقات، أن هناك "تراجع في أداء الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الإسرائيلية وتطور في أداء المقاومة الفلسطينية، التي وصلت قدرتها على إخفاء ما تقوم به عن الاحتلال، مما يدلل على أن هناك مرحلة من التطور بلغتها المقاومة، وهذا بالتأكيد يعكس نفسه على سوء أداء أجهزة الاحتلال الأمنية والاستخباراتية".

وذكر أن "إسرائيل لم تتوقع أن تكون المقاومة في غزة جاهزة كما حصل في خان يونس، أو استخدام صاروخ الكورنيت والصواريخ الحديثة في عسقلان خلال جولة التصعيد الأخيرة".

ونبه الخبير العسكري، أن "عنصر المباغتة والمفاجأة هام جدا، فحينما تباغت عدوك بضربة في موقع لا يتخيله ستكون النتائج لصالح من يفاجئ ومن يبادر بذلك"، لافتا إلى وجود "العديد من المؤشرات تؤكد تطور أداء المقاومة الفلسطينية على عدة صعد منها؛ العمل المشترك، السيطرة والقيادة، انتقاء الأهداف، الضبط والربط، جمع المعلومات وإخفاء المعلومات عن العدو".

دمشق تعلن انسحاب ٤٠٠ مقاتل كردي من منطقة منبج

الشرق الأوسط ـ ٢٠١٩/١/٣

أعلنت وزارة الدفاع السورية، أمس الأربعاء، انسحاب نحو ٤٠٠ عنصر من «الوحدات القتالية الكردية» من منطقة منبج في شمال البلاد، بعد أيام على انتشار قوات النظام فيها، تلبية لدعوة الأكراد في مواجهة تهديدات تركيا بشن هجوم ضدهم.

وكانت وحدات حماية الشعب الكردية أعلنت الصيف الماضي انسحابها من منطقة منبج بموجب اتفاق أميركي تركي، لكن أنقرة التي طالما هددت بشن هجوم ضد هذه المنطقة تصر على أنهم لم يغادروها.

ويسيطر حالياً مجلس منبج العسكري، المنضوي كما الوحدات الكردية في قوات سوريا الديمقراطية، على هذه المنطقة.

وقالت وزارة الدفاع السورية في بيان على موقعها الإلكتروني: «تنفيذاً لما تم الاتفاق عليه لعودة الحياة الطبيعية إلى المناطق في شمال الجمهورية العربية السورية، بدءاً من الأول من يناير (كانون الثاني) لعام ٢٠١٩ قامت قافلة من الوحدات القتالية الكردية تضم أكثر من ٣٠ سيارة بالانسحاب من منطقة منبج متجهة إلى الشاطئ الشرقي لنهر الفرات». وأضاف البيان: «المعلومات أن ما يقارب ٤٠٠ مقاتل كردي قد غادروا منبج حتى الآن».

ونشرت الوزارة شريط فيديو أظهرت سيارات تقل مقاتلين وترفع رايات قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب الكردية. وحتى نشر الخبر، لم تحصل وكالة الصحافة الفرنسية أو «رويترز» على تعليق فوري من الوحدات الكردية أو قوات سوريا الديمقراطية، بشأن الانسحاب أو عدد المقاتلين الذين قد يبقون في منبج. غير أن مصدر أمني كردي أكد لقناة «الحرة»، انسحاب قسم من قوات سوريا الديمقراطية من منطقة منبج باتجاه كوباني.

من جهته، قال مدير المرصد السوري رامي عبد الرحمن لوكالة الصحافة الفرنسية، إن «٢٥٠ عنصراً من فصائل منضوية في قوات سوريا الديمقراطية انسحبوا من منطقة منبج»، نافيا لـ«الشرق الأوسط» صحة الرقم الذي أعلنته وزارة الدفاع السورية.

وأثارت تهديدات تركية سابقة بالهجوم على منبج توتراً بين واشنطن الداعمة للأكراد وأنقرة إلى أن تم التوصل إلى خريطة طريق أعلنت بموجبها الوحدات الكردية انسحابها من منبج في الصيف الماضي. وبدأ التحالف الدولي بقيادة واشنطن بدوره تسيير دوريات في المدينة.

وفي ١٩ ديسمبر (كانون الأول)، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترمب قراره بسحب قواته الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية من سوريا بعدما أنجزت مهمتها على حد قوله بإلحاق «الهزيمة» بتنظيم داعش.

وأثار القرار خشية الأكراد من أن يفسح المجال أمام أنقرة لتنفيذ تهديداتها. وللحؤول دون ذلك، دعت الوحدات الكردية، العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية، في ٢٨ من ديسمبر، الجيش السوري للانتشار في المنطقة.

وفي اليوم نفسه، انتشر مئات العناصر من الجيش السوري على خطوط التماس الفاصلة بين قوات سوريا الديمقراطية من جهة، والفصائل السورية الموالية لأنقرة من جهة ثانية. ووحدات حماية الشعب هي العضو الأقوى في تحالف قوات سوريا

الديمقراطية الذي دعمته الولايات المتحدة في حملة على تنظيم داعش، وساعدته على السيطرة على مساحات كبيرة من شمال وشرق سوريا.

وكانت تركيا والفصائل الموالية لها أرسلت الشهر الماضي تعزيزات عسكرية إلى محيط منبج. وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس، بأنه جرى سحب هذه التعزيزات كافة.

ولا تزال القوات الأميركية ضمن قوات التحالف الدولي تسير دوريات في مدينة منبج ومحيطها، وفق ما شاهد مراسل الفرنسية، قبل يومين.

وأعلن ترمب الاثنين أن عملية سحب القوات الأميركية ستتطلب وقتاً. وقال: «نحن نعيد جنودنا ببطء إلى بلادهم ليكونوا مع عائلاتهم، وفي الوقت نفسه نحارب فلول (داعش)».

وتشغل البلدة الواقعة على بعد نحو ٣٠ كيلومترا من الحدود التركية موقعا حساسا على خريطة الصراع السوري، إذ إنها قريبة من ملتقى مناطق نفوذ كل من روسيا وتركيا – وحتى الآن – الولايات المتحدة.

واشنطن: انسحاب أميركا من سورية لن يؤثر في دعمها إسرائيل

الحياة - ٢٠١٩/١/٣

أكد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو أن قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب سحب القوات الأميركية من سورية «لن يغير شيئاً» بالنسبة للدعم والحماية الأميركيين لإسرائيل.

فيما قتل نحو ٢٠ شخصاً غالبيتهم من المقاتلين، أول من أمس في اشتباكات عنيفة بين الفصائل السورية المقاتلة و«هيئة تحرير الشام» غرب محافظة حلب شمال البلاد، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وجاء تصريح بومبيو أثناء لقائه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في برازيليا أول من أمس، على هامش تنصيب الرئيس البرازيلي الجديد جاير بولسونارو.

وقال بومبيو إن «قرار الرئيس في شأن سورية لا يغير شيئاً تعمل عليه هذه الإدارة مع إسرائيل». وأضاف إن «الحملة ضد داعش مستمرة، وجهودنا لمواجهة العدوان الإيراني مستمرة، والتزامنا باستقرار الشرق الأوسط وحماية إسرائيل مستمر بالطريقة نفسها التي كان عليها قبل القرار».

وتشير حقيقة أن هذه هي المسألة الرئيسة في المحادثات بين بومبيو ونتانياهو.

وقال نتانياهو: «هناك الكثير من القضايا التي علينا مناقشتها. سنناقش التعاون المكثف بين إسرائيل والولايات المتحدة، والاسئلة التي ترتبت على القرار الأميركي في شأن سورية».

وأضاف أن المحادثات ستبحث «كيفية تكثيف تعاوننا الاستخباراتي والعملياتي بشكل أكبر في سورية وغيرها من المناطق لوقف العدوان الإيراني في الشرق الأوسط».

وذكر مسؤول أميركي يرافق بومبيو أن الرجلين «ناقشا التهديد غير المقبول الذي يمثله العدوان والاستفزاز الاقليمي لإيران وعملائها على إسرائيل وأمن المنطقة».

وقال إن بومبيو «أكد التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل وحقها غير المشروط بالدفاع عن النفس».

وفاجأ قرار ترامب بالانسحاب من سورية السياسيين والقادة العسكريين الأميركيين الذين أعربوا عن دهشتهم من الإعلان عن مثل هذا القرار المهم بعد مشاورات مسبقة قليلة رغم نصيحة مستشاري ترامب الأمنيين. وأدى القرار إلى استقالة وزير الدفاع الأميركي جيم ماتيس من منصبه.

على صعد آخر، قتل نحو ٢٠ شخصاً غالبيتهم من المقاتلين، أول من أمس في اشتباكات عنيفة بين الفصائل المقاتلة و«هيئة تحرير الشام» غرب محافظة حلب في شمال البلاد، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وتسيطر «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) وفصائل مقاتلة منضوية في «الجبهة الوطنية للتحرير» على محافظة إدلب (شمال غرب) وأجزاء من محافظات محاذية لها، بينها ريف حلب الغربي. وطالما شهدت المنطقة اقتتالاً داخلياً بين الفصائل المتنافسة في ما بينها.

واتهمت هيئة تحرير الشام الاثنين حركة «نور الدين زنكي»، أحد أبرز مكونات «الجبهة الوطنية» والمدعومة من أنقرة، بقتل خمسة من عناصرها، لتشن مباشرة هجوماً ضد مواقعها في ريف حلب الغربي المحاذي لإدلب.

وقال مدير «المرصد» رامي عبد الرحمن: «أسفرت الاشتباكات أول من أمس عن مقتل ١٧ مقاتلاً، بينهم ١٢ من هيئة تحرير الشام وخمسة من زنكي، فضلاً عن مدنيين اثنين بينهم ممرض. كما أسفرت الاشتباكات المستمرة أيضاً عن إصابة نحو ٣٥ عنصراً بجروح».

وسيطرت «الهيئة» خلال هجومها على حركة «نور الدين زنكي»، الناشطة بشكل أساسي غرب حلب، على قريتين ثم اقتحمت بلدة دارة عزة التي تتواصل فيها المعارك، وفق المرصد.

وانضمت فصائل أخرى ضمن «الجبهة الوطنية للتحرير» إلى القتال إلى جانب «نور الدين زنكي»، وفق المرصد الذي أشار إلى إرسال فصائل موالية لأنقرة في شمال شرقي حلب أيضاً تعزيزات عسكرية لمواجهة «هيئة تحرير الشام».

وتشهد إدلب والمناطق المحاذية لها منذ عامين توتراً بين «هيئة تحرير الشام» وفصائل أخرى على رأسها حركتا «أحرار الشام» و«نور الدين زنكي».

وعلى وقع اقتتال داخلي تكرر في العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨، تمكنت «الهيئة» كونها الأكثر قوة وتنظيماً من طرد الفصائل من مناطق واسعة، وبسطت سيطرتها على المساحة الأكبر من المنطقة، فيما باتت الفصائل الأخرى تنتشر في مناطق محدودة.

وتعد محافظة إدلب ومحيطها منطقة نفوذ تركي، وتنتشر فيها نقاط مراقبة تركية.

وتوصلت روسيا وتركيا في ١٧ أيلول (سبتمبر) الى اتفاق بإقامة منطقة منزوعة السلاح فيها بعمق ١٥ إلى ٢٠ كيلومتراً.

وأعلنت أنقرة بعد أسابيع عن اتمام سحب السلاح الثقيل منها، إلا أن المرحلة الثانية من الاتفاق لم تطبق بعد إذ كان يفترض أن ينسحب المقاتلون وعلى رأسهم «هيئة تحرير الشام» من المنطقة.

ترامب يصف سوريا بـ"الرمل والموت"

فرانس برس - ٢٠١٩/١/٣

كرر الرئيس الاميركي دونالد ترامب عزمه على سحب قواته من سوريا التي وصفها بأنها عبارة عن "رمل وموت"، إلا أنه تجنب تحديد موعد لهذا الانسحاب.

وقال ترامب خلال اجتماع مع فريقه الحكومي "لقد قضي الأمر في سوريا منذ زمن طويل. وإضافة الى ذلك نحن نتكلم عن رمل وموت. هذا ما نتكلم عنه. نحن لا نتكلم عن ثروات كبيرة".

وأضاف "أنا لا اريد البقاء في سوريا الى الأبد. إنها رمل وموت".

وردا على أسئلة عدة حول موعد سحب القوات الاميركية، تجنب الحديث عن موعد محدد.

وقال في هذا الصدد "سننسحب (...) سيحدث ذلك خلال بعض الوقت، أنا لم أقل أبدا أننا سننسحب بين ليلة وضحايا".

وكان ترامب أعلن الاثنين أن انسحاب القوات الاميركية سيتم "ببطء"، خلافاً لما قاله في التاسع عشر من كانون الاول الماضي. وكان يومها قال "حان وقت العودة (...) إن شبابنا وشاباتنا ورجالنا سيعودون جميعا، وسيعودون جميعا الآن".

لماذا تغادر الولايات المتحدة الشرق الأوسط؟

أوراسيا دايلي - ٢٠١٩/١/٣

نشر موقع "أوراسيا دايلي" الروسي تقريرا تحدث فيه عن إعلان دونالد ترامب عن انسحاب القوات الأمريكية من سوريا، وتمسكه بهذا القرار رغم استقالة وزير دفاعه جيمس ماتيس، مع العلم أن هذا الأمر يتوافق مع وعوده الانتخابية.

وقال الموقع، في تقريره إن إصرار ترامب على سحب القوات الأمريكية من الأراضي السورية يعتبر بمثابة حجة سيستخدمها معارضوه الذين لطالما اعتبروه "عميلا للكرملين".

وأوضح الموقع أن القوات الأمريكية متمركزة في منطقة الفرات لعدد من الأسباب، أهمها مجابهة التوسع الإيراني ومنع تصدير النفط الإيراني عبر موانئ سوريا ولبنان، والحد من تواجد القوات الإيرانية والميليشيات الموالية لها على الحدود السورية الإسرائيلية، بالإضافة إلى الحيلولة دون وصول دمشق إلى حقول النفط والغاز؛ الأمر الذي سيجعل النظام السوري يكافح أكثر من أجل استعادة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار.

وأفاد الموقع بأن إنتاج النفط في سوريا قبل الحرب بلغ حوالي ٣٨٠ ألف برميل لليوم الواحد، أي نحو ١٨,٥ مليون طن، بينما تنتج منطقة الفرات حوالي ٧٠ بالمائة من مجموع الإنتاج. وفي الواقع، لقد بالغت الولايات

المتحدة في حصارها النفطي ضد إيران، حيث اضطرت الشركات الأوروبية إلى تقليص تعاونها مع طهران على الرغم من التدخلات اللفظية لبروكسل، التي وعدت بحماية هذه الشركات من عقوبات واشنطن.

ونتيجة لذلك، انسحبت شركة "توتال" الفرنسية من مشروع تطوير حقل بارس الجنوبي للغاز الطبيعي في إيران، الذي كان يهدف إلى ضمان تعبئة خطوط الأنابيب العابرة للحدود السورية.

وأورد الموقع أن وجود واشنطن في منطقة الفرات يتطلب تخصيص بعض التمويلات، ونشر ١٥٠٠ جندي وتدريب قوات سوريا الديمقراطية للسيطرة على منطقة الفرات، والحفاظ على الاقتصاد المحلي. ولكن التعاون مع قوات سوريا الديمقراطية يثير قلق تركيا ويؤثر سلبا على العلاقات الثنائية بين البلدين، لا سيما أن تركيا تعتبر قوات سوريا الديمقراطية تابعة لحزب العمال الكردستاني.

وأشار الموقع إلى أن الولايات المتحدة ترغب في الحد من وجودها في الشرق الأوسط، والدخول في مواجهة مع الصين التي أصبحت من القوى التي تثير قلقها بسبب تفوقها التكنولوجي من جهة، وفقدان الجيش الأمريكي للريادة في بعض المجالات من جهة أخرى. وتتمثل المهام الرئيسية لترامب في تحقيق أهداف الرئيس السابق باراك أوباما، بوسائل أكثر راديكالية.

ونوه الموقع بأن خطط الأمريكيين قبل حرب الخليج الثانية كانت تتمثل في إنفاق ما بين ٥٠ و٨٠ مليار دولار مقابل الإطاحة بصدام حسين، وتنصيب شخص موالي لها ليساعدها على تحقيق مصالحها، ويضمن تزويدها بالنفط، ويعقد صفقات شراء الأسلحة الأمريكية. ومن جهته، ذكر إدوارد شابلن، الذي كان يترأس قسم الشرق الأوسط في الخارجية البريطانية، أنه "بالنسبة للشركات البريطانية فهي تعتزم الحصول على حصة كبيرة من النفط من عراق ما بعد صدام حسين".

والجدير بالذكر أن إنتاج النفط في الولايات المتحدة بلغ ذروته سنة ١٩٧١، ولكنه تراجع إلى ستة ملايين برميل في اليوم الواحد بحلول سنة ٢٠٠٠، لينخفض بعد ذلك مرة أخرى بنسبة ١٥ في المائة. وعلى الرغم من الارتفاع الخيالي للأسعار، انخفض إنتاج النفط في الولايات المتحدة مرة أخرى سنة ٢٠٠٨ ليصل إلى خمسة ملايين برميل في اليوم الواحد.

وذكر الموقع أنه تبين سنة ٢٠٠٩ أن تكلفة التدخل العسكري الأمريكي في العراق كانت مرتفعة ومخالفة للتوقعات، خاصة أن إنتاج النفط في العراق لم ينمو بشكل كبير وارتفع بمقدار ٦٠٠ ألف برميل في اليوم الواحد، حيث كان العراق سنة ١٩٩٠ ينتج ٣,٢ ملايين برميل، وحاليا لا يتجاوز الإنتاج ٤,٧٨ ملايين برميل في اليوم الواحد.

وأشار الموقع إلى أن الصين تحولت من منتج للسلع الاستهلاكية إلى قوة صناعية ضخمة، بينما أصبحت الولايات المتحدة قوة اقتصادية. وتمثل سنة ٢٠٠٢ التاريخ الرسمي لانطلاق ثورة الصخر الزيتي، التي ساهمت في زيادة إنتاج الولايات المتحدة من النفط، حيث ارتفع إنتاج النفط من الصخر الزيتي ليصل إلى ١,٤ مليون برميل بحلول بداية سنة ٢٠١٠. وبالتزامن مع ارتفاع إنتاج النفط، انخفض عدد القوات الأمريكية المتواجدة في الشرق الأوسط.

وفي الختام، نوه الموقع بأنه يبدو أن الشرق الأوسط بات أقل أهمية بالنسبة لواشنطن في سعيها لمواجهة الصين، في ظل صناعة بكين لـ ١١ فرقاطة وست مدمرات خلال سنة ٢٠١٨. ومن المتوقع أن تعمل الإدارة الأمريكية الحالية على التقليل من وجود القوات العسكرية في الشرق الأوسط، مع الحرص على التدخل في الوقت المناسب ومتى تطلبت مصالحها ذلك.

مصادر أمنية إسرائيلية تحذر من "هجوم خطير" لجماعة يهودية على فلسطينيين

القدس العربي - ٢٠١٩/١/٣

حذرت مصادر أمنية إسرائيلية، مساء الأربعاء، من هجوم وصفته بـ"الخطير" ربما يشنه مستوطنون من جماعة "تدفيع الثمن" اليهودية المتطرفة ضد فلسطينيين.

ونقلت هيئة البث الإسرائيلية (رسمية) عن مصادر أمنية لم تكشف عن هويتها إن ثمة مخاوف من أن تنفذ هذه الجماعة "هجومًا خطيرًا" مماثلًا لجريمة إحراق وقتل عائلة دوابشة الفلسطينية في قرية دوما بنابلس شمالي الضفة الغربية، في ٣١ يوليو/ تموز ٢٠١٥.

وأحرق مستوطنون منزل عائلة دوابشة ليلًا، بإلقاء زجاجات حارقة داخله، واستشهد الأب والأم وطفلهما الرضيع حرقًا، بينما نجا طفل آخر لهما بحروق غطت ٦٠ في المئة من جسده، وما يزال يُعالج منها حتى اليوم.

وأضافت الهيئة الإسرائيلية أن هذه المخاوف تأتي على خلفية ارتفاع عدد جرائم الكراهية من جانب المستوطنين، في ٢٠١٨، ضد الفلسطينيين.

وقالت المصادر الأمنية إن فشل المحاكم في إصدار أحكام رادعة بحق أعضاء جماعة "تدفيع الثمن" هو المسؤول عن استمرار أنشطتها.

ولفتت إلى تسبب المستوطنين في قتل سيدة فلسطينية قرب نابلس، قبل نحو شهرين.

ونوهت الهيئة إلى أن مستوطنين ألقوا حجارة على موكب رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله، قبل أسبوع، ما ألحق أضرارًا بسيارة مرافقة للموكب، وأصاب أحد المرافقين بجروح طفيفة.

وثيقة إسرائيلية: منع التغطية وقمع احتجاجات بعد محاولة اغتيال فلسطينيين

عرب ٤٨ - ٢٠١٩/١/٢

أظهرت وثيقة محفوظة في "أرشيف الدولة" تساهل السلطات الإسرائيلية مع إرهاب المستوطنين. ونُشرت الوثيقة، مؤخرا، وتوثق مداولات عقدها رئيس الحكومة الإسرائيلية في حينه، مناحيم بيغن، مع قادة أجهزة أمنية، في أعقاب محاولة اغتيال ثلاثة رؤساء بلديات فلسطينيين. ونشر الوثيقة معهد "عكيفوت" المتخصص في كشف الوثائق حول الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني في "أرشيف الدولة".

والوثيقة عبارة عن محضر (بروتوكول) يمتد على ٤٨ صفحة، وتوثق مداولات أجراها بيغن ورؤساء أجهزة الأمن الإسرائيلية، في الثالث من حزيران/ يونيو العام ١٩٨٠، غداة محاولة اغتيال رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، ورئيس بلدية رام الله، كريم خلف، بوضع ألغام في سيارتهما ما أسفر عن إصابتهما بجراح خطير وبتر سيقانهما. كما أصيب في هذه العملية الإرهابية التي نفذها أعضاء التنظيم السري الإرهابي اليهودي، وهو مؤلف من مستوطنين، خبير متفجرات إسرائيلي وأصيب بعمى كامل، لدى محاولته تفكيك لغم في سيارة رئيس بلدية البيرة، إبراهيم الطويل، الذي لم يصب بأذى.

وناقشت الجلسة التي عقدها بيغن مع رؤساء الأجهزة الأمنية مجموعة من المواضيع، بينها تطبيق القانون على المستوطنين، ونظر المحكمة العليا في قضايا أمنية وقرارات حكومية، ومنع التغطية الإعلامية لممارسات إسرائيل في الأراضي المحتلة ومنع احتجاجات سياسية.

وشارك في هذه المداولات التي عقدها بيغن، بصفته وزير أمن أيضا، كل من رئيس اركان الجيش الإسرائيلي، رفائيل إيتان، ورئيس الشاباك، أبراهام أحيطوف، ومنسق أعمال الحكومة في المناطق المحتلة، داني ماط، ونائب وزير الأمن، مردخاي تسيبوري. وجرت هذه المداولات تحت عنوان "الوضع في يهودا والسامرة وقطاع غزة".

ويتبين من البروتوكول أن رئيس الشاباك أحيطوف امتنع عن إعطاء تقرير خلال المداولات حول تقدم التحقيق في محاولة اغتيال رؤساء البلديات الفلسطينيين، وقال إنه "لدي كافة الأسباب كي لا أقول شيئا اليوم، حتى أمام هذه الهيئة السرية". وبدلا من ذلك اقترح التركيز على تحديد السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الأشهر التالية. وأوصى أحيطوف باتباع سياسة الحفاظ على الهدوء والحوار مع رؤساء البلديات والمجالس القروية الفلسطينية، بادعاء توقع تصعيد بتنفيذ فلسطينيين عمليات على خلفية الأزمة المتواصلة بين إسرائيل والقيادة الفلسطينية في الأراضي المحتلة.

واستعرض المشاركون في هذه المداولات تقارير حول الاحتجاجات التي جرت في أنحاء الضفة الغربية وعمليات الجيش الإسرائيلي والشاباك ضد هذه الاحتجاجات. وجرى بين المجتمعين نقاش حول صلاحيات المحكمة العليا بانتقاد أنشطة الحكومة الإسرائيلية، بعد أن لفت ماط إلى ضرورة الاستعداد لإمكانية أن تقرر المحكمة إعادة ثلاث شخصيات فلسطينية – رئيس بلدية الخليل، فهد القواسمي، ورئيس بلدية حلحول، محمد ملحم، والشيخ رجب التميمي من الخليل – إلى الضفة الغربية بعد إبعادهم عنها.

وعقب بيغن على ذلك معتبرا أنه "إذا اضطررنا إلى إعادتهم فهذه ستكون كارثة، برأيي، لكن الحقيقة هي أنه من الناحية السياسية، كرامة القضاة هي التي ستحسم. وعلى الحكومة أن تحترم قرار المحكمة. (مكانة) المحكمة فوق الحكومة". لكنه أضاف أنه "ليس معقولا أن يكون هناك تدخلا متكررا في الشؤون الأمنية. أي يجب البدء بالادعاء (أمام المحكمة العليا) بأن ثمة أمرا معينا غير قابل لأن تنظر المحكمة فيه، وإذا لم ينجح هذا الأم فإنه لا مناص من تغيير القانون". وقال بيغن إنه يوجد مشروع قانون بهذا الخصوص وسيتم تقديمه للكنيست.

وبحث المشاركون في هذه المداولات مسائل تتعلق بممارسات الحكومة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وهي مسائل لا تزال موجودة في مركز أجندة الخطاب العام في إسرائيل حتى اليوم، وبينها كشف هذه الممارسات وملاحقة المؤسسات الحقوقية ووسائل إعلام تفضح هذه الممارسات. وفي تقاريرهم، تحدث ضباط في الجيش الإسرائيلي عن منع رؤساء البلديات الفلسطينيين من الوصول إلى رام الله للمشاركة في اجتماع احتجاجي غداة محاولات الاغتيال.

وتحدث المشاركون حول "صعوبة" تطبيق القانون على المستوطنين، مقابل تسليحهم في أعقاب محاولات الاغتيال، والتداول في مواجهة جيش الاحتلال لاحتجاجات فلسطينية. كما جرى التداول في تبعات السيطرة على الفلسطينيين بواسطة قوات الجيش الإسرائيلي، ومنع الاحتجاجات السياسية داخل إسرائيل، وتقييد عمل الصحافيين ومنعهم من القيام بتغطية الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وقال بيغن في هذا السياق إنه يجب منع طواقم التلفزيونية الأجنبية والمحلية من القيام بتغطية كهذه، بادعاء أن التغطية التلفزيونية الأميركية للحرب ضد فيتنام أدت إلى خفض معنويات الشعب الأميركي.

مستشار بوش الإبن يتوقع تنحي ترامب في ٢٠١٩ مقابل الحصانة

الأناضول ـ ٢٠١٩/١/٣

توقع آيان ستينبرغ، مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش، إقدام الرئيس دونالد ترامب، على التنحي عن الحكم في ٢٠١٩، مقابل المطالبة بالحصانة من الملاحقة القضائية له ولأسرته.

وأضاف ستينبرغ، في مقال بصحيفة "ستار ليدجر" الأمريكية، أن ذلك يأتي على خلفية التحقيقات التي يواجهها ترامب، سواء فيما يتعلق بالتدخل الروسي في الانتخابات أو ما يتعلق بدفع رشى لشراء صمت امرأتين تتهمانه بإقامة علاقات معهما.

وأوضح أن تلك الاتهامات قد تفضي في النهاية إلى إقصائه من البيت الأبيض.

وقال ستينبرغ، "أعتقد أن ترامب، لن يتم إقصاؤه عن الحكم بموجب إجراءات العزل الدستورية".

وتابع "لكن بدلا من ذلك أعتقد أن ترامب، البارع في إبرام الصفقات، سيستخدم رئاسته كورقة مساومة مع السلطات الفيدرالية في ٢٠١٩، بأن يوافق على ترك منصبه، مقابل عدم ملاحقته جنائيا وأبنائه ومؤسسة ترامب".

وأردف "بعيدا عن كل الكوابيس القانونية التي تواجه ترامب ورئاسته، يبدو على الأقل أنه من شبه المستحيل أن يتم إعادة انتخابه في ٢٠٢٠".

ومضى قائلا "يبدو أن الاقتصاد يتجه إلى ركود حاد، كما يتضح من الهبوط الأخير في سوق الأسهم، التي شهدت أسوأ وتيرة في ديسمبر/ كانون الأول المنصرم، منذ الكساد الكبير (في ١٩٢٩)".

واستطرد "لم يبق سوى عامين فقط في فترة رئاسة ترامب. وتدني معدلات القبول الشعبي له، والركود الوشيك في الاقتصاد، فإن الأمر شبه مستحيل أن يتعافى ترامب سياسيا، ويبدو على الأرجح أنه سيستخدم استمرار رئاسته كورقة مساومة".

وأواخر ديسمبر الماضي، كشف استطلاع للرأي أن معظم الأمريكيين يريدون عزل ترامب، أو إخضاعه رسميا لمراقبة الكونغرس.

وأفاد الاستطلاع، بأن ٥٩ في المئة ممن شملهم الاستطلاع أبدوا رغبتهم في ذلك، بحسب ما أفادت صحيفة "ذا هيل" الأمريكية.

تأتي نتائج الاستطلاع في وقت يواجه فيه ترامب، اتهامات تتعلق بتواطؤ حملته الانتخابية مع روسيا في انتخابات ٢٠١٦، التي أوصلته إلى البيت الأبيض.

كما اتهم الادعاء الفدرالي ترامب، أوائل ديسمبر الماضي، في قضية منفصلة تتعلق بتقديم مدفوعات سرية لامرأتين تتهمانه بإقامة علاقات معهما، مقابل شراء صمتهما.

وبحسب وسائل إعلام أمريكية، فإن عزل الرئيس يحتاج إلى أغلبية الأصوات في مجلسي النواب والشيوخ.

توقعات المشهد الأميركي لـ٢٠١٩.. خروج ترامب ومرشح ديمقراطي غير متوقع

الجزيرة نت . ٢٠١٩/١/٣

عندما يتكشف فصل جديد في التاريخ الأميركي مع بداية عام آخر هذه بعض التوقعات عن المشهد السياسي في عام ٢٠١٩ كما يتوقعها عضو الكونغرس السابق من نيويورك جول لي بوتيلير:

مسار ترامب الهبوطي

يعتقد الكاتب أن رئاسة دونالد ترامب لن تستمر في ٢٠١٩ وذلك أن كل جانب من جوانب فترة حكمه يشير إلى أننا نتجه نحو تحطم واحتراق سياسي مذهل وقريب جدا بسبب سلوكه الشارد والغاضب بشكل متزايد وعزلته الذاتية التي فرضها على نفسه وعجزه ورفضه الاستماع إلى المستشارين الأذكياء الذين عينهم، وكل هذا سيقوده إلى الهاوية.

تحقيق مولر

قانونيا، ترامب في خطر ليس فقط من تحقيق المحامي الخاص روبرت مولر، بل أيضا من التحقيقات المنفصلة التي يجريها المحامي الأميركي للمنطقة الجنوبية من نيويورك عن حياة وتعاملات ترامب التجارية.

في تحقيقات مولر سيصدم الجميع بما اكتشفه وستكون النتيجة أسوأ بكثير لترامب مما توقعه أي شخص، سيكشف التحقيق أدلة على بيع ترامب نفسه لأعلى مزايد مقابل مساعدة وتمويل حملته، للروس والسعوديين والإماراتيين وغيرهم، وسيكون هناك دليل على أن ملايين الدولارات الأجنبية تدفقت بشكل غير قانوني في خزائن حملة ترامب عام ٢٠١٦، وقد قالها من قبل "أنا للبيع".

تراجع الاقتصاد

في هذه الأثناء تتراجع الاقتصادات العالمية والأميركية في جزء كبير منها بسبب الحرب التجارية غير الضرورية والخاطئة التي شنها ترامب ضد كندا وحلفائنا الأوروبيين.

وإذا أراد شن حرب تجارية مشروعة ضد الصين أليس من الأفضل أن يكون لدينا حلفاء تجاريون مثل كندا وأوروبا معنا بدلا من جعلهم خصوما لنا؟ بجانب أن ثقة المستهلك آخذة في الانخفاض، وسوف يتباطأ الاقتصاد الأميركي بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٩.

كذلك فإن الركود قريب جدا وسيستمر في عام ٢٠٢٠، كما تشهد أسواق المال تذبذبا يهدد بإضعاف دعم ترامب بين طبقة المانحين في الحزب الجمهوري، الأمر الذي سيؤثر على أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين الذين يبتعدون عن ترامب بسرعة.

اتساع الشروخ

عندما يقيم قطب الصحافة والترفيه روبرت مردوخ وضع ترامب ويقرر أنه لا يريد أن تذهب شبكة فوكس التي يمتلكها هباء مع ترامب يعني هذا أن الشروخ ستتسع إلى صدوع، في وقت بدأ فيه مقدمو شبكة فوكس الإخبارية يتساءلون عن تصرفات ترامب على الهواء ويظهرون شروخا وإن كانت صغيرة الآن، بعد أن كانوا موالين له ١٠٠%.

سحب القوات

الآن بعد أن أقال ترامب وزير دفاعه جيمس ماتيس من الممكن أن يفعل ما حاوله في ٢٠١٨ وهو سحب القوات الأميركية من كوريا الجنوبية، وهذا بالضبط ما يريده زعماء كوريا الشمالية والصين وروسيا، ولن يمنعه أحد بعد إزاحة ماتيس ورئيس موظفيه السابق جون كيلي اللذين جعلاه يعدل عن رأيه هذا في السابق، وسيثير هذا الأمر أزمة لم نشهد مثلها من قبل.

مجلس الشيوخ الجمهوري سيصاب بالجنون عندما يحدث هذا وكذلك وزارة الدفاع (البنتاغون) واليابان، وقد يعجل هذا الإجراء بتفكيك العشرين عضوا في مجلس الشيوخ بالحزب الجمهوري المطلوبين لتنحية ترامب إذا ما اتهمه مجلس النواب، الأمر الذي سينهي رئاسته.

حسابات السباق الرئاسي

في يونيو/حزيران سيبدأ السباق الرئاسي للحزب الديمقراطي في التبلور عندما تبدأ المناظرات التلفزيونية الأولى بمشاركة ربما عشرات المرشحين.

وإذا ما أجبر ترامب على الخروج من المشهد عام ٢٠١٩ فسيؤول الحزب الجمهوري بعده إلى إعادة تشكيل شاملة، وستكون معركة ترشيح الحزب الجمهوري في عام ٢٠٢٠ أكثر ضراوة من حرب الديمقراطيين، وسينتهز مرشح غير متوقع هذه الفرصة السياسية في عام ٢٠٢٠.

واشنطن بوست: ماذا ستقول البلورة في ٢٠٢٠؟ اختر من متعدد

وكالات أنباء . ٢٠١٩/١/٣

نشرت صحيفة "واشنطن بوست" مقالا للمعلق ديفيد إغناطيوس، تحت عنوان "نظرة للكرة البلورية للاول من كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠".

ويشير إغناطيوس في مقاله، الذي ترجمته "عربي٢١"، إلى أن كاتب العمود المعروف في صحيفة "نيويورك تايمز" بيل سفاير ظل على مدار ٣٥ عاما ينشر في نهاية العام مسابقة، كان يقول فيها إن "كل قارئ هو معلق"؛ لأن أحدا لم يتوصل للإجابات الصحيحة، لافتا إلى أن المسابقة ماتت مع وفاة سفاير عام ٢٠٠٩.

ويرى الكاتب أن "القارئ ربما كان يحب أن يتكهن بما سيحدث في نهاية العام وماذا سيجري في عام ٢٠٢٠".

ومن هنا يقدم إغناطيوس مجموعة من الأسئلة ذات اختيارات متعددة:

١- الرئيس الكوري الشمالي كيم جونغ- أون سيواجه أكبر تحدياته، وهو:

أ- العثور على قاموس بأوصاف متعددة لشكر ترامب على إلغاء المناورات العسكرية الأمريكية.

ب- التخطيط لخط سكة حديد سريع بين بيونغ يانغ وسيؤول.

ج- العثور على طريقة تحفظ ماء وجهه لعزل مدير المخابرات كيم يونغ تشول كقناة تواصل مع الولايات المتحدة، وتعيين شخص آخر للتحادث مع المبعوث الأمريكي ستيف بيغان.

د-تجنب مواجهة في الجو والبحر مع الولايات المتحدة واليابانيين.

٢- في نهاية عام ٢٠١٩ سيحصل ولي العهد السعودي محمد بن سلمان على:

أ- إضافة لقب رئيس الوزراء إلى ألقابه، والإعلان عن انتخابات للبرلمان السعودي.

ب- نقل السلطة اليومية لوزير الدولة مسعد العبيان الذي وعد باستئناف الاستثمارات المنهارة في المملكة.

ج- الذهاب إلى المنفى في جزر سيشل للإقامة في منتجع يملكه محمد بن زايد، ولي عهد أبو ظبي.

د- عقد مفاوضات سرية مع إيران برعاية روسية لمناقشة الإستقرار الإقليمي

٣- ستكون أكبر مشكلات الرئيس الصيني شي جينبينغ في عام ٢٠١٩:

أ- تداعيات من السجن المؤبد لمدير مخابراته الفاسد ما جيان.

ب- نشر مكالمات شي المسجلة مع ليانغ كي، الذي ظل مدير المكتب الأمني للدولة حتى عام ٢٠١٤، في الخارج.

ج- نقص في السيولة سببها بطء التجارة وزيادة الدين.

د- مواجهة عسكرية في مضيق تايوان حيث تحاول الصين الضغط على تايوان التخلي عن حالة شبه الاستقلال.

٤- سيكون أكبر صداع في عام ٢٠١٩ لمرشد الجمهورية الإيرانية، آية الله علي خامنئي:

أ- الحفاظ على الاقتصاد المتدهور، الذي أصبحت حالته أسوأ بسبب العقوبات الأمريكية.

ب- شن حروب سرية في سوريا واليمن دون افتعال مواجهة مباشرة مع إسرائيل والسعودية.

ج- رفض رغبة دونالد ترامب بصفقة نووية جديدة دون تقوية نقاش مستشار الأمن القومي، جون بولتون الداعي لتغيير النظام.

د- الحفاظ على صحته رغم إصابته بسرطان البروستات والاحتفال بعيد ميلاده الثمانين في تموز/ يوليو و٣٠ عاما مرشدا للجمهورية.

٥- بحلول عام ٢٠٢٠ ستكون أمريكا في سباق تسلح يحتوي على:

أ-صواريخ عابرة للصوت وقادرة على السفر بسرعة أعلى بخمس مرات من سرعة الصوت، بشكل يجعل حاملات الطائرات هدفا سهلا.

ب- "ساتلايت قاتل" قادر على الحركة يستطيع تدمير اتصالات الرقابة وانظمة القيادة في الجو.

ج- غواصات مستقلة وسفن سطحية وطائرات دون طيار يمكن حفظها في وقت السلم وتفعيلها في زمن الحرب ولهجمات مفاجئة مع بدء القتال.

د- ليزر قادر على شل أو تدمير الساتلايت والطائرات والسفن والأسلحة الأخرى.

هـ- كل ما ورد أعلاه.

٦- نتيجة لاستمرار مشكلات البريكسيت في عام ٢٠١٩:

أ- تخرج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون صفقة بشكل يؤدي إلى فوضى على الحدود وركود في بريطانيا وأوروبا.

ب-يدعو البرلمان إلى استفتاء ثان، ويؤدي إلى انتصار معسكر البقاء، لكنه يواصل العجز وحالة الاضطراب المحلي.

ج- تستخدم روسيا حالة الفوضى في أوروبا، وتقوم بشن هجوم على أوكرانيا، وتخلق دولة منفصلة في الشرق.

د-تقوم فرنسا وألمانيا بتشكيل تحالف عسكري تحت مظلة فرنسا النووية.

٧- المرشح الديمقراطي الذي سيقود السباق في استطلاعات الرأي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩ هو:

أ- جوزيف بايدن الذي وعد بتعيين جيه جونسون وزير الأمن الداخلي السابق نائبا له.

ب- بيتو أوروك الذي تعززت حملته من خلال فرقة موسيقى ريفية يقودها مقدم قناة جوي سكاربرا.

ج-كامالا دي هاريس، التي حصلت على مصادقة من ميشيل أوباما وإليزابيث وارن وهيلاري كلينتون.

د- أمي كلوبوتشر التي تخوض حملة تحت شعار "لنجعل أمريكا ذكية مرة أخرى".

٨- في نهاية عام ٢٠١٩، وبحلول عام ٢٠٢٠، سيكون وضع ترامب:

أ- محاكمة مجلس النواب له لجرائم وجنح لكن مجلس الشيوخ برأه.

ب- استقال ليعود للعمل في مهنته التي يحب وهي العقارات.

ج- رفضت جهوده المحكمة العليا ومحاولته لمنع هيئة محلفين الحصول التي جمعها المحقق الخاص المعزول روبرت مولر.

د- مستمر في وضعه لكن بنسبة ٣٥% من الدعم الشعبي.

دبلوماسية الجهاد الإسلامي

خالد صادق ـ أمد ـ ٢٠١٨/١/٣

زيارة وفد من الجهاد الإسلامي برئاسة الأمين العام الأخ القائد زياد النخالة إلى العاصمة الإيرانية طهران، أقلقت «إسرائيل» بشدة، ودفعتها إلى قراءة أبعاد هذه الزيارة وفق منظورها الخاص، خاصة بعد اللقاءات التي جمعت وفد الجهاد بجل القيادات الإيرانية واهتمام وسائل الإعلام المختلفة بهذه الزيارة، حيث تصدرت الخبر الأول في نشرات الأخبار، فصحيفة الجيرزاليم بوست الإسرائيلية التي تصدر باللغة الانجليزية زعمت ان حركة الجهاد الإسلامي أبلغت إيران عن أنشطتها وتحضيراتها للحرب القادمة مع «إسرائيل» وانه يمكنها إطلاق آلاف الصواريخ تجاه الاحتلال، وقد تصل صواريخها إلى تل أبيب ومناطق أخرى حسب مزاعم الصحيفة، وما تروج له الجيرزاليم بوست هدفه التحريض وإيجاد مبرر للاحتلال لارتكاب جرائم ضد الشعب الفلسطيني، والحقيقة ان ما تروجه الصحيفة الإسرائيلية ليس جديدا فقد تحدث عنه الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في مقابلات عدة سبقت زيارته لطهران منذ أشهر مضت فقد تحدث عن تطور قدرات المقاومة وسرايا القدس، وقدراتها الهائلة التي ستفاجئ الاحتلال، وحذر من إقدام الاحتلال على ارتكاب أية حماقات ضد شعبنا.

إذن ما هي مبررات القلق الحقيقية التي يخشاها الاحتلال ويعمل على عدم تحقيقها أو إعادة تفعيلها من جديد.

أولا: ان الاحتلال الصهيوني الذي يشرع بخطوات التطبيع وإقامة علاقات مع دول عربية يسعى لتغييب القضية الفلسطينية إعلاميا والالتفاف على حقوق الشعب الفلسطيني، ومنع أي خطوات من اجلها إعادة تصدير القضية الفلسطينية إلى واجهة الأحداث حتى لا يؤثر هذا على مسلسل التطبيع بينه وبين دول عربية أخرى.

ثانيا: ان الاحتلال يسعى لتفريغ المنطقة من كل جهة عربية أو إسلامية تساند الشعب الفلسطيني وتدعم حقوقه بما فيها حق مقاومة الاحتلال الذي كفلته القوانين الدولية وذلك لتسهيل مخطط تمرير الحل النهائي الذي ستفرضه «إسرائيل» على السلطة الفلسطينية والدول العربية والمجتمع الدولي بعد ان تنكرت لقراراته.

ثالثا: «إسرائيل» تحاول ان تتجنب في هذا الوقت تحديدا المواجهة العسكرية مع المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وتسعى لوقف كل أشكال الدعم الإيراني للفصائل الفلسطينية، وتعمل على خلق حالة من العداء بين الدول العربية وإيران باللعب على الوتر الطائفي أحيانا، وما أسمته بمخطط إيران التوسعي في المنطقة العربية.

رابعا: خشية الاحتلال من توحد مشروع المقاومة في مواجهته، بعد ان صعدت «إسرائيل» على جبهات عدة لضرب المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وهذا استوجب الحديث عن تحرك مشترك لمواجهة أي تصعيد عسكري صهيوني، لأن هدف الاحتلال هو إسقاط مشروع المقاومة بالكامل لتمرير صفقة القرن، وخطط الحل النهائي.

وفد الجهاد الإسلامي لا يتحرك فقط تجاه إيران، إنما يتحرك في اتجاهات عدة، فقد سبق وزار الوفد روسيا، وهو يتحرك دائما تجاه مصر الشقيقة، وسبق ان زار بلداناً عربية وإسلامية عدة بشكل سري وعلني فهو قريب من أي جهة بقدر قربها من فلسطين، والهدف دائما خدمة القضية الفلسطينية ودعم صمود شعبنا في الوطن والشتات، ولكن «إسرائيل» دائما تريد ان تعتم على القضية الفلسطينية وتغيبها تماما، وهى احتجت مؤخرا على دعوة

روسيا لقيادة حركة حماس لزيارة موسكو، وستبقى تلاحق أي تحرك فلسطيني دبلوماسي، فمعركتها الآن منصبة على تغيير معادلة الصراع مع الفلسطينيين، وخلق واقع جديد تريد ان تفرضه على الجميع بالقوة، ويساعدها في ذلك الانحياز السافر من الإدارة الأمريكية لصالح الاحتلال، لكن التحرك الفلسطيني على مستوى العالم سيستمر، وكل فصيل فلسطيني مطالب بالبحث عن جهات أو دول تساند الحقوق الفلسطينية وتدعم صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة سياسات الاحتلال.

وفد الجهاد الإسلامي في طهران قام بجهد سياسي كبير، وسيستمر في أداء واجبه الوطني تجاه شعبه وقضيته الفلسطينية، وسيتواصل مع كل الجهات التي تساند حقوق الشعب الفلسطيني، ولن تترك الساحة للاحتلال والإدارة الأمريكية دون مواجهة مخططاتهما وأطماعهما في المنطقة، انه الواجب الوطني الموكل للشرفاء والأحرار، وستستمر الحركة في أداء هذا الواجب رغم انف الاحتلال، وستبقى دبلوماسية الجهاد تقلقهم .

تنفيذ مخطط تصفية القضية الفلسطينية

عبد الجواد صالح ـ الأخبار ـ ٢٠١٩/١/٣

(الرئيس الأسبق لبلدية البيرة ـ فلسطين المحتلّة)

وافق الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات على اشتراط شولتز الاستجابة الحرفية للصيغة التي طلبتها إدارة ريغان منه مقابل اشتراك «منظمة التحرير» في المفاوضات. فأعلن في مؤتمر في جنيف بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٤ النص المشترط عليه، وهو إدانته ورفضه الكفاح المسلح والتخلي عنه، ونبذ الإرهاب، وأن الرغبة في السلام استراتيجية وليست تكتيكاً ولن يتراجع عنها إطلاقاً، وقبول المنظمة القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ أساساً للمفاوضات مع إسرائيل التي اعترف بحقها في الوجود، ثم إلغاء ميثاق المنظمة بكلمة فرنسية واحدة: «كادوك».

بدأت المفاوضات بين «منظمة التحرير الفلسطينية» وإسرائيل على أساس وثيقة «إعلان المبادئ» التي قدمتها الإدارة الأميركية كمرجعية للمفاوضات بين المنظمة وإسرائيل، وكانت التنازلات التي اشترطها شولتز مقدمة لسلسلة من التنازلات التي حولت المفاوضات إلى مهزلة. بدأ تنازل المفاوض الفلسطيني وقيادته السياسية عما هو دون مستوى مرجعية المفاوضات التي وضعتها حليفة إسرائيل في وثيقة «إعلان المبادئ». إذ تنازلت القيادة الفلسطينية عن مبدأ الولاية التي نصت عليها المادة الرابعة من الوثيقة التي اعترف بها الطرفان كمرجعية للمفاوضات، ونصها: «اعتبار الطرفين الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة مناطقية واحدة يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية».

التزاماً بالمادة الرابعة، رفض د. حيدر عبد الشافي، رئيس فريق المفاوضات في المرحلة العلنية، التنازل عن مبدأ الولاية عندما أصر على ضرورة التوقف عن بناء المستوطنات تحت مظلة المفاوضات، فهذا النشاط من شأنه تغيير الحقائق على الأرض ويتناقض مع الولاية التي نصت عليها المادة الرابعة. ولكن القيادة الفلسطينية ضربت عرض الحائط بموقف عبد الشافي، وقامت بالتفاوض من وراء ظهره في مفاوضات أوسلو السرية، بينما استمر الاستعمار الاستيطاني في نهب الأرض الفلسطينية تحت مظلة المفاوضات، حتى أصبح عدد المستوطنين أكثر من نصف مليون، معظمهم ملتزمون الأيديولوجية الصهيونية التي لا تؤمن بأي حق لشعب فلسطيني بالعيش على هذه الأرض.

واستطراداً لهذه التنازلات العبثية، غضت السلطة النظر عن المطالبة بانسحاب جيش الاحتلال من ٩٠٪ من منطقة «ج» بعد تولي المجلس التشريعي أعماله بثمانية عشر شهراً كما تنص «أوسلو»، إذ تشكل المنطقة «ج» ٦٠% من الضفة الغربية، وهي التي تشكل الفضاء الزراعي، إضافة إلى كونها الرصيد لاحتياجات الأجيال المقبلة. ثم تُركت المنطقة بكليتها نهباً للمستوطنات التي مزقت الضفة إلى كانتونات محاصرة معدومة التواصل الجغرافي، بينما الكيان الصهيوني ماض بإجراءات غير مسبوقة تستهدف تهويد فلسطين من البحر إلى النهر، إذ يتولى مستعمروها منذ اليوم الأول ممارسة مناورات التطهير العرقي من حرق للعائلات، وغزو للقرى، وحرق

لسيارات المواطنين، وتدمير لآلاف الدونمات من مزارع الزيتون والقمح من أجل حرمان الناس ضمان أمنهم الغذائي والأمني، بينما وقفت السلطة متفرجة كأن ما يجري ليس من مسؤولياتها لأنه يجري في بلاد الواق واق، ونسيت وعودها لشعبها بالسعي إلى نيل عضوية الأمم المتحدة عبر اللجوء إلى القضاء الدولي، دون أن تفعل حتى اللحظة.

وأدهى وأمر أنها تجاهلت وتنكرت لأهم وثيقتين أمميتين، أولاهما توصية محكمة العدل الدولية وثانيتهما تقرير ستون، وكلتاهما فضحت الكيان الصهيوني وإجراءاته التعسفية التي تدينه بجرائم حرب! وتصل تنازلات القيادة الفلسطينية الى حد التآمر باعترافها بمبدأ التبادلية، أي تبادل الأرض الفلسطينية المصادرة لمصلحة بناء المستوطنات التي بنيت على أرض القدس والوطن المحتل كافة بتبادلها بأراض في النقب، وبعض هذه الأراضي مستخدم كمكب للنفايات الذرية! ولا تتغاضى هذه القيادة عن أخطار المستوطنات فحسب، بل تتنكر لعشرات قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدينها كجرائم حرب، ولذلك تطالب بعض هذه القرارات بتفكيكها وإزالتها من الوجود، لتأتي هذه القيادة الفلسطينية وتمنحها الشرعية!

إنّ الطامة الكبرى آتية لا مفر منها بعد هذا الانحراف عن الأهداف الوطنية، إذ كان من المفترض بمقتضى «إعلان المبادئ» عند نهاية السنة الثانية وقبل بداية الثالثة من المرحلة الانتقالية التفاوض حول قضايا المرحلة النهائية كما تنص المادة «الخامسة» من الوثيقة وعلى رأسها قضايا القدس، اللاجئين، المستوطنات، المياه والحدود. لكن المفاوضات حول هذه القضايا، لم تجْر. وقد قررت شخصياً بصفتي عضواً في المجلس التشريعي الأول، قبل نهاية السنة الثانية من المرحلة الانتقالية، وهو الوقت الذي كان يجب فيه بحث قضايا المرحلة لنهائية حسب «إعلان المبادئ»، تقديم مشاريع قوانين تغطي وجهة نظري وأمل الشعب الفلسطيني بشأن جميع قضايا المرحلة النهائية، وكان هدفي التعرف الى توجهات هذه القيادة وكشف حقيقة تواطئها، فبادرت إلى تقديم أول مشروع قانون عن أول قضية من قضايا المرحلة النهائية وهي القدس عاصمة فلسطين، ولكن رئيس المجلس السيد أحمد قريع رفض مشروع القانون الذي قدمته، ما زاد شكي وخوفي.

ثم فوجئت بطلب رئيس المجلس تمديد فترة «التشريعي» الأول عند نهاية المرحلة الانتقالية عام ١٩٩٩، وجن جنوني عندما لم يربط الرئيس طلب التمديد بقضايا المرحلة النهائية، فطلبت نقطة نظام وخاطبت أعضاء المجلس: أيعقل أيها الإخوة والأخوات أن يمدد لـ«التشريعي» دون ربط عملية التمديد بقضايا المرحلة النهائية التي كان يجب إنهاء التفاوض عليها قبل أن نمدد «التشريعي». فإن فعلتم ذلك، أيها الإخوة والأخوات، فإنكم شركاء في الجريمة، وترتكبونها خدمة لنتنياهو، مجاناً!

وفجأة صرخ صوت: أوقفوا الميكروفون «عنه». فقطعوه. نظرت باتجاه الصوت فإذا به أمين سر الرئاسة السيد الطيب عبد الرحيم، وهو ليس عضواً في المجلس! رجعت بنظري نحو رئيس المجلس واعترضت على الانصياع لأمر من هو غير عضو مجلس، واستطردت قائلاً: هل تريدون التنازل عن أهم قضايا الوطن، قضايا المرحلة النهائية وعلى رأسها القدس وحق العودة والاستيطان والحدود والمياه، كل ذلك لنتنياهو وبالمجان؟! القدس، التي تضم في القلب المسجد الأقصى الذي بارك الله من حوله ومسجد الصخرة التي صعد محمد عليه الصلاة

والسلام إلى السماء منها، القدس التي تضم بين جناحيها كنيسة القيامة، وجميع هذه المقدسات روح الأمة وهويتها ووحدتها القومية، نلقي بها في الهاوية؟ ماذا يقول شعبكم الذي اختار الخيمة ورفض التوطين حتى يضمن العودة إلى مدنه وقراه؟ وماذا أنتم فاعلون عندما تتنازلون عن أرضكم للاستيطان، فهل نسيتم عملية التطهير العرقي لشعبنا عام ١٩٤٨؟

أستحلفكم بالله والوطن أيها الإخوة والأخوات تأجيل هذا الاجتماع إلى الغد، لمنح المجلس فرصة البحث مطولاً وبالتفصيل لأبعاد هذا الموقف الخطير الذي من شأنه تصفية القضية. أما خيارنا الثاني، اليتيم، فعلينا أن نعلن نهاية المرحلة الانتقالية، ونعلن باسم سيادة الشعب العربي الفلسطيني بدء معركة التحرر من الاحتلال.

ولكن، لم يخرج من لم يرضع الشجاعة من حليب أمه، حتى من بين من ادّعى المعارضة فينطق بكلمة يتيمة واحدة: أتُّي! لَأنْقذَ القضية من الانزلاق في ما هي فيه اليوم! وعاد رئيس المجلس التشريعي ليقدم قانون القدس الذي رفضه سابقاً بعدما وجد مخرجاً لإمراره في وثيقة جرى التفاوض عليها سرّاً بخصوص قضايا المرحلة النهائية تُعرف بوثيقة أبو مازن ـ بيلين، إذ توصلا إلى حل تصبح بموجبه «القدس الغربية والشرقية» عاصمة للكيان الصهيوني! واتفقا على تسمية المدينة باسمين، أولاهما «يروشولايم» اسم عاصمة الكيان الصهيوني، وباللاتينية Jerusalem. أما التسمية الثانية، فهي بالعربية القدس، وباللاتينية Al Quds وهذا اسم العاصمة الفلسطينية، ولكن هذه العاصمة الفلسطينية ليس لها علاقة بالقدس الشرقية التي تحوي كنوز التراث الإسلامي والمسيحي العربيين!

ولإخراج وإمرار حلهما، ضمّ الثنائي عباس وبيلين أبو ديس والعيزرية إلى «يروشولايم»، ثم قسمت «يروشولايم» وخرجت منها العيزرية وأبو ديس بفعل الساحرين ليصبح اسمهما القدس، لكن دون أقصاها وصخرتها وقيامتها. وهنا يلحّ سؤال خطر على بال عالم بما يدور حوله: لماذا وكيف خطر على بال السيد محمود عباس نقل مسؤولية الأماكن المقدسة في القدس من مسؤولية الدولة الأردنية كدولة وحكومة إلى العائلة الهاشمية ممثلة بالملك عبد الله الثاني؟ولتوكيد هذا الخذلان حول القدس، سبق أن غضت السلطة الطرف عن طرد مؤسسات فلسطينية معظمها لم تعرف المنظمة بتأسيسها أو بمن يديرها، وهي مؤسسات مقاتلة في سبيل الدفاع عن القدس والصامدين دفاعاً عنها وعن فلسطين، فلم تبذل الجهود المطلوبة لإبقاء هذه المؤسسات في القدس، استناداً إلى القانون الدولي الذي يفرض على السلطة المحتلة التعامل مع الأفراد والمؤسسات الواقعة تحت إدارتها وفق ما يمليه هذا القانون الدولي.

ومؤشر آخر حول ذلك البؤس إعلان عباس، وهو رئيس «منظمة التحرير»، قراره الشخصي برفض حقه بالعودة إلى بلدته صفد التي هُجر وأهله منها بالقوة، وهو موقف ينسجم مع ما نصت عليه وثيقته المشتركة مع بيلين. وللتاريخ أيضاً، فعندما عُين عباس رئيساً للوزراء، عرضَ عليَّ الوزارة في حكومته، فسألته ما برنامجك؟ ـ المفاوضات. أجاب! فسألته: هل لديك اقتناع بأن الارتكاز على التفاوض سيحرر شبراً من أرض فلسطين؟ فأجاب بنعم. فقلت له: إذا أعطاك شارون شبراً من الأرض بواسطة المفاوضات وحدها، فسأعطيك روحي! لن يحدث هذا دون أن تصبح غاندي الفلسطيني وتعمل على تعبئة مئات الآلاف من الرجال والنساء، عائلات مع

أطفالها، تسير كموج البحر، عراة الصدور، موجة إثر موجة لفتح القدس، حتى يكل الجندي الصهيوني من القتل. وعندها لديّ الاستعداد لأكون معك جندياً، كتفي بكتفك في وزارتك، رغم أنني أتفق مع القانون الدولي الذي يقر مقاومة الاحتلال وأي ظلم أو ظالم بكل الوسائل التي يمتلكها الإنسان، بما فيها الكفاح المسلح. ولكنني معك، الآن في النضال السياسي، وتعبئة كتل شعبية. لقد حقق العمل التطوعي تحرير جبال بيت دقو من خطر البيع لليهود أكثر ما حققته نوعية الكفاح المسلح الذي مارستموه! وتبين لي أنه غير مقتنع واقعاً وحقيقة بالكفاح السياسي كما خاضه غاندي، وكما خضته بنفسي.

قال لي: إنك تحمّلني عبئاً فوق طاقتي لا أستطيع حمله. فقلت له، ولكن كيف يمكن أن تحقق المشروع الوطني الفلسطيني، مشروع «فتح» الوطني! ماذا ستفعل إذاً؟ فردّ: سأفاوض. فافترقنا. والشيء بالشيء يذكر، فعندما كنا أعضاء في «اللجنة التنفيذية»، وبعد مؤتمر بغداد الذي تقرر فيه رصد موازنة لدعم صمود الشعب العربي الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة، بإدارة «منظمة التحرير» والأردن، إذ ترأس عباس رئاسة لجنة المنظمة وكنت أحد أعضائها. وقفت ضد الفريقين في وجهات النظر في أول لقاء مشترك، حول مرجعية الداخل! إذ اقترح الأردن، الذي كان يترأس وفدها رجل مخابرات من أصل فلسطيني، منح صلاحيات تحديد المستفيدين وأهداف الاستثمار لموظفي الحكومة الأردنية الذين أصبحوا موظفين لدى الحكم العسكري الصهيوني ويأتمرون بأمره، فعارضت ذلك واقترحت أن يكون رؤساء البلديات المنتخبون مباشرة من الشعب هم أصحاب القرار وأي مشاريع للتنمية والصمود.

أما منح الموظفين هذا الدور، فكأنكم تمنحونه للحكام العسكريين الصهاينة أصحاب الدور الذي يستهدف إفقار الناس ليهاجروا من قراهم ومدنهم. وأما التوجه إلى «رش» المبالغ في الداخل، بغض النظر عن وجهة استثمارها، فإنها ستكون أداة تخريب نفسية ومالية للإنسان الفلسطيني، لا أداة للدعم وللصمود. وكانت عملياً وفعلياً أداة تخريب وإفساد! وعند رجوعنا، ذهب السيد عباس إلى الرئيس الراحل وطلب منه إعفائي من عضوية اللجنة الفلسطينية وأكد طلبه: أنا أو عبد الجواد صالح، فنال ما أراد. وتم تنفيذ سياسة «رشّ» المال وتحقق معه الفساد والإفساد وتساوى العميل والمناضل والفقير والغني. حزنت لمصير الصمود أن غياب حياة برلمانية في إطار «منظمة التحرير» يفقدها أداة الردع والتوازن. وتحقق تخوفي من نشر الفساد وتبديد مال الناس التي تقاتل بصدورها العارية!

والمعضلة أن المنظمة لم تقم بعملية تقويم حتى يستفاد من مثل هذه التجربة، ولعل الغاية من هذه الممارسات هي الوصول إلى المرحلة التي نعيشها اليوم. كانت معركتي في الأيام الأولى للمجلس التشريعي، بالتعاون مع مجموعة من أعضاء «فتح»؛ على رأسها أبو علي شاهين، العمل على صياغة دستور لخدمة المرحلة الانتقالية سمي القانون الأساسي، فقد قاتلنا ونجحنا في تبني نظام برلماني، لكننا فشلنا في تأسيس منصب رئيس وزراء اقترحته شخصياً، بينما نجح الضغط الأميركي في ما بعد.

وللتاريخ، عندما تسلم أبو مازن رئاسة الوزراء طلبت شخصياً من الرئيس الراحل إصدار قرار من المجلس المركزي ضد اتفاق أبو مازن ـ بيلين لتوكيد أن المنظمة لا تعترف بهذا الاتفاق الذي أطاح أهم الثوابت

الفلسطينية، فرفض اقتراحي. وجاء الرئيس الأميركي ليلبس ثوب السيد عباس كما في مصالحة الدم الفلسطينية، لإمرار كل التنازلات التي قدمتها السلطة، قبل ظهور هذا الرئيس، على حساب القضية ومصير الشعب: القدس، وحق عودة اللاجئين، والمستوطنات، وبقية قضايا الحل النهائي، التي مسخت الأهم منها الواحدة تلو الأخرى في وثيقته أبو مازن ـ بيلين.

إن تنازلات القيادة الفلسطينية الخطيرة، التي تتعدى الوضع الجنائي، افتخر كبير مفاوضي هذه القيادة بتبجح التنازل عن أهمها عند منح الكيان الصهيوني أكبر «يروشلايم» لم يحلم بها، كما جاء في وثائق فضائية «الجزيرة»! لقد أضاعت هذه القيادة ربع قرن من حياة الشعب وحلمه بمفاوضات عبثية انتهت بتفريغ جهود الأجهزة الأمنية الفلسطينية لخدمة أمن الاستيطان على حساب صمود الشعب الفلسطيني. ودمّر عباس النظام الديموقراطي الفلسطيني، ومؤسساته ذات الطبيعة السيادية، وعلى رأس ذلك نسف الدستور، وهو القانون الأساس الناظم لحياة المجتمع والمحدد لحقوق المواطن وواجباته، ثم شطب الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ثم احتلّ كرسي الرئاسة عنوة دون شرعية دستورية، ثم جمّد المجلس التشريعي بهدف تدمير السلطة التشريعية، وحرمان الشعب دور المجلس الرقابي على السلطة التنفيذية، وإلغاء دوره التخطيطي والتنموي للمال العام والاقتصاد الوطني، وتغييب تطوير الموارد البشرية من خلال الإشراف على الموازنة العامة والتصديق عليها، وحل محل هذا النظام الديموقراطي نظام بوليسي ديكتاتوري!

أما الاحتلال ومستوطنوه، فراكموا يومياً مناورات حيّة للتطهير العرقي للشعب الفلسطيني. ولزيادة تعقيد المعقد يُنشر خبر إشكالي الهدف مفاده أن رد فعل رئيس السلطة على مبادرة السلام الأميركية سيتوقف على مدى قدرته على تحقيق الربح الشخصي منها. فهو في الثالثة والثمانين من العمر، مريض، وأيامه في الحكم اقتربت من النهاية، إذ تتمحور قراراته وتسيطر على أفكاره مسألة تراثه الذي سيخلّفه من وراءه. والأهم ما سيحدث لعائلته في اليوم الذي يتولى خليفته مكانه في المقاطعة، وأنّ همه حول مستقبل عائلته أكثر من قلقه على السلطة الفلسطينية ومستقبلها، وخاصة على مستقبل ولديه، ياسر ٥٦ عاماً وطارق ٥٠ عاماً، رغم أن كليهما يدير تجارة واسعة في دول الخليج، من عقارات وشركات دعاية واستيراد سجائر. وقد انتشرت أخبار كثيرة حول حياة البذخ التي يعيشها الأبناء في السنوات الأخيرة، وأضحت محور نقاشات مشتعلة في وسائل الإعلام الاجتماعي والنقد الجماهيري في أوساط المجتمع الفلسطيني (٢٠١٨/٧/٢٠).

وما أثار اهتمامي في الخبر هو اهتمام السيد عباس بـ«الإرث المعنوي» legacy الذي سيتركه لأولاده، ولا حاجة بالتذكير أنّ أهم إرث تركه ليس لأولاده فحسب بل للشعب الفلسطيني هو اتفاق أوسلو، وعلى رأس بنوده التنسيق الأمني الذي يقتصر على الطرف الفلسطيني لمصلحة الكيان الصهيوني، ومن تراثه أيضاً تدميره أول دستور في تاريخ الشعب العربي الفلسطيني، مدمراً معه الأمل في المستقبل. ولا يعني ذلك سوى الانقلاب ضد النظام الديموقراطي، ليحل محله نظام بوليسي ديكتاتوري! إذ عيّن عباس نفسه بنفسه، بعد انتهاء ولايته الدستودية رئيساً للسلطة على أنقاض ركام النظام السياسي الفلسطيني، ركام ما يدمره الاحتلال بعدما دمر بنفسه دور الشعب في المقاومة، وحرمه اختيار رئيسه وممثليه بواسطة انتخابات حرة ونزيهة.

ويُشهد له على المستوى التنفيذي أنه أصدر أوامره بالتصدي وضرب إخوتنا المسيحيين الذين اعترضوا سلمياً طريق البطريرك اليوناني لكنيسة المهد، بسبب بيعه حياً كاملاً هو من أحد أهم أحياء القدس لشركة صهيونية، وكان وقفاً تملكه الرعية المسيحية التي ثارت ضده. ولا أدري مدى صحة ما قيل بتناول السيد عباس في الليلة نفسها عشاءه على مائدة هذا السمسار الذي يساهم في تهويد مدينة القدس. يبدو أن عباس يخطط لتكريس مجلس مركزي من أصحاب الكروش، ميزتهم الوحيدة أنهم «أختام كاوتشوك»، بدلاً من «التشريعي» الذي يختار الناس عضوه بعد أن يكونوا قد خبروا معدنه، إذ يعزز «التشريعي» الحكم البرلماني، ويحقق التشريع الأقرب تعبيراً عن مصالح الناس. كما يمتلك «التشريعي» آليات عمل من شأنها تطوير الثروات الطبيعية والبشرية ينفذها من يمثل الشعب والخاضعون لتقويمه، وليس موظفين همهم خدمة أنفسهم. والأهم هو الدور الرقابي على السلطة التنفيذية من الرئيس إلى الوزير وصلاحية خلعهم. أما «المركزي»، فهو مجرد سوق عكاظ، ينتخب لجنة من المنتفعين، تخرج من الاجتماع وتصدر وثيقة بالقرارات التي يريدها الرئيس ولا ينفذ غير ما يريد. فمنذ كم سنة اتخذ قرار وقف التنسيق الأمني ولم ينفذ!

ليس أمام السيد عباس سوى فرصة واحدة تخلّد ذكراه إيجابياً، وتحرم الاحتلال تنفيذ حرب أهلية محسوبة، وتحمي الشعب من ويلاتها، وهي إصداره فوراً مرسوماً يقضي بتحديد موعد إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومحلية. فهذه الخطوة تمنح الشعب أولاً فسحة لترميم وإعادة تأهيل المجتمع لاسترداد روحه ودوره للتفكير في أمن الشعب الفلسطيني ومستقبله، وفي الوقت نفسه تُتيح للناس تقويم تجربة المفاوضات ونتائجها لتضع استراتيجية نهضوية للتحرر من الاحتلال. إنّ اتخاذ قرار إجراء الانتخابات الشاملة يمكن أن يتضمّن الخلاص للشعب، شريطة قيام قواه الوطنية الفعالة بتنظيم قائمة تشكل أكثرية أعضاء المجلس التشريعي لخوض الانتخابات كمجموعة تضمن القدرة على ضرورة التغيير وإحداثه كضرورة لتوحيد الشعب على برنامج مقاوم.

وعلى الناس الذين يريدون التغيير التحرك لتعبئة قيادة مؤهلة لإدارة دفة سفينة الشعب إلى شاطئ الأمان، ولإنقاذه من التدهور نحو هاوية لا خروج منها. إن أسباب فشل تحقيق الوحدة الوطنية منذ عشر سنوات لا تزيلها وسائل الإقناع المستخدمة التي لا تجدي نفعاً في نهاية الأمر إلا بالانتخابات لأن واسطتها الشعب وخاصة إذا ضمنت الشفافية. إن هذه الانتخابات المتوخاة، وأقولها بكل ثقة، ستبطل فعالية المستعمر، وستعمل على إبداع مناخات الصمود التي ستمنع وتحد من محاولات الترحيل من التنفيذ. وإن صفقة القرن، كحقيقة منفذة على الأرض، لا تحتاج إلى مزيد من المفاوضات، بل إلى توقيع «فلسطيني» لمنح الشرعية لأطول احتلال شهده التاريخ مقدمة للتهجير. إنّ إفشال الصفقة ممكن ويجب أن يتحقق، ولن يحققه غير إجراء انتخابات شاملة.

انعكاسات حلّ المجلس التشريعي على البيئة السياسية الفلسطينية

د. محسن صالح ـ تي آر تي عربي ـ ٢٠١٩/١/٢

يبدو الرئيس عباس وقيادة حركة فتح كشخص تحدث طويلاً عن أهمية الخروج الآمن من الباب، ولكنه عندما اتخذ قراره، قام بالقفز من الشباك!!

من بين ثلاثة سيناريوهات محتملة لانعكاسات قرار المحكمة الدستورية للسلطة الفلسطينية بحل المجلس التشريعي الفلسطيني، والدعوة لانتخابات جديدة خلال ستة أشهر، يبدوالسيناريو الأسوأ هو الأكثر ترجيحاً في ظلّ بيئة سياسية منقسمة، وفي ظلّ نظام سياسي فلسطيني ضعيف ومأزوم ومهترئ.

القرار الذي سمعه الناس عبر وسائل الإعلام يوم ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، لم يسمعوه من المحكمة الدستورية نفسها، وإنما من محمود عباس، لنكتشف لاحقاً أن القرار قد اتخذته المحكمة قبل ذلك بعشرة أيام أي في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨.

لم يكن قرار حل التشريعي مفاجئاً للمتابعين، فمنذ مايو/أيار ٢٠٠٦ وبعد فوز حماس بأغلبية المجلس ببضعة أشهر، وعباس يلوّح بالدعوة لانتخابات جديدة للمجلس. وطوال أكثر من ١١ عاماً تلت سيطرة حماس على السلطة في قطاع غزة، وسيطرة فتح على السلطة في الضفة الغربية، رفض عباس الدعوة لانعقاد المجلس التشريعي؛ وحلَّ عملياً كرئيس مكان المجلس، من خلال إصدار العشرات من القوانين والتشريعات التي تمس صلب عمل المجلس.

وتزايدت الدعوات "الفتحاوية" لحل المجلس التشريعي خلال سنة ٢٠١٨، وبرزت في قرارات المجلس الثوري لحركة فتح في ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨، والذي دعا المجلس المركزي لمنظمة التحرير (الذي تهيمن عليه فتح) "لتولي مسؤولياته" لحل المجلس التشريعي، مع العلم بعدم وجود صلاحيات لهذا المجلس في النظام الأساسي للسلطة لاتخاذ قرار كهذا، غير أن عباس فضّل استخدام المحكمة الدستورية كأداة للحل، باعتبار ذلك أكثر منطقية وقبولاً في منظومة السلطة الفلسطينية، على الرغم من أن المحكمة الدستورية نفسها تواجه إشكالات حقيقية وخلافات داخلية فلسطينية بشأن مشروعية تشكيلها وطريقته، والميول السياسية "الفتحاوية" لبعض أعضائها، ومدى الصلاحيات التي تجعلها قادرة ومؤهَّلة للنظر في هكذا مسائل.

ثلاثة سيناريوهات مستقبلية:

بالنظر إلى الانعكاسات المستقبلية لقرار حلّ المجلس التشريعي على البيئة السياسية الفلسطينية، فلعلنا نجد أنفسنا أمام ثلاثة مسارات (سيناريوهات):

السيناريو الأول:

تجاوب القوى والفصائل الفلسطينية مع قرار الحل، وجعل المجلس "خلف ظهورنا"، كما ذكر محمود العالول، عضو اللجنة المركزية لفتح. وهو الخيار الذي تسعى حركة فتح لتحقيقه، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال

الدعوات التي ظهرت لتشكيل حكومة فلسطينية، تقود المرحلة الراهنة باتجاه الانتخابات وتشارك فيها فصائل منظمة التحرير.

ويبدو أن فتح تعلم مسبقاً أن حماس (وهي ليست عضواً في المنظمة) سترفض القرار، وبالتالي ستسعى فتح لمحاصرة حماس وعزلها، وفرض المسار الذي ترغبه من خلال شراكة مؤقتة مأمولة مع فصائل المنظمة، وربما من خلال تقديم بعض "الحوافز" لهذه الفصائل.

ويظهر أن هذا المسار مسار مستبعد، بعد أن أعلنت الفصائل الرئيسة الأخرى في المنظمة بما لا يحتمل اللبس رفضها لقرار المحكمة الدستورية، ولتوجهات عباس والقيادة الفتحاوية. فالجبهة الشعبية أعلنت رفضها الكامل للقرار، وذكرت أن المحكمة الدستورية غير قانونية، وأن أحكامها منعدمة، وأن ما قامت به قيادة السلطة هو خطوة خطيرة تعزز الانفصال. والجبهة الديموقراطية قالت إن القرار لا يحل الأزمة، وإنما سيعقّد الأوضاع، وأنه مخالف للنظام الأساسي، وضربة لاتفاق المصالحة. كما سبق لبسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، أن اعترض على هذا التوجه، مؤكداً أن حلّ المجلس لن ينهي الانقسام، وإنما ستكون له آثاره السلبية.

وعملياً فقد بقيت فتح "تُغرّد" وحدها خارج السرب. كما أن حالة التقارب التي تراهن فتح عليها قد أسهمت هي نفسها (فتح) في إضعافها ودقّ (الأسافين) تجاهها طوال سنة ٢٠١٨. فقد قاطعت الجبهة الشعبية اجتماعات المجلس المركزي الثلاث التي انعقدت في أثناء هذه السنة، كما قاطعت اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني. ثم إن الجبهة الديموقراطية قاطعت اجتماعي المجلس المركزي الأخيرين. واتسعت دائرة الغضب أو الانزعاج من السلوك الفتحاوي عندما انضمت المبادرة الوطنية بقيادة مصطفى البرغوثي فقاطعت الاجتماع الثالث للمجلس المركزي، وبالتالي فإن ما كان يحدث عملياً مع نهاية هذا العام هو مزيد من العزلة لفتح، ومزيد من التقارب السياسي مع سلوك حماس.

وعلى هذا، فإن هذا السيناريو يبدو الأقل حظاً من بين السيناريوهات الثلاث.

السيناريو الثاني:

بقاء الأمر الواقع، والتعامل مع قرار الحل كقرار سياسي تكتيكي، فاقد لقيمته العملية.

بمعنى أن البيئة السياسية الفلسطينية لن تحمله على محمل الجد، وستتعامل معه كـ"زوبعة في فنجان"؛ ومجرد أداة ضغط سياسي لجأت إليها قيادة فتح، وهي تعلم انعدام تأثيرها أو ضعفه. وبالتالي فهي عندما ترى الاعتراض الواسع عليها، ستسكت تدريجياً عن الاتكاء على هذا القرار، أو الحديث فيه، غير أنها قد تنفض عنه الغبار بين فترة وأخرى كأداة مناورة سياسية.

يُقوي هذا السيناريو أن الفصائل الفلسطينية الأخرى، ومعظم القوى الفاعلة، التي لا يمكن أن تتم الانتخابات أو تعطَى المشروعية لهذه الخطوة، من دونها، قد رفضت قرار المحكمة، واعتبرته قراراً مسيّساً، كما أن حماس التي تملك الأغلبية الساحقة في المجلس، وهي طرفٌ أساسٌ في المصالحة، وفي "نزاع الشرعية" قد رفضت القرار، وأكدت على استمرار عمل المجلس.

ويدعم ذلك أن أبرز المراجع القانونية في القانون الدستوري قد اعتبرته قراراً غير مشروع دستورياً، وتجاوزاً للقانون الأساسي للسلطة، وتجاوزاً من المحكمة الدستورية لصلاحياتها، كما ورد في الرأي الاستشاري للبروفيسور أحمد مبارك الخالدي، عميد كلية الحقوق في جامعة النجاح سابقاً، ورئيس لجنة صياغة مشروع الدستور الفلسطيني. كما أن الرئيس السابق للمجلس الأعلى للقضاء سامي صرصور، أكد عدم مشروعية قرار الدستورية، مؤكداً كما أكد الخالدي أن ولاية التشريعي لا تنتهي إلا بتأدية الأعضاء الجدد للمجلس الجديد اليمين الدستورية، وفق نصّ صريح قاطع في النظام الأساسي الفلسطيني، وأنه لا توجد لأي جهة "شرعيةُ" حلّ المجلس، وأن هذا النص لم يحصل على مثله الرئيس عباس نفسه، المحددة ولايته بخمس سنوات وفق النظام الأساسي.

ويميل هذا السيناريو إلى أن فتح عندما تجد هذه البيئة الواسعة من المعارضة، ستلجأ إلى تهدئة الأمور، والمناورة بأشكال أخرى مختلفة، كما أن الفصائل الأخرى بما فيها حماس ستلجأ حرصاً على عدم تدهور الأمور إلى محاولة استيعاب الانعكاسات السياسية وامتصاصها، والدفع من جديد في اتجاه المصالحة. وهذا السيناريو يحظى بفرصة نجاح، شرط تراجع فتح عن تنفيذ الاستحقاقات الناتجة عن هذا القرار.

السيناريو الثالث:

تفاقم أزمة النظام السياسي الفلسطيني، وزيادة الانقسام السياسي والجغرافي، وتراجع فرص إنفاذ المصالحة.

وتعتمد جدلية هذا السيناريو على أن لجوء عباس وقيادة فتح لاستخدام المحكمة الدستورية في النزاع السياسي الفلسطيني هو نوع من "كسر العظم" و"حرق السفن" في العلاقات السياسية الداخلية الفلسطينية، وأنه قفزة "إلى الجحيم" كما عبَّر الخبير السياسي هاني المصري؛ إذ إن هذا القرار المُسيَّس بامتياز، قد ضرب اتفاقية المصالحة في الصميم، والقائمة أصلاً على الشراكة والتعددية والمسارات المتوازية في العملية الإصلاحية لبنية النظام السياسي الفلسطيني. واتفاقية المصالحة نفسها تدعو إلى تفعيل المجلس التشريعي، وليس إلى تعطيله (وهو ما استمر بممارسته عباس طوال سنوات)، وبالتالي فإن هذا القرار سيزيد المنظومة السياسية الفلسطينية بؤساً وتفتتاً، بسبب سعي طرف فلسطيني (فتح) لاستخدام بعض الأوراق التي يملكها في تكريس هيمنته على الساحة، وليس في إصلاحها.

ويدعم هذا السيناريو أن عباس قد مضى بعيداً في السنتين الماضيتين في محاولات "إخضاع" حماس، وفرض هيمنته على الساحة الفلسطينية، بالرغم من اتساع دائرة المعارضة لسياساته داخل منظمة التحرير وخارجها. فبالإضافة إلى استمراره في التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي والذي تُجمِع على رفضه معظم القوى الفلسطينية، فقد فرض عقوبات على قطاع غزة منذ مارس/آذار ٢٠١٧، كما رفض عقد الإطار القيادي المؤقت للشعب الفلسطيني حتى الآن، ولو –على الأقل– في سياق مواجهة ما يُعرف بـ"صفقة القرن". وأصر من جهة أخرى، على عقد المجلس الوطني الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي في أبريل/نيسان ٢٠١٨، متجاهلاً التوافقات الفلسطينية التي حدثت في بيروت في يناير/كانون الثاني ٢٠١٧ حول عقده. وفوق ذلك، فهو ما زال يستخدم حجة "التمكين" للحكومة الفلسطينية في تعطيل مسار المصالحة أو في الامتناع عن رفع العقوبات عن

القطاع. وكل النقاط السابقة التي يصر عليها، تجد معارضة واسعة من القوى الفلسطينية المختلفة، وليس من حماس وحدها.

وعلى ذلك، يبدو أن عباس طالما ظلَّ في موقعه، فإن المنظومة السياسية الفلسطينية ستتجه نحو مزيد من التأزيم، بينما تتراجع الفرص الحقيقية للمصالحة.

ولعل هذا السيناريو هو للأسف الأقرب للحدوث.

وأخيراً، فإن الأزمة العميقة التي يمر بها النظام السياسي الفلسطيني تستدعي تضافر القوى المختلفة، لتجاوز حساباتها الشخصية، وتقديم أولويات بناء المشروع الوطني على أسس سليمة، خصوصاً ونحن نواجه مخاطر حقيقية لإغلاق الملف الفلسطيني وتصفية القضية الفلسطينية.

حل الكنيست وانتخابات مبكّرة.. هل تؤثر شبهات الفساد ضدّ نتنياهو في النتائج؟

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ـ ٢٠١٩/١/٢

حلّ الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) نفسه في السادس والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، بناءً على طلب الائتلاف الحكومي. وحدّد موعدًا للانتخابات التشريعية في ٩ نيسان/ إبريل ٢٠١٩. وتخيّم على هذه الانتخابات توصية الشرطة والادعاء العام في إسرائيل، بتوجيه لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة وزعيم حزب الليكود، بنيامين نتنياهو، في ثلاث قضايا جنائية؛ اثنتان منها في قضايا فساد. وقد قُدمت أخيرا للمستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، أفيحاي مندلبليت، للبت فيها. وتعد هذه المرة الأولى التي يخوض فيها رئيس حكومة في إسرائيل وقائد أكبر حزب فيها انتخابات الكنيست بوجود توصيةٍ من الادعاء العام بتقديم لائحة اتهام ضده. وتشير استطلاعات الرأي العام في إسرائيل إلى أن "المعسكر القومي" الذي يقوده حزب الليكود، سيحصل على حصة الأسد من الأصوات في الانتخابات المقبلة.

نظام الانتخابات

يعد النظام السياسي في إسرائيل برلمانيًا. ومنذ عام ١٩٤٨، كانت جميع الحكومات الإسرائيلية ائتلافية؛ بسبب عدم تمكن أي حزبٍ من الحصول على أغلبية المقاعد البرلمانية في كنيست يبلغ عدد أعضائه ١٢٠ عضوًا، فطبيعة نظام الانتخابات في إسرائيل تسهّل كثرة الأحزاب؛ إذ يعتمد النظام على التمثيل النسبي الخالص، وتشكّل الدولة كلها، وفق ذلك، دائرةً انتخابيةً واحدة، ويحصل كل حزبٍ يتمكّن من اجتياز عتبة الحسم على تمثيلٍ برلماني، بحسب نسبة الأصوات التي ينالها من مجموع أصوات المقترعين. وأدّت عتبة الحسم التي ما زالت منخفضةً نسبيًا إلى نجاح أحزابٍ كثيرة في الحصول على تمثيلٍ في الكنيست، فقد بلغت عتبة الحسم، منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٩٢، واحدًا في المئة فقط من أصوات الناخبين، وارتفعت عشية تلك الانتخابات إلى واحد ونصف في المئة. ثم ارتفعت قبيل انتخابات ٢٠٠٦ إلى اثنين في المئة، وعادت لترتفع في سنة ٢٠١٣ إلى ثلاثة وربع في المئة.

حكومة نتنياهو الرابعة

رأس بنيامين نتنياهو أربع حكومات إسرائيلية، كانت الثلاث الأخيرة متتالية منذ عام ٢٠٠٩. أما الأولى فامتدت بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٩. وهو مصمّم على الوصول إلى رئاسة الحكومة للمرة الخامسة.

شكل حكومته الرابعة في أيار/ مايو ٢٠١٥ من خمسة أحزاب يمينية ويمينية متطرفة؛ "الليكود"، و"كلنا" بقيادة موشيه كحلون، و"البيت اليهودي" بقيادة نفتالي بنيت، و"شاس" الديني الحريدي الشرقي، و"يهدوت هتوراه" الديني الحريدي الغربي. وتجتمع هذه الأحزاب على التصلب في المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، ودعم الاستيطان، وتأكيد الطابع القومي اليهودي للدولة في مقابل الطابع الديمقراطي. واستندت هذه الحكومة، في سنتها الأولى، إلى قاعدةٍ برلمانيةٍ مؤلفة من ٦١ نائبًا فقط، بعد أن رفض رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"، أفيغدور ليبرمان، الانضمام إلى الائتلاف الحكومي، على خلفية نزاع شخصي مع نتنياهو، غير أن ليبرمان غيّر موقفه، وانضم

إلى الائتلاف الحكومي في أيار/ مايو ٢٠١٦، وحصل على منصب وزير الأمن، وبقي في الائتلاف الحكومي إلى أن استقال من الحكومة في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨، مدّعيًا أن السبب هو خلافه مع نتنياهو والكابينت السياسي الأمني بشأن سياسة إسرائيل تجاه غزة؛ في حين أجمع المحللون الحزبيون أن الدافع الحقيقي محاولته أيضًا تعزيز شعبية حزبه، وزيادة فرصه في انتخابات الكنيست القادمة.

وعلى الرغم من الأزمة الحادّة التي شكلها خروج ليبرمان من الائتلاف الحكومي، تمكّن نتنياهو من الحفاظ على حكومته، بعد جهود مضنيةٍ، بذلها مع قادة أحزاب الائتلاف الحكومي، تذرّع فيها بقضايا تتعلق بالأمن القومي. وتبين لاحقًا أن ذلك كان مرتبطًا بالتوقيت الذي غدا، كما ترى حكومة إسرائيل، ملائمًا لمعالجة أنفاقٍ حفرها حزب الله في الحدود اللبنانية – الإسرائيلية. ولكن سرعان ما تعرّضت حكومة نتنياهو إلى أزمةٍ جديدةٍ على أساس عدم تمكّن الائتلاف الحكومي من الاتفاق على مشروع قانون تجنيد اليهود "الحريديم" في الجيش الإسرائيلي، بسبب الخلاف بين جناحَي حزب يهدوت هتوراه في هذه المسألة، وتخلي حزبي، يوجد مستقبل بقيادة يائير لبيد، وإسرائيل بيتنا بقيادة ليبرمان، عن دعمهما هذا القانون؛ من أجل إحراج نتنياهو وإسقاط الحكومة، وهما اللذان كانا قبل ذلك يضغطان بشدة لاعتماده.

تقديم الانتخابات

ساهمت مجموعة من العوامل في تحديد نتنياهو موعد الانتخابات، بالاتفاق مع ائتلافه الحكومي؛ أبرزها اعتقاد نتنياهو أن المستشار القضائي للحكومة، أفيحاي مندلبليت، والذي يرأس أيضًا الادعاء العام، لن يكون لديه الوقت الكافي خلال الشهور الثلاثة المقبلة، لاتخاذ قراره بشأن ملفّات نتنياهو الجنائية. وأن المستشار القضائي سيتخذ قراره بعد أسابيع من ظهور نتائج انتخابات الكنيست. ويأمل نتنياهو أن يقرّر هذا المستشار عدم توجيه لائحة اتهام ضده. وكان نتنياهو قد عين مندلبليت مستشارًا قضائيًا للحكومة، مباشرة بعد شغله منصب سكرتير الحكومة، وهو ما أثار، في حينه، انتقادات شديدة ترتبط بمسألة ولاء مندلبليت الشديد لنتنياهو؛ ما قد يؤثر في نزاهة عمله في القضايا التي تخص نتنياهو.

وفي وقتٍ أكد فيه نتنياهو مرارًا وتكرارًا براءته من الشبهات الجنائية ضده؛ فإنه أكد أيضًا أنه لن يستقيل من رئاسة الحكومة، في حال وجهت ضده لائحة اتهام، ولا سيما أنه لا نص قانونيًا يلزمه بالاستقالة في هذه الحالة. ويأمل ألّا تتدخل المحكمة العليا في إسرائيل في مسألة إرغامه على الاستقالة، إذا طرح الأمر عليها، بعد أن يكون قد حاز ثقة الناخبين، ولا سيما في ضوء التغييرات الملموسة التي حدثت، في السنوات الأخيرة، في تركيبة المحكمة العليا لمصلحة اليمين.

إلى جانب ذلك، يزيد تقديم موعد الانتخابات من مصاعب المعارضة في وسط ويسار الخريطة الحزبية التي تتسم بالضعف والصراع في ما بينها، ويقلّل من فرصها في إقامة تحالفٍ واسعٍ بين أطيافها، يدعو إليه مسؤولين سابقين عديدين، مثل إيهود باراك وتسيبي ليفني. وقد فشلت المعارضة الإسرائيلية في توحيد خطابها السياسي، وفي تقديم بديلٍ أيديولوجي وسياسي من نتنياهو. كما فشلت في إبراز قائد أو قادة يقتربون من شعبيته التي يتميّز بها منذ وصوله إلى سدة الحكم في عام ٢٠٠٩، في مجتمع إسرائيلي متأثر بالديماغوغيا القومية في ظروف

تناقص الضغوط العربية والإقليمية، وتحسّن المكانة الدولية لإسرائيل المؤاتية للاستقرار والتنمية، على الرغم من استمرار الاحتلال. وقد فاز نتنياهو في ثلاثة انتخابات كنيست متتالية، ولم تؤثر الشبهات الجنائية الموجهة ضده سلبيًا في شعبيته التي ظلت مرتفعة.

عوامل قوة نتنياهو

عمل نتنياهو وحزبه و"معسكره القومي" في العقد الأخير على تعميق وتوسيع انزياح المجتمع الإسرائيلي إلى اليمين واليمين المتطرّف في قيمه ومواقفه السياسية. وبذل جهده أيضًا في إعادة صياغة حدود الديمقراطية في إسرائيل، وحدود المعارضة فيها، وحدود الإجماع القومي الإسرائيلي، بما يتلاءم مع الفرضيات الأساسية لأيديولوجيا اليمين المتطرّف. وقد أمعنت حكومة نتنياهو، في السنوات الأخيرة، في تنفيذ أجندة اليمين المتطرّف في المجتمع والدولة والمناطق المحتلة في ظروف تراجع عربي، واتبعت سياسة عدوانية تجاه الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، وفي داخل الخط الأخضر، وسنّت القوانين العنصرية والتوسعية والمعادية للديمقراطية وللمساواة، والتي تخدم أهداف اليمين المتطرّف وأجندته، وفي مقدمتها القوانين التي تعزّز الضم الزاحف للضفة الفلسطينية المحتلة، والتي تزيد من الاستيطان اليهودي فيها، وتشرعن البؤر الاستيطانية غير القانونية وفق القانون الإسرائيلي نفسه، وتطبق هذا القانون في المستوطنات الإسرائيلية، ولم تتورّع عن سن قانون القومية.

وزادت حكومة نتنياهو، في السنوات الأربع الأخيرة، وبنجاحٍ ملحوظ، من توسع اليمين واليمين المتطرّف في السيطرة على مراكز القوة والنفوذ في الدولة والمجتمع، كالاقتصاد وأجهزة الأمن والشرطة ووسائل الإعلام والمحكمة العليا والجهاز القضائي والادعاء العام وجهاز التعليم والجامعات، وذلك على حساب "النخب المعتدلة" أو الموالية لليسار الصهيوني.

وإلى جانب الإنجازات التي حققها نتنياهو لمعسكره، على الصعيد الداخلي الإسرائيلي؛ حقق أيضًا إنجازات مهمة في السنوات الأخيرة في علاقات إسرائيل الخارجية في أثناء قيادته، وبالولايات المتحدة والدول العربية، على نحو خاص. وفي مقدمة هذه الإنجازات اعتراف الولايات المتحدة (بقيادة الرئيس دونالد ترامب) بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إليها من تل أبيب، وانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، وتطبيع علاقات إسرائيل، وإنْ لم يكن رسميًا على نحو كامل، مع عدة دول عربية في مقدمتها السعودية، وتعزيز التحالف غير المعلن رسميًا بين إسرائيل ودول عربية ضد ما يطلق عليه "خطر الإسلام السياسي" و"خطر الإرهاب" و"الخطر الإيراني". أضف إلى ذلك استفحال الصراعات في الوطن العربي بين الدول العربية وداخلها، وتعزّز مكانة قوى الثورة المضادة في دول عربية عديدة باتت أشدّ جرأة من أي وقت مضى في التنظير والدعوة إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل، من دون اشتراطها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وزيادة بطشها بشعوبها في الوقت ذاته. وعلاوة على ذلك، لم يتمكّن الفلسطينيون من إنهاء الانقسام، ولم يضعوا إستراتيجية تسعى إلى أن تدفع إسرائيل ثمن استمرارها في الاحتلال والاستيطان.

التحالفات وموازين القوى

لم يكتمل بعد الشكل النهائي للقوائم الانتخابية التي ستخوض انتخابات الكنيست في ٩ نيسان/ إبريل المقبل، فما زالت إمكانات حدوث انقسامات في الأحزاب أو انسلاخات منها أو تشكيل قوائم مشتركة بينها قائمة. لقد ظهرت، في الشهور الأخيرة، فكرة إقامة قائمة مشتركة لأحزاب الوسط واليسار، أو لبعضها، من أجل التغلب على "المعسكر القومي" الذي يقوده نتنياهو. وكذلك طرحت، وإنْ على نحو أقلّ، فكرة تشكيل قائمة مشتركة لأحزاب اليمين واليمين المتطرّف بقيادة نتنياهو. ويبدو أن تحقيق إحدى هاتين الفكرتين، أو كلتيهما، بات صعبًا، ولكنه ليس مستبعدًا كليًا. ولكن اليمين ما زال أقوى بوصفه معسكرًا، ومن الصعب حصول تحالف "يسار/ وسط" على أغلبية.

وقد طرأت، في الأيام الأخيرة، ثلاثة تطورات مهمة، سيكون لها تأثيرها في انتخابات الكنيست. أولها توقع ظهور كتلة مهمة في انتخابات الكنيست، بقيادة رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، بيني غانتس، بتشكيل حزب سياسي، أطلق عليه "مناعة إسرائيل"، لخوض انتخابات الكنيست على نحو مستقل، متموضعًا في مركز الخريطة الحزبية الإسرائيلية. والمركز في إسرائيل هو تسمية أخرى ليمينٍ علماني.

أما الحدث الثاني المفاجئ فهو انسحاب الوزير نفتالي بنيت رئيس حزب البيت اليهودي، والوزيرة أييلت شاكيد، من حزب البيت اليهودي، وتأسيسهما حزب اليمين الجديد، ووضعهما إياه في اليمين المتطرّف للخريطة الحزبية الإسرائيلية. والهدف من تأسيس هذا الحزب توسيع قاعدته الشعبية، ليشمل العلمانيين والمتدينين الذين يلتقون في مواقفهم السياسية القومية المتطرّفة، ولا سيما في ما يخص ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة إلى إسرائيل. وأحدث تأسيس حزب "اليمين الجديد" مزيدًا من التشظّي في أحزاب اليمين المتطرّف، والتي قد تقود إلى عدم عبور بعضها عتبة الحسم، إذا لم تقم بإجراء تحالفات بينها.

أما الحدث الثالث المفاجئ أيضًا فهو فك رئيس حزب العمل، آفي غباي، في مطلع كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، الشراكة بين حزبي العمل والحركة اللذين خاضا الانتخابات السابقة باسم "المعسكر الصهيوني". وهذا يعني أن حزب العمل سيخوض انتخابات الكنيست منفردًا، إذا لم تكن ثمّة مفاجآت أخرى. ومن غير المعروف ما إذا كان حزب الحركة، بقيادة تسيبي ليفني، سيخوض انتخابات الكنيست وحده، أم سيتحالف مع حزب أو أحزاب أخرى، أو أن ليفني ستقرّر عدم خوض الانتخابات.

استطلاعات الرأي

تتوقع جميع استطلاعات الرأي العام في إسرائيل، حتى الآن، فوز حزب الليكود ومجمل "المعسكر القومي" اليميني الذي يقوده نتنياهو، بأغلبيةٍ في انتخابات الكنيست القادمة. بيد أن استطلاعات الرأي تشير إلى إمكانية فشل بعض الأحزاب، سيما في اليمين المتطرّف، في تجاوز عتبة الحسم؛ الأمر الذي قد يصعب على نتنياهو، في حال فوزه هو ومعسكره في الانتخابات، تشكيل ائتلافٍ مريح.

سيحصل حزب الليكود، وفق استطلاعات الرأي ذات النتائج المتفاوتة قليلًا، على ٢٧ – ٣١ مقعدًا، في مواجهة مختلف احتمالات التحالف الممكنة لخصومه. ويحصل حزب يوجد مستقبل، بقيادة يائير لبيد، على ١٤ – ١٦ مقعدًا، وحزب مناعة إسرائيل بقيادة بيني غانتس على ١٣– ١٥ مقعدًا، وتحصل القائمة العربية المشتركة

على ١٢ – ١٣ مقعدًا، ويحصل المعسكر الصهيوني بقيادة آفي غباي (كان يضم حزبي العمل والحركة بقيادة تسيبي ليفني. وجرت هذه الاستطلاعات قبل أن يفك رئيس حزب العمل آفي غباي التحالف مع حزب الحركة) على ٨ – ٩ مقاعد. ويحصل حزب اليمين الجديد بقيادة نفتالي بنيت وأبيلت شاكيد على ٦ – ١٤ مقعدًا، ويحصل حزب يهدوت هتوراه (الذي يضم حزبي أغودات يسرائيل وديغل هتوراه) على ٧ مقاعد، ويحصل حزب "كلنا" بقيادة موشيه كحلون على ٥ – ٧ مقاعد، ويحصل حزب شاس بقيادة أرييه درعي على ٤ – ٦ مقاعد، ويحصل حزب ميرتس على ٤ – ٦ مقاعد، ويحصل حزب "إسرائيل بيتنا" بقيادة أفيغدور ليبرمان على ٤ – ٥ مقاعد، ويحصل حزب غيشر بقيادة عضو الكنيست اورلي ليفي أبو كسيس (انشقت عن حزب إسرائيل بيتنا قبل أكثر من عامين) على ٤ – ٥ مقاعد، ويحصل حزب البيت اليهودي على ٤ – ٥ مقاعد في الكنيست.

الخاتمة

يبدو أن أحزاب اليمين واليمين المتطرّف ستحصل على أغلبيةٍ في انتخابات الكنيست القادمة. وسيعتمد مصير نتنياهو السياسي، في حال توجيه لائحة اتهام ضده، أولًا، على قدرته في إقناع قادة أحزاب اليمين واليمين المتطرّف بتشكيل حكومة بقيادته. وثانيًا، على قرار المحكمة العليا في إسرائيل عند التوجه إليها للبتّ في مسألة استمرار رئيس الحكومة في منصبه، بعد توجيه لائحة اتهام ضده. وعلى أي حال، إذا ما جرى إرغام نتنياهو على الاستقالة، فلن يؤثر ذلك كثيرًا في موازين القوى بين الأحزاب. وفي كل الأحوال، ستكون حملة الانتخابات ساخنة جدًا، وقذرة كالعادة؛ إذ تكثر فيها المؤامرات الحزبية والضرب تحت الحزام، وسيختلط فيها شخصنة الصراع بقضايا الأمن القومي. ولكن الثابت فيها استمرار القواعد القوية لليمين الإسرائيلي، في ظل أجواء دولية مريحة، ولا يشوب استقرار هذه القواعد حاليًا إلا الصراع على النفوذ والتاريخ المتوارث حول قضايا الدين والدولة؛ أي الصراع الذي تنجح البرلمانات الإسرائيلية المتتالية في احتوائه كل مرة، ولكّنه يتحكم فقط بشكل ائتلافات اليمين.

قانون الدولة القومية لليهود في إسرائيل: الأبعاد السياسية

نـورا فخري أنور ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ـ ٢٠١٨/١٢/٣١

أقرت الكنيست الإسرائيلية فى ١٩ يوليو ٢٠١٨ قانون إسرائيل: "الدولة القومية للشعب اليهودى"، وذلك بموافقة ٦٢ ضد ٥٥ من مجموع ١٢٠ عضواً([١]).وبصفته أساسياً([٢]) فهو يعلو القوانين العادية. وبناء عليه، لا تكمن تداعيات مثل هذا القانون فى أنه ينطوى على وفاة "حل الدولتين"، أو أنه سوف يزيد من الاستيطان، أو ترسيخ "القدس الموحدة" عاصمة للدولة العبرية، فقط، بل سيؤدى إلى دمج مفهومى أرض إسرائيل ودولة إسرائيل؛ الأمر الذى يوضح الاندفاع تدريجياً إلى مأسسة نظام الفصل العنصري.([٣])

تجنب القانون رغم تطرقه إلى "أرض إسرائيل"، وبصورة واضحة للغاية، أية إشارة إلى الصراع الفلسطينى – الإسرائيلى برمته، أو الحلول المطروحة له، مثل حل "الدولتين لشعبين" أو اتفاق أوسلو، أو غيرها، ويقصر منافعه على إسرائيل وسكّانها حصرا دون غيرهم. وبمعنى آخر، هذا القانون موجّه، أساساً، ضد الأقلية العربية الفلسطينية التى بقيت فى إسرائيل منذ إقامتها، وهم من يُعرفون باسم "فلسطينيى الداخل" أو "عرب ٤٨". ولذلك يثير سؤالاً محورياً هو: ما أثر تطبيق هذا القانون على غير اليهود داخل المجتمع الإسرائيلى، وعلى عرب ٤٨ بالتحديد، من ناحية حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟.

أولا: لماذا صدور القانون الآن؟

ازداد حضور فلسطينيى ١٩٤٨ بوضوح، وتنامى وثقلهم فى قلب إسرائيل. ورغم أنهم على مدى عقود طويلة كانوا يعيشون على هامش الدولة العبرية، إلا أنهم مع الوقت بدأوا يأخذون مواقعهم فى السياسة والاقتصاد والقانون فى الداخل الإسرائيلي، بل وأصبح حضورهم وثقلهم أكثر بروزاً. ومن ثم، فإن عودة مقولة الدولة اليهودية، وإقرارها، تعد محاولة لمواجهة الحضور الفلسطينى الداخلى الآخذ فى الازدياد جغرافياً وسياسياً. ولذلك يؤسس القانون لمحاولة تحويل فلسطينيى إسرائيل إلى مواطنين من الدرجة الثانية، بل ربما فتح الباب – مستقبلاً – لبرنامج تهجير آخر، عبر التهميش الممنهج لدورهم السياسى والاجتماعى داخل إسرائيل.([٤])

إن مضمون قانون القومية الإسرائيلى يتلخص فى الإقرار بأن "دولة إسرائيل" هى تعبير عن حق الشعب اليهودى فى تقرير مصيره فى «أرض إسرائيل»؛ وأن هذه الأخيرة هى الوطن التاريخى للشعب اليهودى فى إطار دولته «إسرائيل»، من دون الإشارة إلى حدود هذه الدولة. كما إن هذا الربط، وتأسيسه على قانون أساس لا يُبقى مكاناً لشعب آخر، كى يُقرر مصيره على أرضه التاريخية.

إن كل ما ورد فى القانون، بمواده الإحدى عشرة، لم يخرج عن النهج الإسرائيلى منذ تأسيس الدولة، وهو الاعتماد على نصوص مستمدة من العقيدة اليهودية والإيديولوجيا الصهيونية، ويشكل تشويها للتاريخ وانتهاكاً متواصلا للقانون والشرعية الدولية. إلا أن الجديد هو تقنين هذا السلوك وجعله مرجعية ملزمة لكل الحكومات الإسرائيلية القادمة ومحاولة فرضه على العالم.

وفى هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى الأسباب الكامنة وراء صدور القانون فى هذا التوقيت، فيما يلي:

– نمو التيار المتطرف، حيث شهدت خريطة المجتمع الإسرائيلى تحولات عميقة نحو نمو التيارات المتشددة، والتى باتت تسيطر على الهياكل المختلفة لعملية صنع القرار.

– الدعم اللامحدود من قبل الإدارة الأمريكية الحالية، والتى قامت بنقل السفارة إلى القدس، وتقوم بتحضير صفقة تدل شواهدها فى المجمل على أنها لن تحقق سلاماً.

– ضعف المؤسسات الدولية،خاصة الأمم المتحدة، والتى يفترض أنها حامية القانون الدولى والشرعية الدولية فيما القانون اليهودى يتعارض كليا معهما.

– الوهن العربى، حيث تعيش الأمة العربية حالة غير مسبوقة من الضعف والوهن والانقسام، والتى تستغُله إسرائيل لتحقيق مصالحها العليا فى الداخل والخارج.

– المصالحة الغائبة:حيث يساعد الانقسام الفلسطيني، غير محدود المدى، على عدم احترام إسرائيل لأى اعتبارات تتعلق بحقوق الفلسطينيين أو عرب ٤٨ فى عملية تشريع القانون.

وفى المجمل، إن صدور القانون يؤكد تجاهل قرارات الأمم المتحدة، ومتطلبات تسوية القضية الفلسطينية، ويتعامل مع اليهودية كقومية وليست ديناً.

ثانيا: قراءة فى نصوص القانون

يتضمن القانون ١١ مادة، مفادها أن دولة إسرائيل هى الوطن القومى للشعب اليهودى، الذى يمارس فيه حقوقه الطبيعية والثقافية والدينية والتاريخية لتقرير المصير، وينص على أن اللغة العبرية هى اللغة الرسمية للدولة، فيما لم تعد اللغة العربية لغة رسمية بل ذات مكانه خاصة.([٥])

تشير المادة الأولى، على سبيل المثال، إلى أن الحق فى تقرير المصير فى دولة "إسرائيل" أصبح حصريًا للشعب اليهودى، مما يعنى أن هذا القانون لا يعترف بأى حق لأى مجموعة غير يهودية فى تقرير المصير، فضلا عن عدم الاعتراف بأن هذه الدولة موطن شعب آخر؛ حيث يفقد من خلاله عرب ٤٨ حقوقهم كمواطنى دولة تعلن عبر قاعدتها الدستورية المركزية أنها ليست وطنهم القومى، وتعطى الحق لكل يهودى فى العودة إليها باعتبارها الوطن القومى له.

وبعدأن كانت اللغة العربية لغة رسمية ثانية فى إسرائيل، لم تعد الدولة ملزمة بموجب المادة الثانية باستخدامها فى مطبوعاتها ولافتاتها، التى تحمل بالأساس أسماء مواقع عربية، مما يؤدى إلى تغييب الوجود العربى داخل إسرائيل، فيصبح استخدام اللغة العربية أمرًا غير إلزامى.

وتفرض المادة السادسة ضمان الدولة لحقوق أى يهودى فى أى دولة فى العالم، نظراً لأنه يهودى؛ فضلاً عن سعيها الدائم والذى أصبح مقننًا بفعل هذا القانون إلى جمع الشتات بالحفاظ على روابط اليهود فى كل مكان، وذلك ما يظهر بشكل جليّ فى البند (ج) من هذه المادة.

ووفقاً للمادة السابعة، يصبح الاستيطان ضمن الصالح العام، ومن ثم إباحة مصادرة الأراضى لهذا الغرض مباشرة، فضلا عن أن هذا التطور التشريعى لا يرسخ المؤسسات الصهيونية غير الرسمية فقط، بل يرسخ يهودية الدولة أيضا؛ فهى بموجبه تعلن عن إقامة مدن وبلدات لليهود حصراً. فمن خلال هذه المادة تشجع إسرائيل فكرة تطوير التجمعات السكانية لليهود فى القرى والمدن، أى تشجيع الاستيطان، وإقامة المجمعات السكنية. ومن الملاحظ أن

هذه المادة لا تحدد مواقع الاستيطان داخل حدود الدولة، بل تتركها دون تحديد، بما يعنى تشجيع الاستيطان من دون تحديد أين يكون؟، وفى أى حدود؟ فهذه المادة ما هى إلا توفير حماية دستورية لإمكانية إقامة بلدات على أساس ديني، وتعزيز بناء المستوطنات الإسرائيلية بشكل مقنن.

وفى ضوء ما سبق، يلاحظ أن هذه المواد تغيِّر وصف إسرائيل من "دولة يهودية ديمقراطية" إلى دولة يهودية خالصة المعالم.

ثالثا: التداعيات على عرب ٤٨

سعت الحكومة الإسرائيلية لتمرير هذا القانون، لإنشاء وطن يهودى واحد غير قابل للتجزئة، وفقا لمادة تحقيق المصير، رغم أن إسرائيل تضم مجموعات سكانية متباينة من حيث العرق، والدين، والثقافة، والخلفية الاجتماعية، حيث يبلغ عدد سكان دولة إسرائيل نحو ٨,٩٠٩,٣ مليون نسمة وفقا لتقديرات عام ٢٠١٨([٦])، وبلغ عدد السكان اليهود ٦,٦٢٥ مليون نسمة، بنسبة ٧٤,٤%، بينما يبلغ عدد المسلمين ١,٢ مليون نسمة. ويقدر عدد المسيحيين العرب بنحو ١٢٣,٠٠٠ ألف نسمة بنسبة تصل إلى ٢,٩% من إجمالى تعداد السكان([٧]). كما بلغ عدد السكان المنتمين لأديان مختلفة أو بلا تصنيف دينى بحسب وزارة الداخلية الإسرائيلية، نحو٤١٨ ألف نسمة، بنسبة ٤,٧%.

وفى هذا الإطار، نجد أن القانون لم يتطرق نحو تحديد بنود مفهوم "حق تقرير المصير"؛ ولكن إذا نظرنا لتعريفه وفقاً لإعلان مبادئ القانون الدولى – الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول– وميثاق الأمم المتحدة، نجد أنه ينص على التالى: "تتمتع جميع الشعوب بالحق فى أن تقرر وضعها السياسى دون تدخل خارجي، وفى أن تسعى إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن من واجب كل دولة أن تحترم هذا الحق وفقا لأحكام الميثاق".)([٨])

فإذا طبقنا هذا التعريف، نجد أن هذا النص الدستورى يعطى لليهود التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك دون توضيح أثره أو مدى تعارضه مع قرار الجمعية العامة الصادر عام ٢٠١٧ بشأن ممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف، والذى ينص على "بذل كل الجهود لكى ينال الشعب الفلسطينى حقوقه، بما فيها حق تقرير المصير، ودعم التواصل دون تأخير إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلى الذى بدأ فى عام ١٩٦٧، والحل القائم على وجود دولتين، استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وإيجاد حل عادل لجميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي"([٩]).

١- الحقوق السياسية

يبرر القانون التفرقة فى الحقوق بين اليهود والعرب فى إسرائيل، ويحولها إلى تمييز شرعى على أساس عرقى. فالمساواة وفقاً لهذا القانون تنطبق على جميع اليهود فى أى مكان في العالم، لكونهم يهوداً. أما العرب فهم مستثنون، ويصبح التمييز ضدهم مبرراً شرعياً. وجاء القانون ليجهض مطالبة أى من مواطنى إسرائيل –من غير اليهود– بتقرير المصير؛ أى جعل اليهود جماعة قومية، وقصر الحقوق السياسية عليهم، ومنع أى حديث سياسى عن دولة لجميع مواطنيها. فالدولة من حيث التعريف وفقاً لهذا القانون، هى دولة الشعب اليهودى، وليست دولة جميع المواطنين المقيمين بها. أما المواطنون من غير اليهود في سلب منهم القانون، بصفته قانون أساس، ما يحق لهم

فى قانون "كرامة الإنسان وحريته"([١٠])؛ الذى ينص في مبادئه الأساسية على أن "تقوم الحقوق الأساسية للإنسان في إسرائيل على الاعتراف بقيمة الإنسان وبقدسية حياته وبكونه حراً".

٢- الحقوق الاجتماعية والثقافية

مؤدى هذا القانون أنه لا توجد حقوق جماعية للعرب فى دولة إسرائيل، بل إن هذه الحقوق لليهود فقط، وهذا يعنى أن بعض الحقوق الفردية لا يمكن ممارستها بشكل كامل. فالحق الفردى فى الثقافة والهوية هو حق لا يُمارس إلا جماعياً؛ وهذا يعنى أن نفى الحقوق الجماعية يدل بالضرورة على سلب بعض الحقوق الفردية. ووفقا للمادة ٤، ألغى القانون عملياً تعريفات قانونية سابقة للغة العربية بحسبانها لغة رسمية ثانية فى إسرائيل بعد اللغة العبرية، بتحويل النص من لغة "رسمية" إلى لغة "خاصة". فمع إبطال هذه المكانة الرسمية للغة، يفقد عرب إسرائيل السلاح القانونى لاستمرار المطالبة بتحسين مكانة اللغة العربية، وأصبح ما يمكن تحقيقه فى هذه الحالة، هو الحفاظ على ما كان موجودًا سابقاً إذا أمكن ذلك.

٣- الاستيطان

تعنى المادة الخاصة بتشجيع الاستيطان اليهودى عملياً منح أولوية للبلدات اليهودية في مجال الخدمات والتطوير وتخصيص الأراضى والإسكان، ويبرر التمييز ضد البلدات العربية. كما أنها تمنح شرعية للاستيطان على طرفى الخط الأخضر (الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨)([١١])؛ فقد أصدر مجلس الوزراء الإسرائيلى قراراً لإقامة ٥ مستوطنات جديدة، ٤ منها ستُقام على أراضى عربية تم مصادرتها بالنقب التى تعد المساحة الشاسعة الأكبر في يد العرب، والخامسة مستوطنة "شيبولت"على جبل طرعان بالجليل الأسفل. وجاءت المصادقة على هذا القرار بعد مرور أقل من شهر على تمرير القانون، الذى يشجع الاستيطان ويسهل مصادرة الأراضى بدون عراقيل. ([١٢]

وقبل القانون الجديد،كان الاستيطان يقوم غالبا على الأراضى الأميرية (أو التى عدتها الدولة أميرية بعد أن اعتبرت نفسها وارثة الدولة الحاكمة السابقة)، أو على شراء الأرض، أو مصادرتها لغرض ما يسمى الصالح العام([١٣])، ومن ثم تحويل استخدامها لأغراض الاستيطان بعد فترة.

فهذا القانون أن دل على شئ فيدل على مدى سعى إسرائيل لمحو كا ما هو فلسطينى داخل الأراضى المحتلة ولكن بشكل قانونى.

الخلاصة

لم يتضمن قانون القومية أى إشارة إلى مساواة جميع المواطنين الإسرائيليين على غرارما وردفي إعلان الاستقلال الإسرائيلى، "الذى تعهد بأن الدولة الوليدة ستضمن المساواة الكاملة للحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع سكانها بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس".

وقد رفض أعضاء الكنيست العرب في القائمة المشتركة وأحزاب المعارضة القانون لأسباب مختلفة، ووقف الدروز ضده ويخوضون نضالاً كبيراً من أجل تعديله، لأنهم بخلاف الفئات الأخرى من الفلسطينيين في الداخل يخدمون في الجيش، وتحالفت قيادتهم التقليدية مع الحركة الصهيونية قبل قيام إسرائيل. فالدروز يشكلون حوالى ٨% من الفلسطينيين في الداخل و١,٨%من سكان إسرائيل، ويبلغ عددهم ١٤٣,١٤٦ نسمة تقريباً، ويعلن قسم كبير منهم الولاء للدولة ومؤسساتها بما فيها الجيش والشرطة وأذرع الأمن، مما جعلهم يطالبون بتعديل القانون والأخذ بالاعتبار

حقوقهم وأن يتضمن القانون نصاً صريحاً بمساواتهم مع اليهود.([١٤])لكن في محاولة واضحة لتهدئة المنتقدين الدروز، طرح مكتب رئيس الوزراء اقتراحا لوضع تشريعات منفصلة بشأن وضع الدروز وكذلك الشركس (مجموعة أقلية أخرى تعمل بأعداد كبيرة في قطاع الأمن الإسرائيلى)، وتوفير المزايا المالية لهم وللآخرين الذين يدافعون عن الدولة.([١٥])

ومن المحتمل أن يؤدى هذا القانون إلى تفجير صراع داخلى جديد، ودفع العديد من العرب إلى تطوير أساليب نضالهم القانونى من أجل الدفاع عن قوميتهم. كما أن اليهود سوف يعتمدون على قوة الدولة لضمان التمتع بكل الامتيازات، والحقوق التى يمنحها لهم القانون. وقد يصل الأمر إلى ممارسة الاضطهاد الدينى تجاه العرب المسلمين والمسيحيين، فضلا عن الاعتداء عليهم تحت حماية هذا القانون.

الهوامش:

[١]- The full jewish national-state law, jpost.com, July 19, 2018.
https://www.jpost.com/Israel-News/Read-the-full-Jewish-Nation-State-Law-562923

[٢]- قوانين الأساس: هى قوانين سنها الكنيست الإسرائيلى لرسم ملامح الدولة الأساسية، مثل الرئاسة، والكنيست، والحكومة، والنظام القضائى، وقوات الجيش الإسرائيلى، ومراقب الدولة، وكرامة الإنسان وحريته، وتشكل تلك القوانين فى مجموعها قوانين تعلو القوانين العادية، ويتطلب تعديلها أغلبية خاصة، (تاريخ الدخول ٢٠ سبتمبر ٢٠١٨)، متاح على الرابط: http://knesset.gov.il/description/eng/eng_mimshal_yesod.htm

[٣]- ChafetsZev، Netanyahu's 'nationalist' law was bait for Israel's left.
https://nypost.com/2018/08/06/netanyahus-nationalist-law-was-bait-for-israels-left/

[٤]- حسين معلوم، قانون القومية الإسرائيلى وصفقة القرن الأمريكية ، جريدةالحياة، ٣٠ أغسطس ٢٠١٨.

[٥]-Basic Law: Israel - The Nation State of The Jewish People, -Knesset 2018.
https://knesset.gov.il/laws/special/eng/BasicLawNationState.pdf

[٦]- تقرير الدائرة الإحصائية الإسرائيلية، ٢٠٨ (تاريخ الدخول٥ أكتوبر٢٠١٨)، متاح على الرابط:
http://www.cbs.gov.il/ts/IDa65c6c4db31063/

[٧]- "الأقليات فى المجتمع الإسرائيلى"، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية. (تاريخ الدخول ١٢ أكتوبر ٢٠١٨)، متاح على الرابط:
http://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/TheIsraeliSociety/Pages/minorities.aspx

[٨]- قرار الجمعية العامة بشأن استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسةحق الشعوب فى تقرير المصير. (تاريخ الدخول ١٩ أكتوبر ٢٠١٨)، متاح على الرابط:
http://www.un.org/arabic/documents/GARes/53/r53135.pdf

[٩]- اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف، الجمعية العامة، نوفمبر ٢٠١٧، (تاريخ الدخول ١٩ أكتوبر٢٠١٨)، متاح على الرابط: http://www.un.org/arabic/documents/GARes/56/A_RES_56_232.pdf

-[١٠] "قانون كرامة الإنسان وحريته"، الموقع الإليكترونى لوزارة الخارجية الإسرائيلية، (تاريخ الدخول ١٩ أكتوبر ٢٠١٨)، متاح على الرابط:
http://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/GovernmentInIsrael/Pages/Human%20Dignity%20and%20Liberty.aspx

[١١]- "قانون القومية الإسرائيلى... شرعنة الاستيطان والتمييز"، TRTالعربية (تاريخ الدخول ٢١ أكتوبر ٢٠١٨)، متاح على الرابط:
http://www.trtarabi.com/archive/

[١٢]- حوار محمد بركة، قانون القومية؛ خمس بلدات يهودية جديدة لتشجيع الاستيطان اليهودى، قناة منالداخل، موقع يوتيوب، (تاريخ الدخول ٢١ أكتوبر ٢٠١٨)، متاح على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=Pwfq9lS5U7g&feature=youtu.be

[١٣]- يقصد بالصالح العام: الأغراض العسكرية والمناطق العسكرية المغلقة ..الخ.

-[١٤]عصمت منصور، "هل ينهى قانون القومية اليهودية حلف الدم بين الدروز وإسرائيل"، موقع الحدث الإلكترونى، (تاريخ الدخول ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨)، متاح على الرابط: https://www.alhadath.ps/article/

[١٥]- آدم راسجون، ما وراء الغضبة الدرزية بشأن مشروع قانون الدولية القومية ، موقع تايمز أوف إسرائيل بالعربية، (تاريخ الدخول ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨)، متاح على الرابط: http://ar.timesofisrael.com

قانون الدولة القومية لليهود... هل تتجه إسرائيل نحو الفصل العنصري؟

د. ماجد عبد ربه ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ـ ٢٠١٨/١٢/٣١

أثار القانون الأساسى المعنون "الدولة القومية لليهود فى إسرائيل" أو "إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودى" جدلاً سياسياً واسعاً منذ أن أقرته الكنيست بأغلبية ٦٢ عضواً، وهو قانون أساس، ما يعني أنه يعلو القوانين العادية، وبمثابة وثيقة لإعلان مبادئ عليا لايجوز لأى تشريع أو قانون عادى أو حكم قضائى أو قرار إدارى أن يخالف ما جاء فيها أو يناقضها، ولكنها فى نفس الوقت لا ترتقى إلى درجة الدساتير المكتوبة لأن إسرائيل ليس لها دستور بل تُسير أمورها الداخلية والخارجية من خلال مجموعة من القوانين الأساسية.

ويحاول هذا المقال الإجابة على السؤال المركزي: هل تتحول إسرائيل إلى الفصل العنصري، من خلال الإجابة على ثلاثة أسئلة: الأول، هل يوجد فى القانون "نص واضح وصريح" على الفصل العنصرى، ويؤدى لتحويل إسرائيل بعد إقراره إلى دولة أبارتايد Apartheid؟ الثاني، هل يوجد فى القانون نص فضفاض يمكن تأويله بما يؤدى إلى الفصل العنصرى وتتحول إسرائيل من خلال إلى دولة أبارتايد Apartheid؟ الثالث، هل تؤسس روح القانون وتوجهاته لأفكار وسياسات تؤدى إلى الفصل العنصرى أو تمهد لصدور قوانين أخرى تقود بأى شكل من الأشكال إلى الفصل العنصرى؟

أولا: المبادئ الأساسية للقانون

سوف نركز في هذا القسم من المقال على تحليل مواد القانون، وما تعنيه بالنسبة للتساؤلات الأساسية السابقة.

المادة الأولى

تنص المادة الأولى من القانون على أن "أرض إسرائيل هى الوطن التاريخى للشعب اليهودى، وفيها قامت دولة إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودى ليمارس فيها حقه الطبيعى، والثقافى، والدينى، والتاريخى، لتقرير المصير وهو حق حصرى للشعب اليهودى".

وتتضمن المادة المعانى التالية:

– استكمال وثيقة إعلان الدولة الإسرائيلية التى وضع أساسها "ديفيد بن جوريون" فى ١٤مايو ١٩٤٨.

– تأكيد أن العقيدة أو الأيديولوجية التى تقوم عليها إسرائيل هى الدولة الأمة، وأن الشعب فى هذه الدولة لا يقتصر على اليهود المقيمين فى إسرائيل بل يشمل يهود العالم أجمع.

– تنمية الشعور لدى يهود العالم بالإنتماء إلى إسرائيل والحب العميق لأمتهم والعمل على دعمها والتضحية من أجلها.

– محاولة إثبات وجود حق تاريخى لليهود فى فلسطين برغم أن عددهم كان محدوداً للغاية، والذي لم يزد في عام ١٨٣٧ عن ١٥٠٠، وفى عام ١٨٤٠ وصل عددهم إلى عشرة آلاف، ووصل فى عام ١٨٦٠ إلى ١٥٠٠٠، وكانوا مقيمين فى متصرفية القدس. وفى نهاية القرن التاسع عشر بدأت تتزايد الهجرة اليهودية لفلسطين بشكل كبير.

– ترسيخ فكرة أن هوية الدولة أى يهوديتها قيمة تعلو ديمقراطيتها، وذلك بخلاف ما كان يُردد على لسان الإسرائيليين أنفسهم، بأن إسرائيل هى "واحة الديمقراطية فى المنطقة"، وأنها تتسع لكل مواطنيها.

– إلزام سلطات الدولة فى إسرائيل بوضع هوية الدولة فوق كل اعتبار، ووضع مرجعية قانونية يستند إليها القضاء فى إصدار أحكامه فى القضايا التى يحدث فيها تعارض بين هوية الدولة والنظام الديمقراطى فيها.

ويترتب على هذه المادة التداعيات المتوقعة الآتية:

– نفى أى حق للشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره لأن هذا الحق، وفقاً للمادة الأولى، يعتبر حقاً حصرياً لليهود فقط دون غيرهم، وبما فى ذلك من بعد قومى أو وطنى ينفى وجود أى شعب آخر على أرض فلسطين له حق تقرير المصير.

– إقرار هذا النص يُلغى عملياً الكثير مما ورد فى اتفاق "أوسلو" وكذلك المسار التفاوضى الحالى، والمستقبلى، لأنه لن يكون بمقدور أى حكومة الخوض فى مفاوضات جادة مع الطرف الفلسطينى طالما أن حق تقرير المصير أصبح لليهود وحدهم.

– يعتبر القانون بعد إقراره تتويجاً لتاريخ طويل من الاحتلال، والاغتصاب لحقوق العرب فى فلسطين سواء فى أراضيهم أو ديارهم.

– يعنى القانون وفق هذا النص إيجاد شعب لا وجود له سابقاً وهو الشعب اليهودى.

المادة الثانية: "رموز الدولة"

"إسم الدولة: إسرائيل– علم الدولة: أبيض وعليه خطان أزرقان، وفى المنتصف نجمة داوود الزرقاء، وشعار الدولة الشمعدان السباعى، وعلى جانبيه غصنان زيتون وكلمة إسرائيل تحته – النشيد الوطنى: هتكفا – وتفاصيل رموز الدولة: تحدد فى القانون."

وتتضمن المادة المعانى التالية:

– يعنى نص هذه المادة إلغاء كل الثوابت التاريخية، والثقافية، والوطنية للشعب الفلسطينى، والذى سعى منذ أكثر من مائة عام للحفاظ عليها منذ صدور وعد بلفور ١٩١٧.

– يُعبر نشيد الأمل "هتكفا" عن جوهر الأطماع الصهيونية بفلسطين.

– تحديد علم الدولة وشعارها على هذا النحو يعتبر ضمنياً محواً للهوية الفلسطينية، واستبدال هوية أخرى بها هى الهوية الإسرائيلية ذات الطابع اليهودى، وقد يؤدى ذلك مستقبلاً لإلغاء أى دعوات أو أنشطة تهدف إلى تغيير الوضع فى إسرائيل.

ويترتب على المادة ما يلى:

– طمس الهوية الفلسطينية، والقضاء على المقدرات التاريخية والثقافية والوطنية للشعب الفلسطينى.

– تعزيز التراث والثقافة والتقاليد اليهودية والحفاظ عليها وحمايتها، وإقصاء أو تهميش الهوية الفلسطينية.

المادة الثالثة: "عاصمة الدولة"

تنص المادة على أن "القدس الكاملة الموحدة هى عاصمة إسرائيل".

تنطوى هذه المادة على إلغاء الحق الفلسطينى فى القدس الشرقية، وتكريس هيمنة إسرائيل عليها، وحسم قضية كبرى تعنى العالم الإسلامى كله والكثير من المسيحيين بالمجتمع الدولى، وإلغاء إحدى أهم قضايا التفاوض على الوضع النهائى مع الفلسطينيين.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل يُعد سابقة خطيرة فى تاريخ القانون الدولى، والعلاقات الدولية، ويمكن اعتباره حجر الأساس لإصدار الكنيست الإسرائيلية هذا القانون المثير للجدل.

وفقاً لهذا النص، فقد نصبت واشنطن نفسها بديلاً عن الأمم المتحدة، ووصياً على قرارات المجتمع الدولى، وضربت بعرض الحائط قرارات الشرعية الدولية، وما جاء بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٨٣-٥٦) الصادر فى ديسمبر ٢٠١١، والذى نص على "أنه لا يجوز لأى دولة أن تحتج بقوانينها الداخلية كمبرر لرفض إلتزامها بنصوص القانون الدولى".

كما أن القانون، والاعتراف الأمريكى الذى سبقه بالقدس عاصمة لإسرائيل، يؤديان إلى إسدال الستار على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٨١) لسنة ١٩٤٧ والخاص بتقسيم فلسطين إلى كيانات ثلاثة:

أ- دولة عربية تبلغ مساحتها ٤٣٠٠ ميل مربع تمثل ٣٠,٤٢% من أرض فلسطين.

ب- دولة يهودية تبلغ مساحتها ٥٧٠٠ ميل مربع تمثل ٧,٥٧ % من أرض فلسطين.

ج- القدس وبيت لحم والأرض المجاورة والتى تمثل ١% من أراضى فلسطين وتقع تحت الوصاية الدولية.

كما أن اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل يعطيها الحق الكامل فى الهيمنة على الأماكن المقدسة، وقد يتيح لها ذلك تقييد حق غير اليهود من الدخول إليها مستقبلاً.

هذا فضلاً عن أن اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل هو جزء من نظرية أن فلسطين كلها لليهود، وأن إسرائيل تسترد أراضيها المحتلة من الفلسطينيين.

المادة الرابعة: اللغة

تنص المادة على أن:"اللغة العبرية هى لغه الدولة- أما بالنسبة للغة العربية فلها مكانة خاصة فى الدولة، وينظم استعمالها فى المؤسسات الرسمية وفقاً للقانون مع عدم المساس بالمكانة الممنوحة فعلاً لها."

المعنى الجوهرى لهذه المادة هو الإلغاء الضمنى للاعتراف الذى كان قائماً باللغة العربية كلغة رسمية فى الدولة، وهو الاعتراف الذى أتاح حقوقاً للمتحدثين باللغة العربية فى تلقيهم الخدمات العامة بلغتهم. والهدف من ذلك ليس فقط تبرير السياسة المتبعة فعلياً والهادفة إلى تهميش اللغة العربية فى المجال العام والنظام التعليمى ومؤسسات الدوله المختلفة، ولكن يضاف إلى ذلك أن اللغة العربية من قديم الزمن ، ومنذ الإنتداب البريطانى، كانت هى والإنجليزية هما اللغتان الرسميتان. أما اللغة العبرية فكانت مجرد لغة مستخدميها فقط فى أماكن الاستيطان. وبعد قرار الأمم المتحددة ١٩٤٧، وإنهاء الانتداب البريطانى على فلسطين، تم إلغاء اللغة الإنجليزية كلغة رسمية، وأصبحت اللغة العربية هى اللغة الرسمية، واللغة العبرية هى اللغة الثانية. فالقوانين فى ذلك الوقت كانت تنشر باللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية الوحيدة، قبل أن تصبح لغة ثانية بعد العبرية.

ويترتب على المادة التقليل من شأن اللغة العربية، وتنزيلها من لغه رسمية إلى لغة ذات شأن خاص، وبالتالى قد يترتب على ذلك أنه يمكن التخلص منها فى المستقبل ضمن إجراءات القضاء على هوية الشعب الفلسطينى ومقدراته الثقافية من خلال تهميش لغته الأساسية.

المادة الخامسة: لم الشتات

تنص المادة على: "تكون الدولة مفتوحة أمام قدوم اليهود ولم الشتات".

وتعنى هذه المادة رفض أى مقترح بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين من داخل المنطقة وخارجها، وفتح الباب على مصراعيه نحو استمرار الهجرة اليهودية من كافة أرجاء العالم، فتكون إسرائيل أمة لجميع يهود العالم. كما أنها قد تفتح الطريق أمام قانون شرعية الاستيطان الذى ظل معلقاً لفترة بإنتظار حسم من المحكمة الإسرائيلية العليا. ويقضى هذا القانون بمشروعية الآلاف من الوحدات السكنية التى أقامها الاحتلال سواء فى مستوطنات رسمية، أو حتى فى البؤر الاستيطانية التى كان وضعها غير قانونى.

المادة السادسة: العلاقة مع الشعب اليهودى

تنص المادة على: "تهتم الدولة بالمحافظة على سلامة أبناء الشعب اليهودى، ومواطنيها الذين تواجههم مشاكل بسبب كونهم يهوداً أو مواطنين فى الدولة، وتعمل الدولة كذلك على لم الشتات للمحافظة على العلاقة بين الدولة وأبناء الشعب اليهودى بالمحافظة على الميرات الثقافى والتاريخى والدينى لدى يهود الشتات".

وتتضمن المادة المعانى التالية:

– قيام إسرائيل بتذليل كل العقبات، وتسخير الإمكانيات الخاصة بالدولة سواء كانت مادية أو معنوية لتسهيل إقامة اليهود فى إسرائيل وعملهم.

– تنمية الشعور لدى مؤسسات الدولة نحو حماية اليهود، سواء لاعتبارهم يهوداً أو لاعتبارهم مواطنين بالدولة. وهذا يعنى أن الحماية المقررة من الدولة هنا تقع على اليهود فقط دون غيرهم.

– حماية الدولة لليهود قد تكون ضد الفلسطينيين أنفسهم، وبالتالى يمكنها أن تعتبر إن أى مقاومة فلسطينية ضد اعتداءات المستوطنين اليهود بمثابة اعتداء على مواطنيها، ويحق لها فى ذلك الوقت استخدام وسائل الدفاع عن هؤلاء المواطنين، ويكون هذا حقاً مشروعاً.

وتتمثل أبرز التداعيات المحتملة لهذه المادة أنه في لحظة ما قد يتم اعتبار الفلسطينيين مواطنين من الدرجة الثانية، واعتبار اليهود مواطنين من الدرجة الأولى.

المادة السابعة: الاستيطان اليهودى

جاء في المادة: "تعتبر الدولة تطوير الاستيطان اليهودى قيمة قومية، وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته".

وتتضمن المادة المعانى التالية:

– تأكيد جوهر المشروع الصهيونى منذ القدم والمتمثل فى الاستيطان. فالعلاقة بين إسرائيل كدولة "أم" وبين الجيوب الاستيطانية فى الضفه الغربية وقطاع غزة علاقة تعاقدية.

– إضفاء مشروعية على الإستيطان ومساندته من خلال الدعم المالى والمعنوى اعتماداً على المستوطنين اليهود الأغنياء الذين يكرسون مواردهم المالية لهذا الهدف.

– تناقص فرص استفادة الفلسطينيين من عوائد التنمية التي يشاركون فيها لتحقيق أهداف تتناقض مع مصالحهم مثل تشجيع هجرة اليهود إلى إسرائيل والاستيطان فيها، وكذلك الحفاظ على التراث اليهودى الثقافى والتاريخى.

– التأكيد على أن حق تقرير المصير وفقاً لهذا القانون يكون لليهود فقط فى أرض إسرائيل. ويبدو استخدام تعبير أرض إسرائيل، وليس دولة إسرائيل، مقصوداً فى هذا السياق لأجل تسهيل الاستيطان اليهودى فى الضفة الغربية

المحتلة، وذلك من خلال إجراء مسح لها وللقمم والتلال التى كانت مصنفة أراضى أميرية وأراضى عامة، وإدراجها تحت اسم أرض الدولة.

ويترتب على هذه المادة التداعيات المتوقعة التالية:

– مشروعية ترحيل سكان الخان الأخضر لصالح توسيع مستوطنة كفار أدوميم، وكذلك ترحيل وطرد أهالى سوسيا القريبة من الخليل لصالح مستوطنة سوسيا.

– مزيد من الصعوبات أمام الفلسطينيين فى الضفة الغربية عند التقاضى أمام المحكمة الإسرائيلية العليا بشأن نزاعات الأراضى أو ضد قرارات الإدارة المدنية للاحتلال بشأن مصادرات أراضيهم.

– إلزام المحكمة العليا الإسرائيلية الاعتماد على بنود القانون فى سياق القضايا اليومية، وتجاهل المساواة والديمقراطية. ويعنى هذا أن الدولة لن تكون ملزمة بانتهاج مبدأ المساواة فى رصد الميزانيات لتطوير المجتمع الفلسطينى. وفى مقابل ذلك ترصد الميزانيات الهائلة لتهويد الخليل والنقب، بالإضافة إلى عدم المساواة فى رصد ميزانيات للتعليم، وجودة البيئة، والزراعة، وكل مجالات الحياة لصالح اليهود دون الفلسطينيين.

المادة الثامنة: التقويم الرسمى يوم الاستقلال والذكرى، وأيام الرحلات والعطلات

نصت المادة على أن "التقويم العبرى هو التقويم الرسمى للدولة، والى جانبه التقويم الميلادى، واعتبار يوم الاستقلال هو العيد القومى الرسمى للدولة، ويوم الذكرى والبطولة هما يوما الذكرى الرسمية للدولة، ويعتبر يوم السبت هو يوم العطلة الرسمية للدولة، ولغير اليهود الحق فى أيام العطلة فى أعيادهم، تفاصيل ذلك تحدد فى القانون."

وتتضمن المادة المعانى التالية:

– يعتبر اعتماد إسرائيل للتقويم العبرى بشكل رسمى إشارة واضحة منها إلى أن الدولة تجنح إلى اليمين المتطرف، وتدعيم التطرف القومى الدينى، وتُهمش الأقليات العربية فى فلسطين، وهو ما يتضح من إغفال التقويم الهجرى، أى تقويم أصحاب البلاد الأصليين.

– إغفال حق أصحاب البلاد الأصليين فيما يخص احتفالاتهم الدينية، ويوم العطلة الرسمية.

– يدل حصر أجازات الأعياد فى المناسبات اليهودية فقط على أن إسرائيل لم تعد تتسع لغير اليهود.

ويترتب على المادة التداعيات المتوقعة التالية:

– التمييز ضد حقوق الشعب الفلسطينى الدينية بإغفال التقويم الهجرى، أى تقويم أصحاب البلاد الأصليين.

– انتهاك واضح لشروط قبول إسرائيل فى عضوية الأمم المتحدة وفق قرار الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٩ مايو ١٩٤٩، والذى وضع ثلاثة شروط يفترض أن يؤدى انتهاكها أو إلغاء أحدهما إلى إسقاط عضويتها فى الأمم المتحدة فى حالة وجود قيمة حقيقية لقرارات المنظمة الدولية. وأهم هذه الشروط "احترام حقوق الأقليات غير اليهودية داخل إسرائيل".

ثانيا: الاستنتاجات

يتضح من تحليل نصوص القانون أنه لا يتضمن ما يُحول إسرائيل إلى دولة فصل عنصرى بشكل فورى، ولكن بعض هذه النصوص تفتح الباب أمام التحول فى هذا الاتجاه تدريجياً إذا حدث توافق كامل أو واسع النطاق بين مختلف فئات المجتمع الإسرائيلى واتجاهاته، وتوفر وضع دولى موات لذلك.

لكن الملاحظ أن ردود الفعل الداخلية تختلف وتتفاوت بين مؤيد ومعارض. كما أن الكثير من ردود الفعل الخارجية جاءت ناقدة للقانون وما يحمله من معان وتوجهات تندد بآثاره بعد أن أقرته الكنيست، فضلاً عن المعارضه له من داخل إسرائيل كونه يعالج قضايا خلافية شائكة، وليس هناك إجماع إسرائيلى حولها، إذ يخشى بعض الإسرائيليين تبعات التحول إلى دولة عنصرية، ويدركون أن العنصرية جريمة دولية وفقاً لما نصت عليه الاتفاقية الدولية للقضاء على الفصل العنصرى، والصادر بها القرار رقم (٣٠٦٨) فى ٣٠ ديسمبر ١٩٧٣ من الجمعية العامة للأمم المتحدة والذى نص على أن الدول الأطراف تعمل جماعة وفرادى بالتعاون مع المنظمة الدولية لتحقيق الإحترام ومراعاة الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية للناس جميعاً دون أدنى تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

ويمكن الإشارة إلى المواقف التالية، على سبيل المثال:

١- عارض الرئيس الإسرائيلى رؤوفين ديفلين القانون، وقام بإرسال رسالة إلى اللجنة المشتركة، والمكونة من لجنة الكنيست ولجنة القانون والدستور، أعرب فيها عن معارضته للقانون، وأضاف أنه لا يجد فى هذا القانون أى فائدة، واعتبره سلاحاً فى أيدى أعداء إسرائيل.

٢- ومن معارضى القانون أيضاً المستشار القانونى للحكومة المحامى راز فيزرى والذى عارض بنود القانون صراحةً واعتبرها توصى بالتمييز العنصرى الواضح.

٣- قام أعضاء الكنيست الدورز بتقديم إلتماس للمحكمة العليا الإسرائيلية ضد القانون على أساس أنه ينطوى على تمييز واضح ضد الأقليات، ويهمل الدروز ويعتبرهم أقلية لا حقوق لها، وينسى أنهم وهبوا أبنائهم لدولة إسرائيل. كما اعتبره بعضهم كذلك "بصقة" فى وجه الدروز.

٤- قامت الأمم المتحدة بفتح تحقيق فى القانون من خلال الشكوى المقدمة من المحامى "حسن جبارين" مدير مركز عدالة الحقوق فى إسرائيل، والذى ذكر أنه تم تقديم التماس للمحكمة العليا بشأن كافة بنود القانون بإسم مركز عدالة ولجنة المتابعة العليا للجماهير العربية فى إسرائيل والقائمة المشتركة فى الكنيست ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية .

وقام الملتمسون بتلخيص بنود الالتماس فى النقاط الآتية:

أ- أن القانون الذى يلغى الحقوق المدنية والقومية للفلسطينيين فى وطنهم هو قانون عنصرى استعمارى وغير مشروع.

ب- أن القانون يلغى حق الشعب الفلسطينى بتقرير مصيره، ويخالف من ثم القانون الدولى الإنسانى الذى يسرى مفعوله فى الأراضى المحتلة.

ج- أن القانون يخالف الشرعية الدولية، فلا يوجد اليوم فى دستور أى دولة بند تقتصر فيه الدولة ونظام الحكم فيها على مجموعة معينة من الشعب مما يعنى عدم المساواة بين جميع مواطنى الدولة.

خلاصات من أحداث سوريا

صبحي غندور . رأي اليوم . ٢٠١٩/١/٢

تساؤلاتٌ عديدة أثارها قرار الرئيس الأميركي ترامب بسحب القوات الأميركية من سوريا وعن أبعاد ونتائج هذا القرار على الصعيدين السوري والإقليمي. ولا تنفصل هذه التساؤلات عن مستقبل سوريا عن تعيين ترامب منذ عدّة أشهر لجون بولتون كمستشار لشؤون الأمن القومي، وهو المعروف باتّجاهاته المحافظة المتطرّفة والداعية لتصعيد في الأزمات الدولية المعنية بها الولايات المتّحدة. ولا ينفصل قرار ترامب أيضاً عن مغزى استقالة وزير الدفاع جيم ماتيس وإقالة رئيس الموظفين في "البيت الأبيض" جون كيلي، وكلاهما كانا "ضمانة لعدم اتّخاذ ترامب قراراتٍ متهوّرة"، على حدّ قول رئيس لجنة الشوؤن الخارجية في مجلس الشيوخ السناتور الجمهوري بوب كوركر. فإدارة ترامب الآن تخضع لتأثيرات قوى ثلاث جميعها ترغب بالتصعيد في منطقة الشرق الأوسط عموماً، وهي التي تتحكّم بالسياسة الخارجية الأميركية في هذه المرحلة. وهذه القوى تجمع بين التيّار الإنجليكي المتصهين، والتيّار المعروف باسم "المحافظون الجدد"، إضافةً لدور اللوبي الإسرائيلي والعلاقة القوية القائمة الآن بين إدارة ترامب وحكومة نتنياهو.

وربّما يجد الآن الرئيس الأميركي مصلحةً كبيرة في حدوث تصعيدٍ لأزمةٍ دولية، كالأزمة السورية، ليس فقط لخدمة سياسة مقرّرة، بل أيضاً لصرف الأنظار عن مشاكله الداخلية وعن التحقيقات القانونية الجارية مع فريق حملته الانتخابية، ولتعزيز قاعدته الشعبية، ممّا يُسهّل تنفيذ باقي أجندة عهده في "البيت الأبيض".

إنّ الجبهة الإسرائيلية– السورية – اللبنانية هي من المواقع المؤهّلة لحدوث تصعيد عسكري كبير، والتي قد يتمّ استخدامها لتغيير مسار الأزمات المشتعلة حالياً في المشرق العربي، وحيث يُحقّق فيها خصوم أميركا تقدّماً على الأرض، وحيث سيكون من الممكن الاعتماد أميركياً على دور القوّة الإسرائيلية دون حاجةٍ لتورّط عسكري أميركي واسع في هذه الجبهة.

ويحرص الرئيس الأميركي الآن على نقل الاهتمام الداخلي الأميركي من مسألة التحقيقات القانونية حول دعم موسكو لحملته الانتخابية إلى قضايا خارجية ساخنة (سِلماً وحرباً)، وهو هذا المزيج المتوقّع من إعلان "صفقة القرن" بشأن الصراع العربي/الإسرائيلي، ومن تصعيدٍ ما على الأراضي السورية.

إنّ شرارة النّار موجودة في سوريا والمنطقة حولها، لكن التصعيد في الخلافات بين موسكو وواشنطن وتضارب المصالح الدولية والإقليمية سيجعل لهب النار تمتدّ للعالم بأسره. وهنا خطورة ما يحدث الآن من تغليب في الولايات المتحدة للمصالح الفئوية على حساب المصالح القومية الأميركية. وهذه تجربة عاشتها أميركا والعالم قبل ١٥ سنة حينما جرى غزو العراق بحجّة أسلحة الدّمار الشامل، وفي ظلّ إدارةٍ مشابهة لما عليه الآن إدارة ترامب.

لكن بغضّ النظر عن احتمالات ما قد يحدث في المستقبل، فإنّ أحداث الأعوام الماضية على الأراضي السورية زاخرةٌ بالدروس والعِبر لعموم العرب. فلا يمكن، منطقياً وعملياً، اعتبار ما حدث في سوريا من صراعٍ مسلّحٍ

(مهما اختلفت تسميته) "قضية داخلية" فقط، ارتبطت بحراكٍ شعبي من أجل تغيير النظام!. فالأحداث السورية كانت انعكاساً لحدّة أزماتٍ إقليمية ودولية أخرى، مترابطة كلّها بعناصرها وبنتائجها وبالقوى الفاعلة فيها. إذ لا يمكن فصل الأزمة السورية عمّا حدث في مطلع العقد الماضي من أوّل احتلالٍ أميركي لبلدٍ عربي (العراق)، حيث كانت سوريا معنيّةً بأشكال مختلفة بتداعيات هذا الاحتلال ثمّ بدعم مواجهته. ولا يمكن فصل الأزمة السورية الحالية عن الصراع العربي/الإسرائيلي وعن مأزق التسوية على المسار الفلسطيني، حيث كانت دمشق داعمةً للقوى الفلسطينية الرافضة لنهج "أوسلو" وإفرازاته السياسية والأمنية. ثمّ كانت دمشق – وما تزال – غير موقّعة على معاهداتٍ مع إسرائيل، كما جرى على الجبهات المصرية والأردنية والفلسطينية، فبقيت سوريا – ومعها لبنان– في حال الاستهداف من أجل فرض "التطبيع العربي" مع إسرائيل، بغضّ النظر عن مصير التسوية العادلة الشاملة لأساس الصراع العربي/الصهيوني، أي القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني. وهل يمكن نسيان أنّ مئات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين يقيمون في لبنان وسوريا، وبأنّ ما يحدث، وما قد يحدث، في هذين البلدين سيؤثّر كثيراً على مصير ملفّ اللاجئين الفلسطينيين؟!.

ثمّ هل حقّاً أنّ التغيير الذي كان منشوداً في سوريا مع بداية الحراك الشعبي في ربيع العام ٢٠١١ كان هدفه تغيير نظامها السياسي الداخلي فقط، أم أنّ الهدف الكبير الهام الذي وقف خلفه "حلف الناتو" هو فكّ تحالفات الحكم السوري على الصعيدين الإقليمي والدولي؟! إضافةً طبعاً للهدف الإسرائيلي الخاص بتفكيك وحدة سوريا وإقامة دويلات طائفية وإثنية تسبح في الفلك الصهيوني. لقد كانت المصالح الإسرائيلية، وما زالت، هي في مزيدٍ من التفاعلات السلبية للأزمة السورية، أمنياً وسياسياً، وعدم التوصّل إلى أيِّ حلٍّ في القريب العاجل. فمصلحة إسرائيل هي في بقاء هذا الكابوس الجاثم فوق المشرق العربي والمهدّد لوحدة الأوطان والشعوب، والمنذر بحروبٍ أهلية في عموم المنطقة، والمُهمّش للقضية الفلسطينية.

هذه أبعاد خارجية مهمّة للصراع المسلّح الذي لم ينتهِ بعدُ في سوريا، وهو صراع إقليمي/دولي على سوريا، وعلى دورها المستقبلي المنشود عند كلّ طرفٍ داعمٍ أو رافضٍ للحكم الحالي في دمشق. لذلك نرى اختلاف التسميات لما حدث في سوريا، فمن لا يريد تبيان الأهداف الخارجية للصراع يصرّ على وصف ما حدث بأنّه "ثورة شعبية على النظام"، فقط لا غير. ومن لا يعبأ بالتركيبة الدستورية السورية الداخلية وبطبيعة الحكم، ويهمّه السياسة الخارجية لدمشق فقط، يحرص على وصف ما يحصل بأنّه "مؤامرة كونية" لا مبرّرات داخلية لها. في الحالتين هناك ظلمٌ للواقع ونتائج لا تُحمد عقباها على الشعب السوري وعلى المنطقة كلّها.

ما حصل ويحصل في سوريا هو تكرارٌ لتجربة حرب محلية/إقليمية/دولية في لبنان عام ١٩٧٥، ولتجربة حرب أفغانستان في عقد الثمانينات التي كانت لتغيير نظامٍ موالٍ لروسيا الشيوعية فولّدت تطرّف "المجاهدين الأفغان"، كما أفرزت حرب سوريا جماعات "داعش". ولم يكن ما شهدته سوريا في العام ٢٠١١ استمراراً لما حدث في مصر وتونس من حراك شعبي سلمي خالٍ من الارتباطات الخارجية.

إنّ سوريا هي قضيةٌ حاضرة الآن في كلّ الأزمات الدولية، وسيكون مصير الحرب فيها، أو التسوية المنشودة لها، هو الذي سيحدّد مصير عدّة أزماتٍ أخرى. كذلك، فإنّ استمرار الحرب وتصعيدها يعني مخاطر نزاع دولي

خطير بين موسكو وواشنطن، وحرب إقليمية تشترك فيها إسرائيل وإيران ولبنان والعراق، إضافةً إلى التورّط التركي الكبير الحاصل في الأزمة السورية. فالأزمة السورية الراهنة وضعت المنطقة والعالم كلّه الآن أمام خياراتٍ حاسمة لا يمكن تأجيل البتّ بمصيرها إلى سنواتٍ أخرى.

المؤسف أنّ كلَّ ذلك يحدث على أرضٍ عربية في ظلّ غياب "مشروع عربي" للتعامل مع كلّ أزمات المنطقة، وبما يُحقق مصالح الأوطان والشعوب العربية أولاً!.

بين العام ٢٠١٨ والعام ٢٠١٩: تحديات جديدة

د. شفيق ناظم الغبرا ـ القدس العربي ـ ٢٠١٩/١/٣

نستقبل العام الجديد بينما نحمل معنا جروحا مستمرة من ٢٠١٨. ودعنا عاما طغت عليه نزاعات بينما نستقبل عاما جديدا يتضمن استمرارا لها وبداية لغيرها، كما ودعنا في نهاية العام حراكا كبيرا في السودان واذا بنا نستقبل الحراك ذاته. لن يكون عام ٢٠١٩ عام الانتقال الديمقراطي ولا عصر المصالحات بين الدول والشعوب والأجنحة الحاكمة والمعارضة. إذ لازلنا في عصر الخوف من المجهول. لكن العام الجديد هو ايضا عام للحراكات الإنسانية الاجتماعية المطلبية كما وقع في فرنسا وأوروبا وكما حصل في الولايات المتحدة مع عدد من التحركات الشعبية الكبرى التي يحركها الرأي العام ودوره الكبير. كما وتعكس حادثة اغتيال جمال خاشقجي ذلك الدور المتنامي للرأي العام والقيم التي يحملها حول الحرية والحقوق. عام ٢٠١٩ سيشهد استمرار دور الرأي العام ودور الإعلام المفتوح في تحريك الناس نحو قضايا مفصلية.

سيكون العرب في العام ٢٠١٩، كما كانوا في العام ٢٠١٨، مادة للصراع بين قوى عدة تعتقد أنها قادرة على إغلاق الفراغات الناشئة عن الانهيارات التي سببها وصول أجزاء رئيسية من النظام العربي المتكلس والجامد لمرحلة الأزمة. إذ تعتقد روسيا على سبيل المثال كما وتركيا وإيران أن لدى كل منها فرصا لملء الفراغات. وهذا يعني أن السباق مستمر بين قوى عدة، خاصة في ظل بعض الانسحابات الأمريكية. لكن تركيا مرشحة في العام ٢٠١٩ لتقدم نسبي بعد إعادة تنظيم علاقتها مع الولايات المتحدة وبعد التقدم الذي حققته بفضل موقفها في قضية جمال خاشقجي كما وموقفها تجاه القضية الفلسطينية وقضايا التغيير في العالم العربي.

في ٢٠١٩ العراق سينتقل من مخاض لمخاض خاصة وأن علاقته بإيران كما وبالولايات المتحدة وعلاقته بالمذاهب والقوميات التي تشكله تسبب له عدم استقرار، وستبقى ليبيا في نزاع يؤدي لنزاع، وتونس ستحاول الصمود في ظل حكومة ديمقراطية منتخبة، بينما ستستمر الكويت محاولة حماية أمنها والاتفاق على طريقة لحل صائب لكل ما نتج عن حراك ٢٠١١، أما قطر فستستمر في سياسة حمت حدودها واستقلالها، بينما إيران ستستمر في نزاع حول النووي وحول الاقتصاد والعقوبات، بينما تركيا مستمرة في خشيتها من الانقلاب الذي أثر عليها ومن الملف الكردي، أما السعودية ودولة الإمارات فستحاولان ملء فراغ قائم من خلال دعم النظام العربي القديم بكل تناقضاته، لكن حرب اليمن هي الأخرى قد تكون في طريقها للانتهاء، فالأزمة اليمنية مستمرة بسبب غياب خطط إعادة البناء واسس الوحدة بين الجنوب والشمال كما وعناصر العدالة بين الشعب ومكوناته.

سيكون العرب في العام ٢٠١٩، كما كانوا في العام ٢٠١٨، مادة للصراع بين قوى عدة تعتقد أنها قادرة على إغلاق الفراغات الناشئة عن الانهيارات التي سببها وصول أجزاء رئيسية من النظام العربي المتكلس والجامد لمرحلة الأزمة وتزداد الصراعات حدة في العام ٢٠١٩ بسبب عوامل دولية، أهمها مرتبط بطبيعة النظام الكوني الذي يسقط كل يوم في امتحان المرجعية السياسية والقانونية. فقد تراجعت المرجعية الأمريكية بفضل ترامب وسياساته، فحتى الأمم المتحدة ومجلس الأمن والكثير من المؤسسات الدولية تعاني من حالة جمود. لهذه

الفوضى أسباب كثيرة بدأت مع وصول الرئيس ترامب لسدة الرئاسة في الولايات المتحدة، فمنذ ٢٠١٦ ساهم في فوضى النظام الدولي، بينما تلاحقه القضايا والتحقيقات. في العام ٢٠١٩ سيواجه ترامب مجلس نواب ديمقراطيا يبدأ عمله اليوم، وسيواجه أيضا مجلس شيوخ أصبح يخشى من استمرار حكمه. القضايا المرفوعة على الرئيس جدية وستترك أكبر الاثر على الادارة الأمريكية في العام ٢٠١٩.

وسيكون مصير القضية الفلسطينية في العام ٢٠١٩ على المحك، فمع اتضاح فشل صفقة القرن وتراجع قدرة القوى الداعمة لها خاصة فريق ترامب كوشنر ستجد إسرائيل أن مأزقها يزداد عمقا. بنفس الوقت يرتفع منسوب المقاومة في القدس الشرقية كما وفي الضفة الغربية بينما تنتظر إسرائيل انتخابات جديدة في نيسان/ابريل المقبل. الأزمات مقبلة في المسألة الفلسطينية كما وروح المقاومة مستمرة ومتصاعدة.

أما على جبهة الصراع السوري، فلا الحرب انتهت ولا النظام ثبت وضعه، فنسبة السوريين المهجرين بالملايين، وعلى النظام التعامل مع نتائج قتل مئات الألوف من السوريين، ونتائج تهجير الملايين، على النظام أن يتعامل مع اقتصاد دمرته الحرب وشعب إعتاد على المقاومة والمواجهة. إن عودة سوريا في ظل منطق مفاده أن طرفا انتصر والأطراف الأخرى لم تنتصر لن يجلب الاستقرار. لو درسنا الوضع العراقي بعد ٢٠٠٣ سنكتشف كما من الأزمات ينتظر سوريا إن لم تسع للإصلاح وتغير سياسات النظام السياسي في ظل بناء حالة دستورية جديدة. فالاستقرار السوري سيتطلب التعامل مع المطالب الأساسية للثورة السورية كالحرية والعدالة واحترام الأغلبية وبناء التوافق السياسي. هذا سيتطلب إصلاحا سياسيا جادا. لكن من جهة أخرى نجد أن تناقض الدور التركي والإيراني والروسي في ظل الانسحاب الأمريكي لن تكون عوامل مفيدة للاستقرار. في ظل غياب التوازن ستستمر الأزمة السورية بأشكال مختلفة لن يكون العنف إلا أحد تعبيراتها.

العام ٢٠١٩ هو عام عودة الدفء للحراك العربي الشعبي، البعض سيقول هذه مقدمات الربيع العربي الجديد، لكن الواضح من خلال حراك السودان، وبعض الحراكات في الأردن، والأزمة الخانقة في مصر بعد إعادة انتخاب الرئيس السيسي بلا وجود مرشح حقيقي منافس له، أن العرب وصلوا للحافة. العام ٢٠١٩ يحمل الكثير ويعكس بداية عودة حراكات الشعوب.

٢٠١٩ من منظور روسي: نظام عالمي جديد.. لا انتصار مطلق.. لا أحد يريد الحرب

قاسم قصير . عربي ٢١ . ٢٠١٩/١/٢

"العالم يمر اليوم في مرحلة انتقالية نحو نظام عالمي جديد سياسا ونقديا واقتصاديا وعسكريا".. "ليس هناك انتصار مطلق في الواقع الدولي والإقليمي، لكن الدبلوماسية الروسية حققت نجاحات مهمة في العام المنصرم، ونحن نتطلع إلى تسوية الأزمات القائمة في سوريا واليمن وليبيا. ونحن ندعم كل الجهود الدولية للوصول إلى حلول للأزمات القائمة".. "الانسحاب الأمريكي العسكري من سوريا تطور مهم، ولكن لا يمكن تحديد الانعكاسات الميدانية والسياسية قبل اتضاح طبيعة الانسحاب وآلياته، وكيفية ملء الفراغ الحاصل من قبل القوى المختلفة، ولا أحد يريد اندلاع الحرب بين لبنان وإسرائيل"..

هذه أبرز مواقف السفير الروسي في لبنان ألكسندر زاسبكين، خلال لقاء إعلامي خاص في بيروت في نهاية العام ٢٠١٨ (حضره الكاتب)، وتحدث فيه عن الرؤية الروسية للعالم في العام ٢٠١٩، وعن أهم الإنجازات التي حققتها الدبلوماسية الروسية في العام ٢٠١٨، وأهم التحديات التي تواجهها في العام الجديد.

اللقاء الحواري الصريح مع السفير الروسي في بيروت اتسم بالواقعية بعيدا عن المواقف المسبقة والمبالغة أو تضخيم الحقائق، وحرص السفير على تقديم المعلومات والمعطيات المتوفرة لديه لشرح الموقف الروسي، دون الدخول في تفاصيل بعض الملفات الإقليمية، حرصا منه على الدقة في تحديد الموقف.

عن الأوضاع في لبنان والدور الروسي المتزايد في هذا البلد، أوضح السفير زاسبكين أن "أولويتنا في هذه المرحلة زيادة التعاون السياسي والعسكري مع لبنان، ونحن جاهزون لتقديم الدعم العسكري للجيش اللبناني والقوى الأمنية، ونحن نعمل لمعالجة مشكلة الهبة للجيش اللبناني. ونحن حريصون على استمرار التهدئة في جنوب لبنان، ولا أحد له مصلحة في حصول حرب بين لبنان وإسرائيل، وينبغي معالجة كل الإشكالات التي تحصل على الحدود، والأولوية اليوم لمواجهة الإرهاب والتطرف. والأمم المتحدة معنية بمتابعة الأوضاع جنوبا، ولن يحصل أي تغيير في صلاحياتها، ولا بد من مواجهة الخروقات الإسرائيلية. وموضوع الأنفاق على الحدود كان ملفا غامضا جدا ويحتاج للتوضيح، ونحن نتابع ملف عودة النازحين والمبادرة التي أطلقناها سابقا، ولا نزيد استخدام ورقة النازحين كورقة ضغط على الجكومة السورية".

وأضاف: "ما يهمنا الإسراع في تشكيل الحكومة اللبنانية، وليست هناك موانع خارجية تمنع التشكيل، والموضوع داخلي لبناني. والشركات الروسية مهتمة بالعمل في لبنان، وخصوصا في مجالات النفط والغاز، ونحن حريصون على حماية الاستقرار والأمن في هذا البلد".

وحول قرار الانسحاب الأمريكي العسكري من سوريا ومستقبل الأوضاع في سوريا، قال السفير الروسي: "ليس هناك وضوح أو معرفة كاملة في خلفيات القرار الأمريكي (مع احتمال أن يتم التراجع عنه)، لكن قرار الانسحاب إيجابي بالنسبة لنا، والمهم عودة السيادة السورية على كل الأراضي السورية، ونحن نريد العمل لتحقيق التسوية

السياسية في هذا البلد، ولا نريد معارك جديدة. ونحن نتعاون مع تركيا وإيران من جل ذلك والجميع مدعو للمشاركة في إعمار سوريا، ونراهن على دور أوروبي متزايد في سوريا".

وعن النظرة الروسية لمستقبل العالم في المرحلة المقبلة، أوضح زاسبكين أن "العالم يعيش اليوم مرحلة انتقالية، سياسيا وماليا وعسكريا، وهناك جهود كبرى تبذل من عدد من الدول لوضع نظام مالي جديد كبديل عن الدولار لكن يحتاج الأمر لوقت ليس بقليل، والسياسة الأمريكية تعاني من الاضطراب والتبدل حول العديد من الملفات والقضايا، ومنها الاتفاق النووي مع إيران.

ويختم السفير الروسي في بيروت: "نحن نأمل أن يحمل العام الجديد الحلول والتسويات لأزمات المنطقة وروسيا تتعاون مع الجميع في هذا المجال. ونحن مع المعالجة الهادئة للخلاف السعودي – الإيراني، وعلينا مواجهة خطر الإرهاب الذي قد يتمدد إلى مناطق أخرى بعد تراجع دوره في سوريا والعراق، وندعو كل دول العالم للتعاون من أجل عالم أفضل".

هذه هي خلاصة اللقاء الإعلامي الصريح مع السفير الروسي في بيروت ألكسندر زاسبكين، والذي حرص أن يتحدث فيه بلغة هادئة، لكنها واضحة وصريحة وصارمة.

فهل يكون العام ٢٠١٩ عام الحلول والتسويات لأزمات المنطقة؟ هذا ما يعمل من أجله الروس وشركاؤهم الإيرانيون والأتراك، فهل ينجحون؟

حصاد العام ٢٠١٨ في المنطقة العربية والشرق الأوسط (٢ ـ ٢)

مجموعة من الخبراء – (معهد الشرق الأوسط) ٢٠١٨/١٢/١٧

أخبار مختلطة لمصر في العام ٢٠١٨

ميريت ف. مبروك

***زميلة رفيعة، ومديرة برنامج مصر في معهد الشرق الأوسط.**

على الرغم من محاولات المحللين المستمرة لوصف مصر بثنائيات متعارضة، إما بكيل المديح أو توجيه الاتهامات، فإن البلد يرفض أن يخضع للتقديرات التبسيطية. وكان العام المنصرم مزيجا من الأخبار المتضاربة، مع حدوث تطورات اقتصادية مشجعة وتحسن في الاستقرار والأمن، –وإنما التي جاءت بكلفة أيضاً.

دفعت الحكومة بسلسلة من إجراءات التقشف خلال العام، كجزء من برنامج إصلاح اقتصادي أوسع، والذي شهد تخفيضات في الدعم على السلع الأساسية –المياه، والكهرباء، والنقل العام، والوقود، على سبيل المثال وليس الحصر– مما تطلب من المصريين إحداث ثقوب جديدة في أحزمتهم لشدها أكثر مما هي مشدودة أصلاً. ومع ذلك، قطع برنامج الإصلاح، المدعوم ببرنامج تسهيلات موسع بقيمة ١٢ مليار دولار من صندوق النقد الدولي، خطوات كبيرة في اتجاه تحسين آفاق الاقتصاد الكلي في مصر. وقد اجتذب البرنامج المدعوم من صندوق النقد الدولي مليارات الدولارات في شكل استثمار أجنبي مباشر، وهو ما أدى إلى تجديد الاحتياطيات الأجنبية المستنزفة في البلد. وقد باعت مصر ما بلغت قيمته أكثر من ١٣ مليار دولار من السندات المقومة بالعملات الأجنبية منذ العام ٢٠١٦. وكان الطلب على سنداتها الأولى المقومة باليورو، والتي صدرت في نيسان (أبريل) من هذا العام، أعلى من المعروض. وقالت مصر أنها لن تطلب المزيد من القروض من صندوق النقد الدولي. ويتطلع المستثمرون الجدد إلى تأسيس مواطئ قدم، وخاصة الصين التي تهدف إلى استثمار ١٥ مليار دولار في العام المقبل. وبشكل عام، يبدو أن مصر تستخلص نفسها من حفرتها المالية.

كما ناضلت الحكومة أيضاً لمحاولة تقديم الخدمات العامة الأساسية، ومن بينها توزيع أكثر من ١,١ مليار جنيه مصري (٦١ مليون دولار) في إطار برنامج التكافل والكرامة الذي تنفذه وزارة التضامن الاجتماعي، وهو خطة للتحويلات المالية، والمصمم لحماية ما يقدر عددهم بنحو ١٠ ملايين من أكثر المصريين ضعفا من تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي، مقرونا بحملة كثيفة وناجحة لاكتشاف ومعالجة التهاب الكبد الوبائي من الفئة (ج).

مع ذلك، تزاحمت عناوين الأخبار الاقتصادية المشجعة على المكان مع الأخبار التي تتحدث عن تقلص الحريات المدنية المحلية. وقد اعتمد البرلمان الأوروبي قرارا يوم ١٣ كانون الأول (ديسمبر)، والذي يدين "القيود المستمرة على الحقوق الديمقراطية الأساسية" في مصر، وهناك شائعات عن تعديلات دستورية محتملة، والتي تهدف إلى زيادة مدة الفترات الرئاسية.

* * *

عام مضطرب آخر لتركيا

جونول تول

***مديرة برنامج تركيا في معهد الشرق الأوسط.**

كان ٢٠١٨ عاماً مضطرباً وصاخباً آخر بالنسبة لتركيا. وكان أهم تطور في هذا العام هو أزمة العملة التركية. ففي الصيف، انخفضت قيمة الليرة التركية بحدة، وعلى نحو جعل منها العملة الرئيسية الأسوأ أداء في العالم. وجاءت هذه الأزمة في جزء كبير منها نتيجة لعام من سوء الإدارة الاقتصادية، لكن التوترات في العلاقات التركية–الأميركية أضافت إلى مفاقمة الأوضاع. وفرضت إدارة ترامب عقوبات على اثنين من المسؤولين الأتراك بعد أن فشلت أنقرة في إطلاق سراح رجل دين أميركي مسجون في تركيا بتهم بالإرهاب، ثم قامت بمضاعفة التعريفات الجمركية على الواردات الأميركية من منتجات الصلب والألمنيوم التركية. وأرسلت الإجراءات الأميركية كلا من العملة التركية والعلاقات الثنائية إلى أدنى مستويات لهما في أكثر من عقد.

لكن شيئاً جيداً خرج من متاعب البلد الاقتصادية والتوترات في علاقته مع واشطن؛ فقد أجبرت تركيا على إطلاق سراح القسيس أندرو برونسون بعد بضعة أشهر لاحقاً، وكذلك على إصلاح علاقاتها المتضررة بشدة مع حلفائها الأوروبيين. وبعد عام سيئ في ٢٠١٧، قررت تركيا وألمانيا إصلاح علاقتهما في العام ٢٠١٨. وأشاد الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، اليائس بشدة للحصول على شريان حياة اقتصادي، بالمستشارة الألمانية وبعلاقات تركيا مع أوروبا أثناء زيارة رسمية قام بها إلى ألمانيا. وكانت المستشارة أنجيلا ميركل سخية بنفس المقدار، فألمحت إلى أن ألمانيا يمكن أن تقدم المساعدة المالية عند الضرورة عندما كانت تركيا في خضم أزمة العملة. وفي جهد لتطبيع العلاقات، تبادلت هولندا وتركيا السفراء الذين كان قد تم سحبهم سابقاً بعد أن منع الهولنديون المسؤولين الأتراك من القيام بحملات انتخابية في أوساط الشتات التركي في هولندا في فترة التحضير لعقد الاستفتاء التركي على الدستور في نيسان (إبريل) ٢٠١٧.

أدت مشكلات تركيا مع الولايات المتحدة ومتاعبها المالية إلى إجبار البلد على السعي إلى العثور على أصدقاء جدد وإلى تعزيز علاقاته مع القدامى. وشهدت علاقات تركيا الاقتصادية مع الصين صعودا سريعا، وتأمل أنقرة في استثمار علاقات تجارية أوثق في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية. كما ظلت علاقاتها مع روسيا وثيقة أيضا. ووقع الطرفان اتفاقا لمنع هجوم يشنه النظام السوري على محافظة إدلب في شمال غرب سورية، ولإقامة منطقة منزوعة السلاح هناك، وتعميق تعاونهما في مجال الطاقة من خلال إنشاء "تركستريم"، وهو خط أنابيب سوف ينقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى تركيا عبر البحر الأسود.

ولكن، لم تكن الولايات المتحدة فقط هي التي تورطت تركيا في المشاكل معها في العام ٢٠١٨. فقد وتر مقتل الصحفي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في اسطنبول علاقات تركيا مع الرياض، التي كانت تشهد تعقيدات مسبقاً بسبب دعم أنقرة لجماعة الإخوان المسلمين وقطر بعد الحصار الذي فُرض على قطر بقيادة السعودية.

* * *

جمود عنيف في أفغانستان

أحمد مجيدار

***زميل رفيع في المعهد ومدير مشروع إيران الجديد.**

كان هذا عاماً آخر عنيفاً ومضطرباً في أفغانستان، حيث أثبتت إمكانية تحقيق السلام كونها بعيد المنال. وفي حين ظلت الحرب متوقفة على المستوى الاستراتيجي، قامت حركة طالبان بتصعيد العنف وحافظت على زخمها في ساحة المعركة. وحقق المتمردون مكاسب إقليمية في المناطق الريفية، وقاموا باغتيال كبار المسؤولين الأفغان، ونفذوا هجمات كبيرة في كابول وغيرها من المدن الأفغانية الكبرى. لكن المتشددين واجهوا نكسات أيضاً في هذا العام: لم يتمكنوا من الاستيلاء على أي مراكز سكانية مهمة أو السيطرة عليها؛ واستمروا في تكبد أعداد متزايدة من الخسائر نتيجة للزيادة في الضربات الجوية الأميركية. وفي ضربة قوية تلقتها طالبان، فشلت جهودهم الرامية إلى تعطيل الانتخابات البرلمانية إلى حد كبير، مع تحدّي الشعب الأفغاني لتهديداتهم وإعادة تأكيد التزامهم بالديمقراطية والنظام السياسي الحاكم. وشهدت الاستطلاعات البرلمانية هذا العام رقما قياسيا في عدد المرشحين من النساء والشباب الذين يتنافسون على عضوية البرلمان.

بعد مرور عام الآن، أصبح من الواضح أيضاً أن استراتيجية إدارة ترامب في جنوب شرق آسيا لم تسفر عن أي نتائج ملموسة. فقد فشل تكثيف الحملة العسكرية الأميركية في إضعاف حركة طالبان واجبارها على التفاوض على تسوية سياسية لإنهاء الحرب. كما أن دبلوماسية واشنطن القسرية لم تجبر باكستان على التخلي عن دعمه للمقاتلين الأفغان. وكانت لعمليات مكافحة الإرهاب ضد الجماعات الإرهابية الأجنبية العاملة في أفغانستان نتائج متباينة. وقد تمكن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة من تقويض زخم "داعش"، ولكن، يبدو أن تنظيم القاعدة يحاول العودة إلى الظهور في المناطق الجنوبية والشرقية.

خلال العام، عزز عزم جديد في المحادثات مع طالبان الآمال في التوصل إلى نهاية متفاوض عليها للنزاع، مع عقد ممثلي طالبان وكبار المسؤولين الأميركيين عدة جولات من المحادثات في قطر. لكن هذه المحادثات لم تسفر بعد عن خريطة طريق للسلام، حيث يرفض المتمردون التفاوض بشكل مباشر على تسوية مع الحكومة الأفغانية.

* * *

سنة غير عادية أخرى لباكستان

مارفين جي وينباوم

***مدير برنامج أفغانستان وباكستان.**

لا يكاد يمر عام في باكستان من دون وصفه بأنه غير عادي. ولم يكن العام ٢٠١٨ استثناء. وكان الحدث الأبرز الذي سلط الضوء على هذه السنة هو عقد الانتخابات البرلمانية التي جلبت إلى السلطة حكومة ذات توجه إصلاحي برئاسة عمران خان. كما شهدت الانتخابات أيضاً جهداً أكثر تناسقاً من جانب الأحزاب

الإسلامية، بما في ذلك العديد من الجماعات المتطرفة، لمحاولة دخول معترك السياسة العامة. وكانت المشاغل القانونية المتعلقة برئيس الوزراء السابق نواز شريف والعديد من معاوني حزبه قد حازت على انتباه البلاد في معظم أيام السنة، وكذلك فعلت الأزمة الاقتصادية العميقة التي استقبلت الحكومة الجديدة. وأصبحت التوترات بين باكستان والولايات المتحدة حول أفغانستان أكثر مرارة وشفافية، وانجذب الانتباه المحلي والعالمي إلى قضية آسيا بيبي –المرأة المسيحية التي اتُهمت بالتجديف وحُكم عليها بالإعدام.

أدى فوز عمران خان إلى كسر احتكار حزبين للسلطة، والذي ساد لعقود من الزمن، وتحوّلت مقاليد الحكم إلى شخص شعبي يتمتع بشخصية كاريزمية، والذي هدد بتقويض السياسة التقليدية بشن حملة قوية ضد الفساد. وحُكم على نواز شريف، الذي حظرت عليه المحاكم مسبقاً تولي أي مناصب سياسية، بالسجن، وكذلك كان حال أفراد من أسرته، بما في ذلك شقيقه الأصغر شهباز شريف، كبير وزراء إقليم البنجاب السابق. وعلى الرغم من إطلاق سراح نواز شريف في وقت لاحق، إلا أنه ظل في خطر قانوني. وشهدت انتخابات العام ٢٠١٨ سعيا إلى محاولة كسب الشرعية السياسية من حزب يرأسه حافظ سعيد، المدرج على قوائم الإرهابيين لدى الأمم المتحدة والولايات المتحدة، وكذلك فعل تحالف واسع من الأحزاب الدينية التي سعت إلى الحصول على المنصب.

ما تزال باكستان غارقة عميقا في الديون، مع احتياطيات صرف أجنبي ضعيفة وعملة منخفضة القيمة، مما دفع رئيس الوزراء خان إلى السعي الحثيث للحصول على مساعدات مالية أجنبية. لكن الرئيس "ترامب" –المحبط من فشل باكستان في "بذل المزيد" من الجهود لجلب طالبان الأفغانية إلى طاولة المفاوضات من أجل السلام– ضرب باكستان بشدة من خلال التغريدات المهينة، وتعليق مبلغ ١,٦٦ مليار دولار من المساعدات الأميركية الأمنية للبلد. وأسفر تحرير آسيا بيبي عن قيام مظاهرات عنيفة قادها حزب "تحريك ال–لبيك" اليميني المتشدد، والتي العديد من المدن ونهبت الممتلكات العامة. وبعد الإذعان لهذه الحركة الإسلامية في البداية، غيرت الحكومة التكتيكات بحلول نهاية العام، واعتقلت قادتها والعديد من نشطائها.

* * *

إسرائيل: عام تحطُّم القوالب

عيران عتصيون

***باحث في معهد الشرق الأوسط.**

شهد العام ٢٠١٨ تطورين رئيسيين: انسحاب الولايات المتحدة أحادي الجانب من الاتفاق النووي الإيراني، والتقارب بشكل أكثر علنية بين إسرائيل وبعض الدول العربية. ومعا، ارتقى التطوران إلى مستوى تحطيم رئيسي لقالب قديم. تقليدياً، سعت الإدارات الأميركية المتعاقبة إلى تشكيل بنية أمنية إقليمية حول تحالف عربي، وعزل إيران ووصل إسرائيل، على أساس اتفاق سلام شامل يُعقد بين إسرائيل والفلسطينيين وبين إسرائيل والعرب.

لكن التحالف بين ترامب ونتنياهو وبعض العرب حطم فعليا ذلك القالب. وتسعى استراتيجيتهم إلى تحقيق بعض من الأهداف نفسها –بشكل خاص عزل إيران ووصل إسرائيل بالعالم العربي، وإنما من دون المكون الفلسطيني.

ويعني القالب الجديد تحقيق تطبيع إسرائيلي–عربي وتحالف إقليمي مناهض لإيران برعاية أميركية، من دون إبرام أي اتفاق سلام. وإذا كان اليمين الأميركي والإسرائيلي قد اتهما أوباما بـ"إلقاء إسرائيل تحت الحافلة"، فقد قام ترامب –وبما أسعدهم كثيراً– بقلب الحافلة التي يتحدثون عنها رأساً على عقب لتدوس الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، ظلت ما تدعى "صفقة القرن" –قصداً أو عرَضاً– معلقة أمام أعين الأطراف. وحتى إذا تحققت فعلاً، فيغلب أنها لن تلعب دوراً بناء، وإنما ستعمل بدلا من ذلك كأداة أخرى لتبادل الاتهامات بين الإسرائيليين والسلطة الفلسطينية. ومع قبول إسرائيل باتفاق آخر مع حماس في غزة، فإن المرحلة أصبحت مهيئة لإطلاق رصاصة الرحمة على اتفاقيات أوسلو.

على الجبهة الشمالية لإسرائيل، وضعت روسيا أقدامها الثقيلة لتملي بشكل أساسي شروط المرحلة النهائية من الحرب الأهلية السورية، لصالح إيران وحزب الله وضد مصالح إسرائيل. وبذلك، يكون موضع تركيز إسرائيل المركزي، افتراضياً، هو تحويل الانتباه بالتدريج نحو لبنان. وسوف يكون ٢٠١٩ عام انتخابات ساخن في إسرائيل، بينما يسحب نتنياهو آخر أنفاسه السياسية قبل صفقة التماس قضائية حول عدد من التهم الجنائية. وبذلك، ربما تتحطم المزيد من القوالب في معركته –وترامب– من أجل البقاء السياسي.

* * *

طريق مسدود في لبنان

بول سالم

***رئيس معهد الشرق الأوسط.**

تعافى لبنان من مشكلة اختفاء رئيس وزرائه مؤقتا في أواخر العام ٢٠١٧ ومضى قدماً إلى إقامة انتخاباته البرلمانية التي طال انتظارها في أيار (مايو). وشهدت الانتخابات تطبيق قانون جديد للتمثيل النسبي، وأفضت إلى تحقيق أغلبية للحركة الوطنية الحرة التي يتزعمها الرئيس ميشال عون، وحزب الله، وحلفائهما، وإلى انخفاض ملحوظ في مقاعد حركة المستقبل التي يتزعمها سعد الحريري. وأعقب ذلك عقد اجتماع للمانحين الدوليين في باريس، والذي تعهد بتقديم ١١ مليار دولار كمساعدات. لكن الحريري، الذي تم تعيينه مرة أخرى رئيساً للوزراء بعد الانتخابات، ظل عاجزاً عن تشكيل حكومة بعد ثمانية أشهر من ذلك بينما كان العام يقترب من نهايته. وعنى ذلك أن يظل تنفيذ التعهدات بتقديم المساعدات مؤجلاً، وأن يظل الوضع الاقتصادي والسياسي في تدهور مستمر.

كانت عملية تشكيل الحكومة في لبنان عالقة على ثلاثة محاور: تمثيل المسيحيين بين تيار عون الوطني و"القوات اللبنانية" التي يتزعمها سمير جعجع؛ وتمثيل حزب الله، الذي يطالب بوزارات رئيسية، وهي خطوة ستستدرج ردود فعل سلبية من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية؛ وتمثيل السنة –حيث يدفع نظام الأسد من أجل أن يتقاسم بعض حلفائه من السنة المقاعد في الحكومة إلى جانب الحريري.

واجه الاقتصاد اللبناني في العام المنصرم تباطؤاً وتهديدات بعدم الاستقرار المالي. وخفض مؤشر مؤسسة مودي مؤخراً توقعات البلد لتتحول من مستقر إلى سلبي، ويحذر محافظ البنك المركزي من أنه ما لم يتم تشكيل حكومة قريباً، فإن البلد ربما يواجه المزيد من التداعيات الخطيرة.

وعلى المستوى الأمني، ظلت التوترات بين إسرائيل وحزب الله عالية بشكل خطير. وهددت الغارات الكبيرة والاشتباكات الجوية بين إسرائيل والمواقع الإيرانية في سورية بأن تتسرب الأزمة إلى لبنان. كما ادعت إسرائيل أيضاً بأن إيران تقوم بتزويد حزب الله بأجزاء من الصواريخ الموجهة بدقة والمزودة بأنظمة تحديد الموقع، وهددت مراراً باتخاذ إجراء مباشر، لكن الردع المتبادل على طول الحدود اللبنانية–الإسرائيلية صمد حتى الآن.

* * *

سياسة أميركية متعثرة تجاه إسرائيل/ فلسطين

ناثان ستوك

***باحث في المعهد.**

في أيار (مايو) ٢٠١٨، قامت إدارة ترامب بافتتاح السفارة الأميركية الجديدة في القدس. وظلت سياسة الإدارة الأميركية بخصوص المسألة الإسرائيلية/ الفلسطينية متعثرة طوال العام بسبب اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل. وقد واصلت القيادة الفلسطينية تجميدها للاتصالات مع البيت الأبيض، وقامت إدارة ترامب بإغلاق مكتب تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن. كما أجَّلت الإدارة الأميركية إعلان خطة السلام المنتظرة منذ وقت طويل بشكل متكرر، بينما انهار دعم الدول العربية للاقتراح، وافتقرت إدارة ترامب إلى الاتصال مع أحد أطراف الصراع. كما عنى تحييد الإدارة الإميركية من دبلوماسية إسرائيل/ فلسطين أيضاً أنها كانت عاجزة عن التأثير في مسرح الصراع الأكثر اضطراباً وأهمية في العام ٢٠١٨: قطاع غزة. ومنذ نهاية آذار (مارس)، نظم ناشطو المجتمع المدني الفلسطينيون، بدعم من حماس، تظاهرات أسبوعية على طول الحدود مع إسرائيل. وقد أسفرت الاحتجاجات عن مقتل نحو ٢٠٠ فلسطيني على يد قوات الأمن الإسرائيلية، في حين قام الفلسطينيون بإطلاق الطائرات الورقية المشتعلة من غزة، والتي تسببت في إلحاق أضرار كبيرة بالأراضي الزراعية في إسرائيل.

جاءت هذه الاحتجاجات رداً على الظروف المتدهورة في قطاع غزة. وكانت الإغلاقات الإسرائيلية والمصرية للقطاع والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها السلطة الفلسطينية عليه قد أدت إلى ارتفاع معدل البطالة في القطاع ليصل إلى ٥٣ في المائة، بينما انخفض إمداد التيار الكهربائي إلى أربع ساعات في اليوم. وفي مواجهة احتمال انفجار العنف بين إسرائيل وغزة، توسطت مصر وقطر في إبرام اتفاق سمح بدخول الأموال إلى غزة لدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية وشراء الوقود لمحطة الطاقة في القطاع. وقد حسنت هذه التدابير الظروف على الأرض وقللت من احتمال نشوب الحرب في القطاع، في الوقت الراهن.

---

*نشر هذا التقرير تحت عنوان: ٢٠١٨ year in review: Conflicts, Khashoggi, and "“maximum pressure

التقرير الاستراتيجي السنوي

حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق لأوسط ٢٠١٨ ـ ٢٠١٩ (١ ـ ٤)

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة . التقرير الاستراتيجي ـ ٢٠١٨/ ٢٠١٩

ليس من المبالغة القول إنه لا يوجد إقليم آخر في العالم يماثل إقليم الشرق الأوسط من حيث حجم الاضطرابات التي تشهدها دوله؛ إذ توضح الأرقام الصادرة عن قواعد بيانات الصراعات (٢٠١١ ـ ٢٠١٦) هذه الحقيقة بجلاء، فعلى الرغم من أن سكانه لا يمثلون سوى ٨% فقط من إجمالي سكان العالم، فإن ٦٧% من قتلى الصراعات تقع في هذه المنطقة، التي يوجد بها حوالي ٤٣% من إجمالي النازحين في العالم، ويقع بها ٥٠% من إجمالي الهجمات الإرهابية في العالم، ويسقط خلالها حوالي ٦٠% من إجمالي ضحايا الإرهاب في العالم.

وتتعدد العوامل التي تسببت في حالة عدم الاستقرار الإقليمي، إذ يتصل بعضها باستمرار الصراعات والحروب الأهلية التي شهدتها بعض الدول الرئيسية في المنطقة، مثل سوريا والعراق وليبيا واليمن بدءا من عام ٢٠١١، بالإضافة إلى استمرار الصراع الإقليمي بين التحالفات الرئيسية القائمة في المنطقة، ممثلة في التحالف الشيعي بقيادة إيران وحلفائها من الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية، والتحالف القطري – التركي، بالإضافة إلى تحالف دول الرباعية العربية، والتي تضم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر.

وسعت كل من إيران وتركيا وحلفائهما إلى بسط النفوذ في المنطقة العربية، خاصة في بلدان الصراعات، وتسعى دول الرباعية العربية في المقابل، إلى استعادة الاستقرار الإقليمي في مواجهة هذه التدخلات، وذلك عبر إقامة عدد من التحالفات السياسية والعسكرية، على غرار التحالف العربي لاستعادة الشرعية، والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب بقيادة السعودية.

ولا تزال الدول العربية، التي نجحت في استعادة الاستقرار في مواجهة الاضطرابات التي صاحبت ما عرف باسم "الربيع العربي"، تعاني الاحتقان الداخلي مع استمرار التظاهرات التي تشهدها بعض دول الشرق الأوسط من فترة لأخرى ارتباطا بتردي الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع معدل التضخم، وفاتورة الإصلاح الاقتصادي التي تدفعها شعوب ودول المنطقة.

ويضاف إلى ما سبق مواصلة التنظيمات الإرهابية المرتبطة بداعش والقاعدة أنشطتها في المنطقة العربية، إذ لا يزال تنظيم "داعش" يحتفظ بحوالي ٣٠ ألف مقاتل في سوريا والعراق، وفقاً للتقديرات الأمريكية، بينما تمكنت حركة الشباب من تصعيد أنشطتها الإرهابية في الصومال، على الرغم من المحاولات المبذولة من قبل الولايات المتحدة والقوات الحكومية والأفريقية لكبح جماح التنظيم.

وشهد الشرق الأوسط استمرار التنافس بين القوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والصين، حيث يشهد الدور الأمريكي تراجعاً واضحاً في سوريا، لصالح النفوذ الروسي.

وعلى الجانب الآخر، تسعى موسكو إلى توسيع نفوذها في ليبيا، بالإضافة إلى تعزيز علاقاتها مع الدول العربية عبر تصدير السلاح، والدخول في مشروعات للتصنيع العسكري المشترك. وفي المقابل، تسعى دول الاتحاد الأوروبي، خاصة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا للعب دور فاعل في تسوية بعض صراعات المنطقة، خاصة الأزمتين اليمنية والليبية.

وشهد عام ٢٠١٨ كذلك مؤشرات واضحة على بدء عسكرة الدور الصيني في المنطقة العربية، وعدم اقتصاره على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة، فقد افتتحت بكين أول قاعدة بحرية عسكرية لها خارج أراضيها في جيبوتي،

وبدأت الشركات الأمنية الخاصة الصينية تتمدد في بعض دول المنطقة، لحماية الاستثمارات الصينية، خاصة في العراق.

وفي ظل هذه البيئة الإقليمية المضطربة، يسعى هذا التقرير الاستراتيجي إلى رصد أبرز التطورات التي شهدها الشرق الأوسط خال عام ٢٠١٨، ومحاولة استشراف مساراتها المستقبلية خال عام ٢٠١٩، سواء على مستوى أدوار القوى الدولية في المنطقة، أو فيما يتعلق بالتفاعلات الإقليمية بين الدول الرئيسية في الإقليم، وكذلك أهم التحولات الداخلية التي شهدتها بعض دول المنطقة، ومستقبل الحراك المجتمعي بها، بالإضافة إلى رصد أسعار النفط والغاز، وتوقعات النمو الاقتصادي لبعض دول المنطقة. وأخيراً، يلقي التقرير الضوء على أهم التطورات التكنولوجية التي قد تترك تأثيرها على المنطقة العربية.

١ ـ إعادة هيكلة الدور الأمريكي في الشرق الأوسط

شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً للجدل في الدوائر السياسية والفكرية الأمريكية حول أهمية منطقة الشرق الأوسط، وتشكلت وجهتا نظر حول هذه القضية، ترى أولاهما استمرار الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، بينما تقلل الثانية من تلك الأهمية بسبب تغير أولويات ومصادر تهديد الأمن القومي. وعلى الرغم من انتصار الاتجاه الأول، الذي ينادي بأهمية الانخراط الأمريكي في المنطقة، فإن هناك قناعة أمريكية بأن الشرق الأوسط يعاني مشكلات وأزمات هيكلية، وأنه يجب على الولايات المتحدة أن تعيد التفكير في كيفية التعامل مع أزمات وصراعات هذا الإقليم المضطرب، من دون أن يفرض ذلك عليها أعباءً أمنية واقتصادية.

وفي ضوء هذا التقييم الاستراتيجي، سعت إدارة أوباما إلى إعادة هيكلة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، من خال التركيز على التوجه نحو آسيا (Asia Pivot)، وتقليل الانخراط في الشرق الأوسط، وكان الاتفاق النووي مع إيران أحد مداخلها لتقليل حدة الصراع الإقليمي، وإعادة صياغة التوازنات في هذا الجزء من العالم(١)، وجاءت إدارة ترامب لتلغي الاتفاق النووي وتتبني مقاربة مختلفة، تتأسس على تبني سياسة التحالفات كآلية لإعادة صياغة التوازنات في المنطقة، وتقليل الأعباء الأمنية والعسكرية الأمريكية.

ومع أن سياسة تقليل الانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط وتبني اقتراب جديد للتعامل مع المنطقة، بدأت تدريجياً منذ عام ٢٠١٢، فإن عام ٢٠١٨ شهد مؤشرات واضحة على هذا التوجه، ومن المحتمل أن يستمر ذلك في عام ٢٠١٩، ويمكن رصد هذه المؤشرات في الجوانب التالية:

أ- التركيز على التهديدات النابعة من روسيا والصين: نصت الاستراتيجية الدفاعية التي نشرتها وزارة الدفاع الأمريكية في يناير ٢٠١٨ على أن "المنافسة الاستراتيجية طويلة المدى مع الصين وروسيا تعتبر في قمة الأولويات الأساسية لوزارة الدفاع"، وأشارت إلى ضرورة "تشكيل ائتلافات دائمة في الشرق الأوسط"، حيث نصت على: "سنعمل على تعزيز شرق أوسط مستقر وآمن، يمنع وجود ملاذات آمنة للإرهابيين، ولا تهيمن عليه أي قوة معادية للولايات المتحدة الأمريكية، ويساهم في استقرار أسواق الطاقة العالمية وتأمين طرق التجارة، وسنعمل على تطوير دائم للتحالفات لتعزيز المكاسب التي حققناها في أفغانستان والعراق وسوريا وأماكن أخرى، لدعم الهزيمة الدائمة للإرهابيين وقطع مصادر قوتهم وإحداث توازن مع إيران"(٢).

ب- تقليل الانخراط العسكري في المنطقة: شهد عام ٢٠١٨ مؤشرات على اتجاه واشنطن لخفض انخراطها العسكري في الشرق الأوسط، تمثلت في سحب أنظمة صواريخ باتريوت من الكويت والأردن والبحرين، واستدعاء القوات الأمريكية من سوريا، وتخفيض عددها في أفغانستان، وذلك على النحو التالي:

• قيام وزارة الدفاع الأمريكية في أكتوبر ٢٠١٨ بنقل أربعة أنظمة صواريخ باتريوت من منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً من الأردن والكويت والبحرين، وإعادة توزيعها في مناطق أخرى من العالم، وأشار المسؤولون إلى أن هذه الخطة تترافق مع إعادة التركيز عسكرياً على تهديدات الصين وروسيا(٣).

• إصدار الرئيس ترامب في ١٩ ديسمبر ٢٠١٨ قراراً بسحب القوات الأمريكية من سوريا، والذي بناء عليه سيتم سحب ألفي جندي أمريكي من القوات الخاصة الأمريكية العاملة في سوريا لتقديم الدعم اللوجستي والتدريب لقوات سوريا الديمقراطية(٤). وعلى الرغم من أن هذا القرار قد يعكس تراجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، فإن إعادة نشر هذه القوات إلى قاعدة أربيل في شمال العراق يكشف عن استمرار الاهتمام الأمريكي بمحاربة النفوذ الإيراني في المنطقة(٥).

• إعلان إدارة ترامب في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٨ سحب ٧٠٠٠ جندي من أفغانستان خال شهرين، وذلك استناداً إلى اثنين من المسؤولين العسكريين الأمريكيين(٦).

ج- السعي لتأسيس "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي": (Middle East Strategic Alliance): أعلن ترامب عن فكرة تأسيس التحالف رسميا لأول مرة خال زيارته للسعودية في مايو ٢٠١٧ (٧). وكشفت الولايات المتحدة أن الأطراف التي ستنضم للتحالف هي دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى مصر والأردن، وتأخر إطلاق التحالف، والذي كان من المفترض أن يتم الإعلان عنه في أكتوبر ٢٠١٨، خال القمة الخليجية – الأمريكية في كامب ديفيد، والتي تم تأجيلها لأسباب تتعلق بالأوضاع في المنطقة(٨). وعلى الرغم من غياب وثائق رسمية حول هذا التحالف وطبيعته والترتيبات ذات الصلة به، فإنه يمكن القول إن الولايات المتحدة تسعى لقيادة هذا التحالف الأمني، وذلك بمراجعة النقاش الدائر في الأوساط الفكرية الأمريكية حول هذا التحالف منذ عام ٢٠١١(٩).

وفي ضوء المؤشرات السابقة، يتوقع أن يشهد عام ٢٠١٩ استمرار الولايات المتحدة في البحث عن تحالفات عسكرية في المنطقة لتقليل انخراطها العسكري المباشر.

وفي هذا الإطار من المحتمل أن تركز واشنطن على إنجاح مبادرة "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي" ومحاولة إزالة المعوقات التي تعترض إنشاءه.

٢ ـ تمدد النفوذ الروسي في التفاعلات الإقليمية

مثّل التدخل الروسي في الحرب الأهلية السورية منذ سبتمبر عام ٢٠١٥، تصاعداً للانخراط الروسي في منطقة الشرق الأوسط، ودفع هذا التدخل العديد من الخبراء لتسليط الضوء على السياسة الروسية تجاه الإقليم. وقد ركزت الدراسات المعنية بهذا الدور في البداية على الانخراط العسكري الروسي في سوريا، واتسع الاهتمام لاحقاً ليشمل السياسة الروسية تجاه المنطقة ككل(١٠).

وقد كان السؤال المحوري حول هذه السياسة مفاده: هل لروسيا استراتيجية واضحة في الشرق الأوسط؟، وعكست الإجابة على ذلك التساؤل وجود ثلاثة اتجاهات رئيسية، الأول يرى أن روسيا لديها استراتيجية ناجحة تجاه المنطقة، فيما يعتقد الثاني أن لموسكو استراتيجية إقليمية لكنها ليست ناجحة، ويعتقد الاتجاه الثالث بعدم وجود استراتيجية لروسيا في المنطقة. ويعلل أصحاب المدرستين الثانية والثالثة عدم نجاح الاستراتيجية الروسية أو عدم وجودها بالأساس بأن روسيا لا تتحرك في المنطقة ضمن رؤية شاملة، بل وفق متطلبات قصيرة المدى لتحقيق أهداف استراتيجية مدروسة(١١).

وتشير تطورات الواقع إلى أن وجهة نظر المدرسة الأولى هي الأقرب للصواب في تقدير السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط، فروسيا لديها استراتيجية واضحة تجاه المنطقة، تعد جزءاً من استراتيجيتها تجاه شرق البحر المتوسط، والتي هي بدورها جزء من استراتيجيتها الجنوبية الأوسع، والتي تشمل البحر الأسود، خاصة أوكرانيا وشبه جزيرة القرم وتركز على

حماية المصالح الروسية من خال أداء دور القوة المؤثرة في مناطق "المياه الدافئة" (a Warm- The Role of Water Power)، وتتم ممارسة هذا الدور من خال أدوات القوة الصلبة(١٢).

وبداية من عام ٢٠٠٥ عملت روسيا على تكثيف انخراطها في الشرق الأوسط، ومع اندلاع الثورات العربية في المنطقة في عام ٢٠١١ عملت موسكو على إعادة هيكلة هذا الانخراط كي يتلاءم مع التغيرات الاستراتيجية في البيئة الإقليمية، وكانت لحظة التدخل الروسي في سوريا عام ٢٠١٥ تكريساً لبداية جديدة من التفاعل والانخراط بقوة في المنطقة، فالسنوات من عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٨، شهدت كثافة في التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين روسيا ودول المنطقة، لدرجة أثارت قلق الدوائر الاستراتيجية الأمريكية مما تعتبره "عوده النفوذ الروسي للشرق الأوسط".

ولم تكن العلاقات بين روسيا ودول الشرق الأوسط وليدة عام ٢٠١٨، ولكنها محصلة لما جرى على مدار السنوات الماضية في التفاعلات بين الطرفين، إذ تصاعدت كثافة العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية، بشكل يعكس حجم الدور الروسي في المنطقة.

وفيما يلي أبرز المؤشرات حول العلاقات الروسية مع دول الشرق الأوسط:

أ- العلاقات السياسية: كشفت التفاعلات السياسية بين روسيا ودول المنطقة تركيز موسكو على بعدين رئيسيين، الأول يتعلق بالقضية السورية باعتبارها أحد المحاور الاستراتيجية في السياسة الروسية، والثاني يتعلق بتعزيز العلاقات الثنائية بين روسيا ودول المنطقة الرئيسية.

وفي هذا الإطار، كثفت روسيا انخراطها في "دبلوماسية الأزمات" المرتبطة بالملف السوري، سواء مفاوضات الأستانة، أو مؤتمرات القمة الثلاثية التي عقدت في اسطنبول في أبريل ٢٠١٨ بمشاركة روسيا وتركيا وإيران، وفي طهران في سبتمبر ٢٠١٨.

وفي إطار التفاعلات المرتبطة بالقضية السورية، قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة موسكو في مايو ٢٠١٨، وأشرفت روسيا أيضا على إدارة التفاوض مع إسرائيل فيما يتعلق بالملف السوري، حيث قام رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو بزيارتين لموسكو، الأولى في يناير والثانية في مايو ٢٠١٨.

وبالتوازي مع الاهتمام بالقضية السورية، عملت روسيا ودول المنطقة على تعزيز علاقاتها بشكل واضح في عام ٢٠١٨، الذي شهد كثافة في زيارات قادة المنطقة إلى موسكو، والتي شملت زيارة ملك الأردن الملك عبدالله في فبراير ٢٠١٨، وزيارتين لأمير قطر "تميم بن حمد" في شهري مارس ويوليو ٢٠١٨، وزيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في يونيو ٢٠١٨ .

وشهدت موسكو أيضاً زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، في يونيو ٢٠١٨، والتي تم خلالها توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، كما قام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بزيارة سوتشي في أكتوبر ٢٠١٨، ويضاف إلى ذلك زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في نوفمبر ٢٠١٨، والتي شهدت اجتماعات مجلس التنسيق الروسي – التركي(١٣).

ب- العلاقات العسكرية: سعت روسيا ودول المنطقة خال السنوات الأخيرة إلى تعزيز العلاقات العسكرية، سواء في مجال التعاون العسكري أو التدريب أو استيراد الأسلحة من روسيا، وزيادة مبيعات الأسلحة إلى دول المنطقة خال العامين الأخيرين، واستهدفت موسكو تقوية العلاقات مع الدول الرئيسية في الإقليم عبر "دبلوماسية السلاح".

ففي سبتمبر ٢٠١٤ وقعت مصر مع روسيا تعاقداً ضخماً لاستيراد أسلحة بقيمة ٣,٥ مليار دولار، وفي يونيو ٢٠١٥ عقد الجانبان أكبر مناورات بحرية عسكرية، كما تم عقد مناورات أخرى في أكتوبر ٢٠١٧ . وفي عام ٢٠١٥ تعاقدت

الجزائر مع روسيا على معدات عسكرية متنوعة شملت طائرات هليكوبتر، ودبابات، وبدأت الدولتان في عام ٢٠١٦ في تنفيذ اتفاق تبادل المعلومات الاستخباراتية حول المجموعات الإرهابية في شمال أفريقيا، والإعلان عن تعميق التعاون بين الجانبين بشكل أكبر.

وفي أكتوبر ٢٠١٧ وقعت قطر مع روسيا مذكرة تفاهم للتعاون في المجال العسكري والفني، وتوازى ذلك مع إبرام تركيا تعاقداً مع موسكو لشراء صفقة صواريخ "إس – ٤٠٠ " الروسية بقيمة ٢,٥ مليار دولار(١٤). ووفقاً لبعض التقارير صدَّرت روسيا في عام ٢٠١٧ أسلحة لثماني دول في المنطقة هي: الجزائر، والبحرين، ومصر، والعراق، والأردن، وقطر، والإمارات، وتركيا(١٥).

ج- العلاقات الاقتصادية: فرضت الضغوط الاقتصادية التي واجهتها روسيا خال السنوات الأخيرة، والتي نتجت عن انخفاض أسعار النفط، والعقوبات المفروضة عليها من بعض الدول الغربية، قيام موسكو بتوسيع خياراتها عبر تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من انخفاض حجم التبادل التجاري والاستثمارات بين دول المنطقة وروسيا، فإن هذا البعد في العلاقات يحظى باهتمام خاص من الجانب الروسي، ففي عام ٢٠١٧ وقع صندوق الاستثمار الروسي اتفاقيات ومذكرات تعاون مع عدد من الصناديق السيادية في السعودية والبحرين والإمارات وقطر(١٦).

وفي ضوء ما سبق، من المرجح أن تواصل روسيا في عام ٢٠١٩ انخراطها في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ظل المؤشرات التي تدلل على تقليل الولايات المتحدة انخراطها في المنطقة، والتوترات المكتومة في علاقات واشنطن مع بعض عواصم المنطقة، بسبب بعض القضايا الداخلية.

٣ ـ ملامح عسكرة الدور الصيني في الشرق الأوسط

وسط توجه الولايات المتحدة الأمريكية لتقليل وجودها العسكري في الإقليم، ومساعي روسيا للتمدد، تعمل الصين على زيادة دورها العسكري في المنطقة، وبعد أن ظلت بكين تركز على مدار عقود على البعدين السياسي والاقتصادي في علاقتها مع الشرق الأوسط، فإنها بدأت في السنوات الأخيرة التركيز على البعد العسكري في تلك العلاقة.

وهناك عدد من المؤشرات الدالة على ذلك، تشمل ما يلي:

أ- التوسع في القاعدة العسكرية في جيبوتي: افتتحت الصين في شهر أغسطس عام ٢٠١٧ أول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي، وهو ما يأتي في إطار رؤية استراتيجية للصين، تنطلق من ضرورة أن يكون لها موطئ قدم في منطقة القرن الإفريقي والأقاليم القريبة من المحيط الهندي(١٧)، وفي مايو ٢٠١٨ أعلنت وزارة الدفاع الصينية أنها تقوم ببناء مرافق إضافية للرصيف في قاعدتها العسكرية في جيبوتي، وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية "إن التسهيلات الجديدة ستمكن بكين من الوفاء بشكل أفضل بالمسؤوليات الدولية للصين، بما في ذلك أعمال مكافحة القرصنة والحفاظ على السلام والاستقرار في أفريقيا والعالم"(١٨).

ب- نشاط الأسطول البحري الصيني: بدأت البحرية الصينية القيام بمهام الحراسة في خليج عدن والمياه قبالة الصومال في ديسمبر ٢٠٠٨ . كما نفذت البحرية العديد من المهام الأخرى، بينها إجاء المواطنين الصينيين من مناطق الحرب في ليبيا في عام ٢٠١١ واليمن في عام ٢٠١٥ . وخال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٨ أرسلت البحرية الصينية ٢٦٠٠٠ من الضباط والجنود، رافقت ٦٥٩٥ سفينة ونجحت في إنقاذ أو مساعدة أكثر من ٦٠ سفينة صينية وأجنبية ضمن مهام محاربة القرصنة.

وفي ١٤ ديسمبر ٢٠١٨ بدأ الأسطول الحادي والثلاثون من الجيش الصيني التحرك من مدينة تشانجيانج الساحلية في مقاطعة قوانغدونج بجنوب الصين إلى خليج عدن والمناطق المقابلة لسواحل الصومال لمرافقة السفن المدنية. وقد بدأ الأسطول، الذي يتكون من سفينة هبوط وفرقة صاروخية وسفينة إمداد، مهمته، بمشاركة ٧٠٠ ضابط وجندي وعشرات من جنود العمليات الخاصة وثاث طائرات هليكوبتر(١٩).

ج- مبيعات الأسلحة العسكرية: شهدت مبيعات الأسلحة الصينية إلى منطقة الشرق الأوسط تزايداً واضحاً خال الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧، فقد أظهرت قاعدة بيانات "صادرات الأسلحة" الصادرة عن معهد ستوكهولم لأبحاث السام الدولي أن حجم مبيعات الأسلحة الصينية للمنطقة خال هذه الفترة بلغ ٤,١ مليار دولار، وشهدت هذه المبيعات طفرة واضحة خال عام ٢٠١٥ بإجمالي ٩٠٦ ملايين دولار، وكذلك عام ٢٠١٦ بإجمالي ١,٢ مليار دولار، وكانت باكستان أعلى دولة مستوردة للأسلحة الصينية في تلك الفترة بإجمالي ٢,٩ مليار دولار، تليها الجزائر بإجمالي ٨٣١ مليون دولار(٢٠).

وتتميز الصين بوضعية خاصة في مجال تصدير الطائرات من دون طيار (Drones) إلى دول المنطقة، ففي ظل القيود الأمريكية الخاصة بتصدير التكنولوجيا العسكرية المرتبطة ببعض أنواع من الطائرات من دون طيار؛ اتجهت دول الشرق الأوسط إلى الصين، لاستيرادها، وإن كانت أقل تقدماً من نظيراتها الأمريكية. وقد كشفت دراسة حديثة للمعهد الملكي البريطاني عن "انتشار للطائرات من دون طيار" في الشرق الأوسط (Proliferation of Drones) ورصدت الدراسة نماذج من هذه الطائرات والدول المستوردة لها(٢١).

٤ ـ نشاط الاتحاد الأوروبي في تسوية صراعات المنطقة

يسعى الاتحاد الأوروبي للعب دور نشط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ارتباطاً بتصاعد عدم الاستقرار فيها، وتزايد التهديدات لأمن دوله، ومصالحه في هذه المنطقة، الأمر الذي دفع بعض دول الاتحاد للعب دور نشط في صراعات المنطقة، على نحو ما اتضح في الدور البريطاني في محاولة تسوية الأزمة اليمنية، بالإضافة إلى رعاية إيطاليا مؤتمر باليرمو للسام لتسوية الأزمة الليبية، وتقديم الاتحاد الأوروبي برئاسة رومانيا مبادرة لتسوية الأزمة القطرية(٢٢)، وهو ما يمكن تفصيله على النحو التالي:

أ- الدور البريطاني في أزمة اليمن: سعت بريطانيا، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، لحل أزمة اليمن من خال استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي لدعم عملية السام في اليمن في نوفمبر ٢٠١٨ (٢٣)، وعلى الرغم من إخفاق هذه المحاولة، فقد تمكنت بريطانيا بعد نجاح جولة مباحثات ستوكهولم، من لعب دور في إصدار القرار رقم ٢٤٥١ في ٢١ ديسمبر ٢٠١٨، والذي سمح بنشر فريق دولي لمراقبة وقف إطلاق النار في منطقة الحديدة باليمن(٢٤).

ب- رعاية إيطاليا مؤتمر باليرمو لحل الأزمة الليبية: رعت الحكومة الإيطالية مؤتمر باليرمو الذي عقد يومي ١٢ و١٣ نوفمبر ٢٠١٨، وهدف إلى تحقيق الاستقرار في ليبيا عبر التوسط بين الأطراف المتصارعة(٢٥).

ج- وساطة الاتحاد الأوروبي في الأزمة القطرية: أكد وزير خارجية رومانيا، تيودور فيوريل ميليشكانو، في أواخر عام ٢٠١٨، أن الاتحاد الأوروبي يعمل على تنظيم مؤتمر قد يساعد في حل الأزمة القطرية (٢٦). وتأتي هذه المساعي في ظل رئاسة رومانيا للاتحاد الأوروبي خال الدورة الحالية.

د- الدعم الفرنسي لأكراد سوريا: أكدت باريس دعمها لقوات سوريا الديمقراطية، وجهودها الرامية إلى مواصلة الحرب ضد "داعش"، وانتقدت قرار الولايات المتحدة في ديسمبر ٢٠١٨ بسحب قواتها من سوريا، الأمر الذي فتح الباب أمام

إعداد تركيا عملية عسكرية تستهدفهم في ظل تصنيفها لهم كمنظمة إرهابية، بما يرتبه ذلك من انتكاسة الجهود الرامية إلى محاربة "داعش"، بالنظر إلى أن الأكراد لعبوا دوراً محورياً في تحجيم التنظيم في شرق الفرات.

وعلى الرغم من الدور النشط نسبياً لبعض الدول الأوروبية، أو للاتحاد الأوروبي ككل في عاج أزمات المنطقة، فإنه لا يتوقع أن تنجح هذه الجهود خال عام ٢٠١٩ ارتباطاً بما يلي:

أ- الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي: يواجه الاتحاد الأوروبي أزمة كبيرة في أعقاب خروج بريطانيا منه، ولجوء بعض الدول، مثل إيطاليا إلى التهديد بالانسحاب من الاتحاد، ما لم يوافق على الموازنة الموسعة التي تبنتها في أكتوبر ٢٠١٨، وتضمنت عجزاً نسبته ٢,٤ % من الناتج المحلي الإجمالي قبل أن يتوصل الطرفان إلى حل وسط(٢٧). وقد دفع هذا الوضع إلى إبداء بروكسل تشددا مع بريطانيا في اتفاق الخروج، حتى لا يؤثر ذلك على وحدة الاتحاد، ويغري المزيد من الدول للانسحاب منه، وحتى عندما واجهت تيريزا ماي، رئيسة الوزراء البريطانية، صعوبة في تمرير اتفاق البريكست أمام البرلمان البريطاني، أبدت بروكسل رفضا قاطعاً لتغيير أي من البنود التي تم الاتفاق عليها(٢٨).

ويعد أحد الخيارات المتاحة أمام بريطانيا هو الانسحاب من دون إبرام اتفاق مع الاتحاد الأوروبي، وإن كانت التكلفة الاقتصادية مرتفعة، وتقدر بحوالي ١٠ % من الناتج المحلي الإجمالي(٢٩). وفي ظل هذه الأزمة من المتوقع أن تتراجع فاعلية وساطة الاتحاد الأوروبي وبريطانيا في نزاعات المنطقة، خاصة مع احتياج لندن إلى تعزيز شراكاتها الاقتصادية مع دول المنطقة لتجنب التداعيات الاقتصادية السلبية المترتبة على الانسحاب من الاتحاد.

ب- معضلة المشاكل الداخلية: تواجه الدول والقيادات الرئيسية في الاتحاد الأوروبي العديد من المشكلات الداخلية، وأبرزها فرنسا التي شهدت على مدار شهري نوفمبر وديسمبر احتجاجات عرفت باسم "السترات الصفراء"، اعتراضاً على فرض ضرائب على الوقود، وامتدت للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية. ودفعت هذه الاحتجاجات إيمانويل ماكرون، الرئيس الفرنسي، للتراجع عن قراره(٣٠)، مما أثر على شعبيته، والتي تراجعت إلى أدنى مستوياتها منذ توليه الحكم.

وفي ألمانيا انتخب حزب "الاتحاد المسيحي الديمقراطي" الحاكم "أنجريت كرامب كارينباور" زعيمة جديدة له خلفا للمستشارة أنجيا ميركل، بنسبة ٥١,٨ % على منافسها فريدريش ميرز. ويعاني الحزب انقسامات داخلية، كما وضح في فوز كارينباور بنسبة قليلة(٣١). وعلى الرغم من ذلك، فقد أكدت تبنيها سياسات وسطية، تخالف التوجه اليميني الذي ينادي به بعض التيارات داخل حزبها(٣٢).

ويعني ما سبق أن القوى الرئيسية في الاتحاد الأوروبي تواجه مشكلات داخلية، وهو الأمر الذي قد ينعكس على قدرتها على لعب دور فاعل في قضايا المنطقة، في ظل الانقسامات الداخلية والأزمات الاقتصادية التي تعانيها أكثر من دولة أوروبية.

ج- البحث عن مظلة أمنية مستقلة للاتحاد الأوروبي: تسعى دول الاتحاد الأوروبي لبناء تحالف أمني مستقل عن المظلة الأمنية الأمريكية ممثلة في حلف شمال الأطلسي. ففي عام ٢٠١٧، أسس الاتحاد الأوروبي صندوقاً دفاعياً بعدة مليارات يورو بهدف تطوير قدرات أوروبا العسكرية، للحد من الهيمنة الأمريكية على أوروبا، وكذلك التدخلات الروسية والصينية.

وتزعمت فرنسا في يونيو ٢٠١٨ جهوداً لإنشاء قوة من تسع دول تكون قادرة على التحرك بشكل سريع لتنفيذ عمليات عسكرية مشتركة(٣٣). وفي نوفمبر، جدد الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، دعوته لإنشاء جيش أوروبي موحد، في خطوة تهدف إلى تقليل اعتماد أوروبا على القوة العسكرية الأمريكية(٣٤). ولكن هذه المحاولات لا تزال تواجه العديد من

التحديات، أهمها زيادة الإنفاق العسكري الأوروبي وتطوير أسلحة استراتيجية تمكنهم من الاستغناء عن المظلة الأمريكية، وهي الجهود التي تحتاج إلى سنوات لإنجازها.

وفي ظل هذه التحديات والانقسام الأوروبي حيال بعض قضايا المنطقة، خاصة الهجرة غير الشرعية، فضاً عن غياب التوافق على كيفية عاج الصراعات، التي تشهدها المنطقة، كما في الانقسام الإيطالي – الفرنسي حول ليبيا، فإنه لا يتوقع أن يستطيع الاتحاد الأوروبي تبني سياسة خارجية موحدة تجاه أزمات المنطقة خال عام ٢٠١٩، في حين ستواصل بعض الدول الأوروبية مساعيها لتبني مبادرات فردية لعاج أزمات المنطقة، وإن كان لا يتوقع لأغلبها أن تحقق نجاحاً، خاصة مع عدم امتلاكها أوراق ضغط كافية للتأثير على أطراف الصراع في بعض الحالات.

٥ ـ تصاعد المخاوف من أزمة اقتصادية عالمية جديدة

شهدت الأزمة المالية العالمية انحساراً ملحوظاً خال الأعوام الأخيرة، لاسيما في عام ٢٠١٧، إلا أن المخاوف قد تجددت مرة أخرى في عام ٢٠١٨، حيث بدا الاقتصاد العالمي ضعيفاً، مع تصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وتباطؤ معدلات نمو اقتصادات منطقة اليورو والاقتصادات الصاعدة، وتضخم مديونية الشركات. وأصبحت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة تهديداً جوهرياً للاقتصاد العالمي، خاصةً بعد أن توقع صندوق النقد الدولي تراجع معدل النمو الاقتصادي للولايات المتحدة بسببها من ٣,٧% في عام ٢٠١٨، إلى ٢,٥% في عام ٢٠١٩(٣٥)، كما يتوقع أن يتراجع معدل نمو الاقتصاد الصيني من ٦,٦% إلى ٦,٢%(٣٦). وسيؤدي ذلك لتوليد ضغوط كبيرة على فرص النمو العالمي، ولعل هذا هو ما دفع صندوق النقد الدولي إلى التحذير من "أن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين تنذر بجعل العالم أكثر فقراً". وإلى جانب الحرب التجارية، عانى الاقتصاد العالمي مظاهر ضعف أخرى في عام ٢٠١٨، مثل تراجع أداء اقتصادات منطقة اليورو، التي تراجع نموها خال العام إلى أقل مستوى منذ ٤ سنوات(٣٧)، وانكمش إنتاجها الصناعي بمعدل ٠,٩ %، كما ظلت معدلات البطالة بها فوق مستوى ٨%، واستمرت معدلات المديونية أعلى من ١٠٠ % من الناتج المحلي الإجمالي في بعض دولها. وتزامن مع ذلك مواجهة الاقتصادات الصاعدة ضغوطا ملحوظة، نتيجة خروج رؤوس الأموال الأجنبية من بعضها، لاسيما الأرجنتين والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا وإندونيسيا والمكسيك وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، كما تراجعت قيمة عمات الدول الصاعدة وفق مؤشر "إم.إس.سي.آي" بمقدار ٤,٥% خال النصف الأول من العام. ومن المتوقع – وفقاً لصندوق النقد الدولي – أن تتسبب هذه المشكلات في تراجع نمو الاقتصادات الصاعدة إلى ٣,٣ % في عام ٢٠١٩.

وشهد الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٨ أيضا بوادر أزمة جديدة، فوفقا لبيانات وكالة بلومبيرج، ارتفعت مديونية الشركات حول العالم إلى ٦٦ تريليون دولار، بعد أن اتجهت الشركات على مدار العقد الماضي إلى الاقتراض بمعدلات كبيرة مستغلة معدلات الفائدة المنخفضة.

ويُمثل ذلك أمراً مقلقاً بالنسبة للاقتصاد العالمي، إذ إنه يُعد معضلة معقدة للشركات وللاقتصادات التي تنتمي إليها، ويعتبر خطراً محدقاً على المؤسسات والأطراف الدائنة للشركات، لاسيما أن معظم مديونية الشركات هي بالعمات الأجنبية، وثلثي الزيادة التي طرأت على تلك المديونية خال العقد الماضي حدثت في الدول النامية، التي تعاني بدورها شحا في تلك العمات، بسبب هروب رؤوس الأموال. وبشكل عام فإن الضغوط التي تصاعدت في عام ٢٠١٨ قد تدفع الاقتصاد العالمي إلى حالة من الاضطراب في عام ٢٠١٩، وترجح التوقعات أن ينخفض نموه بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية على أقل تقدير(٣٨).